

الدولة على مفترق طرق

في سبيل اجماع وطني: لا يوجد للتردد ما يبرره

خيارات الاسلاميين في ظل انتفاء الحوار مع الحكومة

حملة مكافحة الفساد: الردع الهادىء وبعدها المساءلة

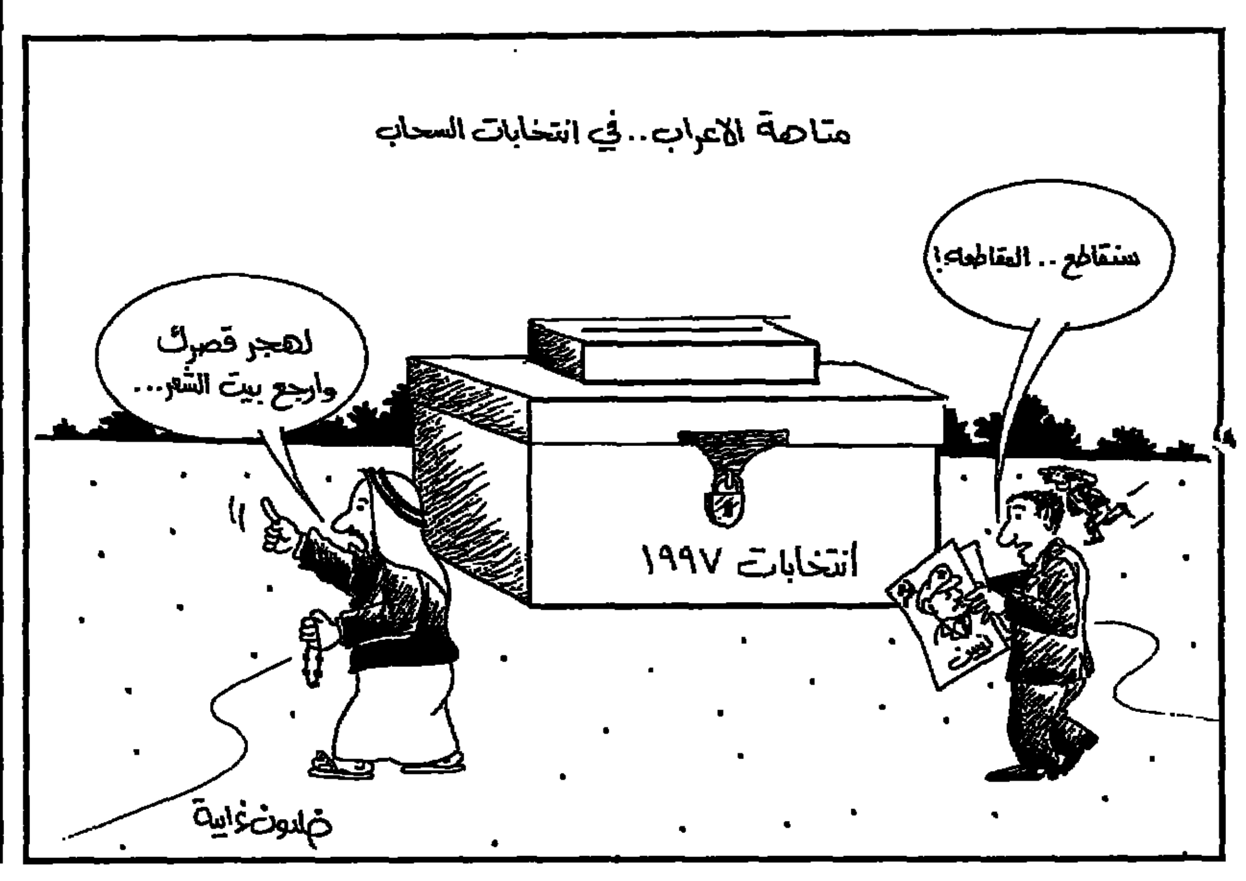
الانفتاح الاقتصادي والديمقراطية السياسية.. أيهما يأتي أولا

التعديلات على قانون المطبوعات

توفيق اوضاع الصحف الاسبوعية و «النغرة» المتاحة

العرب اليوم والبحث الجاري عن نقطة التحول

صورة العرب في الاعلام الاميركي لم تتغير كثيراً



المشرق، الديمقراطية والمشوار الطويل

نعتقد أنه قد حان الوقت ليكون لدينا في الاردن وفي العالم العربي صحافة متخصصة بدرجة عالية من المهنية والاحتراف

وتعتقد ايضا بان صناعة الاعلام - اصبح صناعة معقدة ومكلفة - تستحق في منطقتنا بان يكون لها الادوات اللازمة التي تضمن لها الارتقاء بالمهنة والحفاظ عليها كصناعة وسلطة رابعة وكقائدة للراي العام في مرحلة التغيير الاقليمي الصاخبة. وعليه ستتوقف «المشرق» عن الصدور بشكلها ورسالتها ولغتها التي قامت لاجلها ولم تستطع ان تفي بها، لتؤول لاحقا الى مالك يمنحها حياة جديدة وتمنحه مي الجدية العالية في التعاطي المهني.

ابتداء من الشهر/ العدد القادم فان المشرق، التي صدرت عام ٩٥ لتكون اسبوعية المثقفين وعموم من تهمهم الجدية والموضوعية والصدق في نشر الاخبار واستبطانها وتحليلها بعيداً عن الاثارة ومخاتلة العواطف واللهاث وراء الكسب السريع. ستنتمي الى اسرة جديدة قريبة بفكرها للهدف القديم الذي انشئت من اجله.

هذه «المشرق» لم تستطع ان تتابع رسالتها في ظل شركة المشرق للصحافة والنشر، وقد جاءت التعديلات الاخيرة من قانون المطبوعات الاردني لترفع حاجزا أعلى امام استمرارها. وقد حان الوقت لتجد لنفسها موقعا في حجم طموحاتها الاصلية.

و ستؤول ملكية «المشرق» الى «المركز العربي والدولي للدراسات الاعلامية» Arab Media Institute الذي سجل مؤخرا في عمان بهدف دراسة ومتابعة قضايا الاعلام في الاردن والعالم العربي بشكل عام. اننا في «المشرق» مطمئنون الى الدور واللغة والرسالة الجديدة التي ستضطلع بها، كون «المركز العربي والدولي» يرمي الى سد فراغ مؤسسي في طريقة ووسائل عمل الاعلام العربي. وهو في ذلك بمثابة منظمة غير حكومية محصنة تجاه الضغوط التجارية والرسمية. الامر الذي يجعلنا في «المشرق» على ثقة بان رسالتنا التي نهضنا لاجلها مازالت قائمة ومازالت قابلة للتحقيق.

لقد تهاوت الجدران الاعلامية والحواجز الاقتصادية التي كانت تصنع الكيانات والمحاولات الصغيرة الفردية المنعزلة. ليحل محلها العمل المؤسسي كطريق وحيد لتعزيز وتدعيم الديمقراطية في جوانب وزوايا القرية العالمية الصغيرة.

خلال السنوات الماضية نجح الاردن ومعه بعض الدول الشقيقة في ارساء تجربة رائدة في التعددية السياسية والديمقراطية البرلمانية مما يستدعي مواكبة كفؤة من وسائل الاعلام الوطنية في حماية هذه المسيرة وتعميق دورها المؤسسي وتوسيع رقعتها الجغرافية

ان انتقال «المشرق» لتصبح الذراع الاعلامي للمركز، لهو كفيل بان يشكل محاولة جادة ومخلصة في هذا الاتجاه. وهذا ما وطنا انفسنا لاجله، واعددنا له ما يستوجبه من العزيمة والجهد.

عسى ان يسعفنا ذلك في تنفيذ ما نعتقد انه مسؤولية كبيرة واهداف طموحة ومشوار طويل.

الاردن على المفترق : الدعوة قائمة لبلورة سياسات جديدة ومختلفة

جمال الطاهات *

إعادة بناء سلم الاولويات الاردني يتطلب تفكير استراتيجي جديد. وليس من العقلانية التفكير بامكانية التصدي للمشاكل الراهنة، او تلك المعلقة بانتظار من يتجرأ على تقديم وعد بالتصدي لهـا، بالصيغ والاليات القديمة، فالدولة انشئت اليات عملها استنادا الى مهام سابقة ذات نوع مختلف. ولابد من إدراك طبيعة الاختلاف بين مهام واولويات المرحلة الماضية والتحديات الجديدة. فانشاء جامعة مهمة تختلف عن تلك المتعلقة بصيانة مستوى نوعي متطور للتعليم الجامعي، وانشاء مصنع مهمة تختلف عن صيغة رقابية لضمان التزامه بالمواصفات والمقاييس. وببساطة، بناء دولة وانشاء مؤسساتها مهمة نوعية مختلفة عن ضمان سير وعمل هذه المؤسسات بالحد الاقصى من الفاعلية، والحد الادنى من الفساد الذي اعترفنا بوجوده وتعهدنا بمحاربته.

وموقف جلالة الملك واعترافه بالازمة يذكر بموقفه بعد أحداث عام ١٩٨٩ حين اعترف «بالاخطاء المتبادلة» في المرحلة السابقة. وقيمة اقرار جلالة الملك بوجود الازمة انه يمثل دعوة صريحة ومباشرة لبلورة سياسة من نوع مختلف، الا انه في خطابه الاخير الموجه لخريجي كلية الحرب الملكية بتاريخ ١٩٩٧/٧/٣٠ اشار بالقول انه: «لا يوجد شك انه على الصعيد الداخلي فيما يتعلق بالاداء للاجهزة او لغيرها، هناك هنات كثيرة، وهناك نقاط ضعف كثيرة، والمهم ان نركز عليها بدلا من التركيز على الامور التي لا يرتجى منها فائدة». وهذا الحديث اذا اخذ بشقه الاخير فانه لا يشكل اشارة البدء بالاعلان عن تفكير سياسي جديد، ولكنه مع عناصر اخرى قد تتكامل معه قد يعطي هذا الاستنتاج بعض الموضوعية.

وليست متطلبات الوضع الاداري فقط هي التي تستلزم اجراء تغيير عميق في بنية التفكير السياسي الاردني، فالوضع السياسي الداخلي المتأزم اصبح اكثر الحاحا واهمية بسبب الازمة الاقتصادية التي تزداد حدة، وتجعل كل ما هو متاح من إجراءات اقتصادية تبدو عديمة النفع والجدوى.

فقبل توقيع اتفاقية السلام كان المطلوب الحفاظ على الترتيبات الامنية الاقليمية التي تدخل الاردن طرفا فيها. وكانت هذه الترتيبات تتطلب الحفاظ على حالة سلبية جماهيرية تجاه ما يجري، اما عن طريق الاجراءات الامنية المباشرة او طريق خطاب سياسي يقوم على عدم الاعتراف او الاقرار العلني بوجود التزام اردني للحفاظ على ترتيبات امنية محددة في المنطقة. وعموما الترتيبات الامنية تقتضي فقط عدد قليل من الاشخاص لصيانتها وتثبيتها. ولكن بعد الاتفاقيات السلمية اصبح الاردن معني بتوسيع القاعدة الاجتماعية المشاركة بترتيبات العلاقة الاردنية الاسرائيلية. ومرة اخرى يدعو جلالة الملك مباشرة المواطنين حتى يشتبكوا بعلاقة مباشرة اقتصادية وثقافية وسياسية مع اسرائيل. واعتقد ان جلالته يدرك ان هذه الدعوة تتطلب اليات سياسية من نوع مختلف ما تزال غير موجودة في الاردن. فكل ما هو متوفر للان صيغ موضعية وتبدو غير ناجعة او كافية للتعامل مع اسرائيل، بحيث ما لن تاتي للمواجهة حتى يتراجع الجميع. وليس ادل على ذلك من رفض اعضاء مجلس النواب الاردني، الذي اجاز المعاهدة باغلبية كبيرة، لقاء وفد الكنيست الاسرائيلي الذي زار الاردن في اوائل هذا الشهر، وذلك بسبب اقتراب موعد الانتخابات. ومرة اخرى فان ميكانيكيات الدولة الراهنة مكنت الاردن من توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل ولكنها لن تمكن من توسيع القاعدة الاجتماعية للسلام، يضاف الى ذلك قرار الاسلاميين بعدم المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة. فهذا القرار كشف حالة التخبط والارتباك التي تعيشها السياسة الاردنية. فلا رفض الحوار ممكن، اذ من غير المضمون ان يكون المجلس القادم في حال غياب الاسلاميين موضع ثقة. ولا الخضوع الى مطالب الاسلاميين المعلنة ممكن. والمثير في هذا الجانب ان الاسلاميين التقطوا مطالب وشعارات ليبرالية وغلفوا بها موقفهم، والاهم انهم التقطوا مطلب التعديلات الدستورية التي يعتقد انها منسجمة مع مطالب دولية واقليمية متعلقة في اعداد الاردن لدوره الاقليمي الجديد. هذا الدور الذي لا يستطيع الاردن ان يرفضه ولكن يستطيع ان يخفف من اثاره الضارة، او ان يقبض له ثمن حقيقي لمواجهة مشاكله الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة.

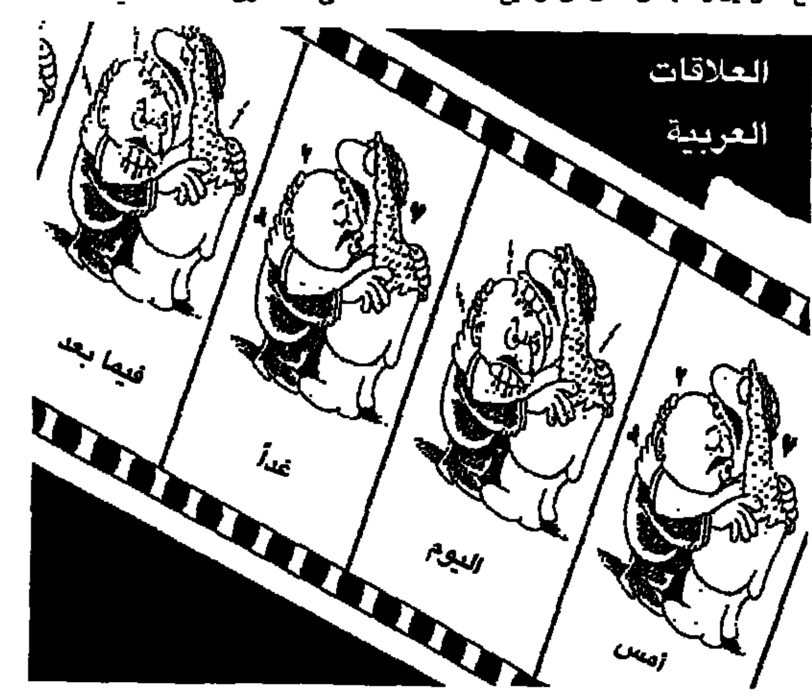
فعلى المستوى الاقتصادي اصبحت محاولات اثبات وجود الازمة تدل على ان طرفي الحوار او احدهما على الاقل لا يملك ما يكفي لمناقشة الوضع الاقتصادي الاردني. وبالرغم من ان الجزء المهم من الحوارات التي يكون احد الرسميين طرفا بها مازالت تدور حول اثبات وجود الازمة، فان الحوار بدأ يتحول ليس فقط للحكم على مدى نجاعة الاجراءات التي تعتمدها الحكومة، وانما السؤال يطال الاسس التي يتم عليها بناء اليات العمل الحكومي. ومرة اخرى يواجه الاردن سؤال مدى نجاح اشكال التفكير السياسي السائدة في تحقيق امثلية الخيارات الضرورية. فلم يعد من المقبول مواجهة المواطنين بشعار ((لا بديل))، اذ ان تفكير المواطنين بدأ يصل الى التساؤل عن مصداقية الدولة ومدى فائدتها مادامت لا تتمكن من ان تجنبنا الخيارات الخطرة والمؤلمة. يضاف الى ذلك ثورة الاتصالات التي تمكن المواطنين من التأكد من وجود امكانية حقيقية لادارة الخيارات الموضوعية او الالزامية بكلفة اقل وكفاءة اكثر.

وليس الحديث المبالغ فيه عن الانجازات بجلب الاستثمارات الاجنبية باكثر من فخ اخر تقع فيه الدولة الاردنية. فمعروف ان هناك ثمن لوجود هذه الاستثمارات، وهذه الاستثمارات لن تحل مشاكل الفقر والبطالة بشكل سحري وتلقائي. ولا يمكن ان تستفيد القطاعات المحرومة من هذه الاستثمارات اذا لم يوجد منطق سياسي واقتصادي جديد يديرها ويوجهها، ومن لا يصدق ليقرأ عن دولة مثل تايلاند. وانا اعتقد ان أغلب المسؤولين زاروا تايلاند ويودون ان يزوروها ثانية، ولكن لا اعتقد ان لديهم رغبة بالاستجابة لتحدي القراءة عن تايلاند، وخصوصا ان بعضهم يتباهى بأنه لا يقرأ. وبعد اعوام حين يكتشف المواطنون ان الاستثمارات الاجنبية لم تحل مشاكلهم، ماذا سيقال لهم؟ وهل يمكن ضمان استجابتهم لوعد جديد ضمن نفس الاليات الموجودة؟

وليس من الضروري الاستمرار بتقديم الحجج على ضرورة التفكير بطريقة اخرى للتعامل مع المشاكل الاردنية. ولكن من المناسب الاشارة الى ان منطق الحكومة التي تطالب المعارضة بتقديم البرامج والحلول للمشاكل العالقة، هي حكومة تتخلى عن ريادتها. وتعلن عجزها، فالمعارضة هي التي في الموقع المناسب لتطلب من الحكومة ان تقدم البرامج، ومحاولة الحكومة لاستخدام تقنيات لغوية في الرد على المعارضة دليل افلاس، وليس مؤشراً على مخفة الدم التي يحاول المسؤولون الاردنيون ادعائها لاخفاء عجزهم النظري. واعتقد ان المزاج الجماهيري بدأ يربط مراوغة الاردنيين المسؤولين ليس فقط بمدى كفاءتهم بل ايضا بمدى الاخلاقيات المطلوبة لتولي المسؤولية العامة. وحين يتحصن المسؤول بالسلطة التي تمنع مناقشة اقواله فان الموقف منه ينعكس على الموقف من الدولة نفسها.

واخيرا فانه من العدل ان لا يتحمل شخص او مجموعة اشخاص غياب التفكير السياسي الجديد عن الحياة السياسية الاردنية ولكنهم بالتأكيد عرضة لتحمل المسؤولية في عدم اعطاء الفرصة لهذا التفكير بالدخول الى الحياة السياسية الاردنية. والاعتقاد بأن التحول الى الديمقراطية يمكن ان يدار بأدوات التحكم عن بعد هو اعتقاد خاطىء لا يملك الاردن ترف المحاولة لفحص التقييم النظري له عمليا في ظل الازمة الراهنة.

* كاتب وباحث اردني وعضو سابق في اللجنة الملكية للميثاق الوطني



«قبل توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل كان المطلوب الحفاظ على الترتيبات الامنية الاقليمية التي تدخل الاردن طرف فيها، ولكن بعد الاتفاقات السلمية اصبحت المملكة معنية بتوسيع القاعدة الاجتماعية المشاركة بترتيب العلاقات الاردنية - الاسرائيلية . وهذا يتطلب وجود اليات سياسية من نوع مختلف لازالت غير موجودة...»

في سبيل اجماع وطني : لا يوجد للتخوف والتردد ما يبرره

عبدالله حسنات *

يستطيع نظام الحكم الاردني ان يدعي بحق انه من اكثر الانظمة العربية ديمقراطية وتعددية وانفتاحا وليبرالية. ولكنه لا يستطيع ان يدعي انه حقق اجماعا وطنيا على سياساته منذ عقد معاهدة السلام مع اسرائيل حتى الآن. وان كان من سبب او اسباب لغياب الاجماع الوطني هذا فسببه ان الديمقراطية والتعددية الاردنية لم تمارس بالشكل او على المدى الذي من شأنه أن يفضي الى حوارات وطنية تؤدي بدورها الى حالة توافق على ثوابت اردنية عامة.

ويبدو النظام الاردني في هذا الوقت وضمن المعطيات الراهنة وكأنه لا يختلف عن غيره من الانظمة العربية في تعامله مع ضرورة التحديث السياسي والاجتماعي بعد ان ترسخت صورة اخرى عنه منذ عام ١٩٨٩ حين شهد الاردن وقتها ارتفاعاً حادا في مدى الحريات السياسية والاجتماعية التي يردد النظام انها لم تكن ابدا ردا او استجابة لاحداث نيسان من ذلك العام والذي شوهد به الشعب الاردني وهو يمارس حقه الديمقراطي في اجواء من الحماس والصخب اللذان اتسما بممارسات سلمية لم يعكر صفوها اي حادث.

وجرت في ذلك العام حوارات جدية ومعمقة بين المرشحين للانتخابات والمواطنين ورفعت الشعارات. وفي العام الذي تلاه – عام غزو العراق للكويت – اظهر الاردنيون حماسا للعراق ومعاداة للغرب والدول المتحالفة معه. كما التف الشعب حول قيادته التي اصطفت الى جانبه في معاداة التحالف "الثلاثيني" ضد العراق. وشهدت اعوام ٩٠/٩١/٩٢/٩٣ عودة الحياة الحزبية وانتهاء الاحكام العرفية وظهور الصحف الاسبوعية والحزبية ومحاولات البرلمان لاجتثاث الفساد. ولكن ومنذ العام ٩٣ ، بدا ان النظام اصبح اكثر حساسية نحو الاحزاب والصحف ومؤسسات المجتمع المدني التي كانت في معظمها تعارض توجه الاردن نحو السلام ونحو التطبيع مع الدول العربية الخليجية – وبشكل خاص على حساب علاقات الاردن مع العراق.

ومع ان النظام ابقى على طروحاته في الديمقراطية والتعددية والحرية (وحقوق الانسان) الا ان السنوات منذ ٩٣ شهدت تراجعا حقيقيا في كل منه. فالديمقراطية تم تحجيمها بقانون الصوت الواحد الذي هدف اساسا الى اضعاف الاسلاميين مما ادى بدوره الى اضعاف كل قوى المعارضة المتحالفة مع الاسلاميين، وبالتالي اضعاف التعددية. اما الحريات، وخاصة حرية التعبير، فقد تم اضعافها على مستويين. اولا على المستوى الفردي حيث شهدت المحاكم محاكمات لافراد عديدين بدعوى اطالة اللسان او شق الصف الداخلي او تهديد الامن القومي والوحدة الوطنية، وثانيا على مستوى الصحف التي قضى محرروها الساعات الطوال في اروقة المحاكم. ثم وبعد ان ثبت للنظام ان القانون (عام ١٩٩٣) غير كاف لردع الصحف الاسبوعية عن الكتابة في قضايا السياسة والسلام والتطبيع والفساد تم في العام ١٩٩٧ تمرير قانون جديد للمطبوعات كان من شأنه ان الغى الى حد كبير حرية الصحافة النسبية التي كان جاء بها قانون ١٩٩٣. وجرى هذا كله في وقت ظل النظام يردد مقولة ان التجربة الاردنية (في الديمقراطية والحرية والتعددية) يجب ان تصبح نموذجا يحتذى به في العالم العربي. ومع ان النظام يؤمن بطرحه هذا، الا انه يريد للشعب الاردني ان يتقبل هذا النموذج دون ان يعارض او يجادل او يخالف تماما كما تشترط كافة الانظمة الابوية التي تخشى إن هي قامت بالتخلي عن بعض سلطاتها ان تفقدها كلية.

ومن السهل التعرف على هذه الاشكالية، وحتى انه من الممكن التعاطف مع طرفي المعادلة فيها. الا ان الزمان الذي نعيشه هو غير الزمان الذي ولّى.

فبالرغم من ان النظام يحذر من العودة الى الخمسينات وبالرغم من انه يحذر اولئك الذين يصفهم "بالموالين للخارج" فان هناك اجماعاً خفيا لدى الاردنيين حول التمسك بالنظام سببه الاساسي طبيعة النظام السمحة وتوجهاته التي غالبا ما تنتهي بالأخذ براي الاغلبية والمصلحة الوطنية. فالاردنيون من شتى المنابت والاصول يدركون خصوصية الاردن ويدركون طبيعة الانظمة المجاورة. وبغض النظر عن وجود بعض البسماركيين (نسبة الى بسمارك الذي وحد المانيا بالنار والحديد) الا ان اردنيي التسعينات عامة ليسوا طلاب وحدة عربية لقاء اي ثمن، حتى مع الاخوة الفلسطينيين الذين يرتبطون معهم باعمق العلاقات والاواصر. ان الاردنيين، ان كانوا اصلاً من غرب النهر او من شرقه، لا يريدون وحدة غير مشروطة ومدروسة بين الضفتين في ظل الظروف الراهنة. كما انهم ليسوا مستعدين اطلاقا لاستبدال نظام الملك حسين بسلطة عرفات.

من هنا فان تردد النظام في حسم كثير من اموره على المستوى الداخلي وبشكل خاص ما تعلق منها بالديمقراطية والتعددية والتسامح السياسي ليس له ما يبرره من جهة وهو من جهة اخرى اخطر على النظام على المدى البعيد كونه يؤدي الى احتقانات كثيرة لا يعرف احد متى ستنفجر واي الاشكال ستأخذ.

ان من شأن حل مشكلة التمثيل الفلسطيني في البرلمان الاردني ومؤسسات الدولة الاخرى ان يحل مشكلة هوية الاردنيين من اصل فلسطيني، واي تأخير في هذا المجال من شأنه ان يؤدي الى شعور بالاحباط في صفوف الاردنيين من"غير الشرقيين" اذا صح التعبير، والى مشاعر سخط لا داعي لها.

وان من شأن اطلاق حرية التعبير على مداها وضمانها ضد كافة القوى، سواء منها قوى السلطة او قوى الدين او قوى الشارع، ان يساهم في حل كافة المشاكل التي تعاني منها البلاد. ولا يتوجب علينا ان نخشى الاصوات المنشقة، فهذه قليلة من جهة وصحية من جهة اخرى. فانت لا تستطيع حقا ان ترى الطريق القويم ما لم تر الطرق كافة، قويمها ومعوجها.

وعلى مستوى تحقيق التقدم الاجتماعي الاقتصادي الذي كان انجازا وسمة مميزة للنظام في العقود الخمسة الماضية فان من المجدي للحكم ان يقوي القوى الوطنية الديمقراطية التي هي بطبيعتها حلف له. ولا يتأتى ذلك الا باصلاح سياسي جذري يضع البلاد في اتجاه منفتح بحيث يتم تعميق التوجه الديمقراطي والاصلاحي وتعزيز حملة مكافحة الفساد وتحديث الجهاز الاداري وتغيير نظام القيم الاخلاقية السلبية والبالية.

لقد اتصف النظام الاردني طوال تاريخه برد الفعل وخاصة فيما يتعلق بعلاقاته مع جيرانه ومحيطه والعالم، وكان سبب هذا ليس فقط صغر حجم هذا البلد وضعف موارده وانما ايضا هشاشة جبهته الداخلية التي عانت كثيرا من التردد في الاصلاح من جهة وعدم وضوح الطرح السياسي من جهة اخرى. ولعل من الاسباب الرئيسية لهذا هو غياب حالة الاجماع حول التحديات الهائلة التي واجهتنا في الماضي وتخوف النظام من الانفتاح حتى في احلك الظروف التي مررنا بها وحتى يتحقق الاجماع لا بد من اطلاق قوى الشعب من عقالها وفتح الباب امام الحريات والتوجه الحقيقي غير المتردد نحو تحقيق العدالة والمساواة والديمقراطية ونفي الخوف لان ليس له ما يبرره.

* نائب رئيس تحرير صحيفة الجوردن تايمز

خيارات الاسلاميين في ظل انتفاء الحوار مع الحكومة

اما وقد وضع جلالة الملك حداً لآمال الاسلاميين بتأجيل الانتخابات وباجراء حوار مع الحكومة وتحقيق بعض مطالبهم على الاقل مجتباً بذلك رئيس وزراءه عبد السلام المجالي «شر القتال» فقد نقل الملك ، ببراعته وبما يتمتع به من سلطات، الكرة الى ملعب الاسلاميين. فما هم فاعلون الآن؟ واية خيارات لديهم؟

يمكن للمراقب ان يلحظ ان هناك ثلاثة خيارات امام الاسلاميين: التمسك بالمقاطعة او التراجع عنها او الوصول الى صيغة وسط بين هذين الخيارين. لعل الخيار الاول هو اصعب الخيارات خاصة اذا اختار الاسلاميون التصعيد، وهم – على ما يبدو – ليسوا مؤهلين لذلك. فالاسلاميون الاردنيون – عكس اقرانهم في دول عربية اخرى– تربوا في حضن النظام وهم لا يستطيعون ان يذهبوا في طريق المواجهة معه. على ان التيار المتشدد داخل الحركة يدفع في اتجاه تأزيم الوضع اكثر بهدف اظهار قوتهم كحركة وتيار تجاه النظام من جهة وتجاه قواعدهم والمواطنين من جهة اخرى. فالتظلمات التي كانوا عبروا عنها في بيان مجلس الشورى الاول الذي دعى الى مقاطعة الانتخابات تظلمات حقيقية. فهم وان كانوا تحالفوا مع النظام في حقبة القومية العربية والحرب الباردة ضد القوميين والناصريين والشيوعيين الا انهم في حقبة ما بعد الحرب الباردة وسقوط الشيوعية وانكشاف القوة الحقيقية لليسار العربي وفي ظل تنامي وتعاظم تيار الحركة الاسلامية وجدوا ان النظام بدأ بالابتعاد عنهم وبمعاملتهم معاملة اهمال ان لم يكن قسوة في كثير من الاحيان.

ويدرك الاسلاميون، كما يدرك غيرهم من النشطاء السياسيين ، ان مبدأ الصوت الواحد كان موجها ضدهم في الاساس كما يدركون ان الحزب الوطني الدستوري – الذي اصبح معروفا في الاوساط السياسية كحزب النظام – ايضا موجه ضدهم. ولهذا فهم يدركون ان اللعبة الديمقراطية بشروطها الحالية لعبة خاسرة وانه من الافضل لهم ان يكونوا خارجها وان يظلوا بريئين من نتائجها على ان يكونوا داخلها ويتحملوا تبعاتها.

على ان اختيار المواجهة وتبني الدعوة الى مقاطعة شاملة للانتخابات او حتى الاكتفاء بالضغط على قواعدهم لصدّها عن الذهاب الى صناديق الاقتراع، كل هذا، او بعضه قد يجر عليهم نقمة النظام الذي سيفهمهم حتما بانهم يعطلون المسيرة الديمقراطية بدعواهم المقاطعة بدل ان يدعموها بدعواهم للمشاركة. ولعل ما يجعل من هذا الخيار امرا صعبا ان بوادر الشقاق قد ظهرت في جسم الحركة متمثلةً حتى الآن في استقالة قياديين من مجلس شورى حزب جبهة العمل. على راسهم الامين العام للحزب الدكتور اسحق الفرحان. ولاشك ان المتشددين والداعين الى المقاطعة داخل الحركة والحزب سيجدون كثيرا من الدعم لدى قواعد الحركة التي كانت صوتت بنسبة ٦٣٪ لصالح مقاطعة الانتخابات. وهذا ما يجعل الخيار الثاني – وهو التراجع عن المقاطعة – خياراً صعبا ومكلفاً. اذ سيبدو تراجع الحركة عن المقاطعة هزيمة للحركة ولمطالبها. وسينعكس ذلك عكسيا على نتيجة الانتخابات بحيث لن يستطيع الاخوان ان يحتفظوا بقوتهم الحالية في مجلس النواب. وحتى لو استطاع المعتدلون في قيادة الحركة اقناع المتشددين بان الطريقة الوحيدة لمواجهة المرحلة المقبلة هي الاشتراك في الانتخابات بقوة وتجنيد كافة قوى الحركة لانجاح اكبر عدد ممكن من مرشحيها، فانه يبقى من الصعب ان يتم اقناع القواعد المتشددة بهذا وحشدها في الوقت المناسب لانتخابات هذا الخريف.

يبقى إذن امام الاخوان خيار ثالث ، الا وهو «التعويم». يستطيع الاخوان استمزاج قواعدهم واستمزاج الراغبين في الترشيح لدخول الانتخابات على اساس انهم مستقلين. ومن شأن طريقة كهذه ان تحفظ للاسلاميين ماء وجههم ولن تجنب مرشحيهم مواجهة الناخبين كمرشحي حركة. على ان لهذا الخيار محظوراته. فمن شأنه ان يؤدي الى انتخاب عدد محدود من الاسلاميين الذين لن يكونوا فاعلين على درجة مرضية في البرلمان الثالث عشر. ومن شأنه ان يعمق الانقسام في صفوف الحركة.



هكذا من الأمل

حملة مكافحة الفساد في الاردن

الردع الهادىء اولا وبعدها المساءلة والشفافية

رامي خوري *

من بين التحديات الاكثر الحاحاً – والتي تواجه المنطقة العربية والشرق اوسطية – حماية البيئة، والحد من الفساد، وتعزيز الحكم الخاضع للمساءلة والمشاركة الشعبية، وقد يكون اصعب تحد يمكن مواجهته من بين هذه التحديات هو الفساد.

بدأت في الاردن في العام الماضي اول حملة منظمة لمكافحة الفساد والتي انطلقت على يد حكومة رئيس الوزراء السابق عبد الكريم الكباريتي وشكلت بذلك واحدة من اهم واجرأ اعمال تلك الحكومة.

وكما هو الحال مع اي مبادرة كهذه تأتي من القمة الى القاعدة في العالم الثالث فان اطلاق حملة مكافحة الفساد هذه اثار الشكوك لدى الكثير من الاردنيين حيث ساد شعور مشترك بان جهود القائمين على هذا الجهاز ستنصب على وتستهدف بالاغلب الاسماك الصغيرة، وليس اسماك القرش الكبيرة والحيتان، وان الموظفين الحكوميين من المستويات الدنيا، الذين يتورطون في فساد تافه بسيط سيعانون المحاكمة والغرامات والسجن، دون المساس بالفاسدين الكبار فعلا، الذين يعتقد ويزعم على نطاق واسع – انهم يستغلون وظائفهم العامة وعلاقاتهم في حلب ملايين الدنانير من الدولة والمجتمع.

قد يكون الامر كذلك، لكنه ليس من الانصاف، في هذه المرحلة المبكرة من حملة مكافحة الفساد في الاردن، تقبل هذا القول على انه حقيقة بديهية مسلم بها.

بعد ان اثارت فضولي بعض الاخبار التي ظهرت حول هذا الموضوع خلال العام الماضي، قمت مؤخرا بزيارة دائرة مكافحة الفساد في دائرة المخابرات العامة، وتحدثت مع الضباط المسؤولين لمعرفة المزيد عن عملهم.

الشيء الذي اكتشفته وكان اكثر اثارة من غيره – عدا عن الاثارة المرتبطة بزيارة دائرة للمخابرات العامة وتوجيه الاسئلة اليهم بدلا من استدعائي للحديث وتناول فنجان قهوة – كان يتعلق بالعدد الكبير من القضايا التي تتم معالجتها في ظل مكافحة الفساد، في القطاعين الخاص والعام. ففي الشهور الاربعة عشر، التي مضت منذ بدئها العمل في ايار ١٩٩٦، حققت الدائرة في اكثر من ٣٠٠ قضية، ادت الى احالة ٢٨٥ شخصا للمحاكم وصدور بضع ادانات حتى الان بسبب بطء الاجراءات القضائية. وان من شأن اعارة قاض حكومي بشكل دائم سيعطي هذا الجهد بعدين جديدين هامين: رأي قانوني مهم لمتابعة القضايا التي ترسلها الدائرة للمدعي العام لاصدار الإدانات في جهاز المحاكم، والقدرة على الحصول على تصاريح تفتيش من اجل جمع الادلة التجريبية التي يمكن ان تعتمد في المحكمة.

ان الدائرة والمحاكم لا تعلن عن اسماء الافراد او الشركات او المؤسسات المتهمة في المحكمة بجرائم فساد، لذلك، من الصعب معرفة طبيعة وحجم الفساد الذي يكشف عنه.

ان المدى الكبير والواسع نسبيا لعمليات المقاضاة الجارية، توحي بأن جهود مكافحة الفساد في الاردن تحاول ان تحقق اهدافها، من خلال استراتيجية تعتمد على الردع الهادىء والمستمر اكثر من الاعتماد على المحاكمات العلنية والحاق الخزي بالمذنب.

وهذا يعكس اهتمام الدولة بالاثر السلبي الكبير والبعيد المدى الذي يسببه الفساد.

ان الفساد ليس فقط مشكلة اموال نقدية تتسرب من المال العام الى ايد خاصة، انه تهديد حقيقي للامن الوطني يتكون من سلسلة من الامراض المعدية المتشابكة التي تصيب، ببطء، استقامة الدولة وقوانينها، وبالتالي إحالة المجتمع ككل الى حالة تتصف بالسرقة وتدني الجودة واخيرا، غياب القانون.

تشير دراسة جديدة لصندوق النقد الدولي بعنوان: «لماذا القلق ازاء الفساد» الى ان معظم الفساد العام يمكن ربطه بالتدخل الحكومي في الاقتصاد (ضوابط الاسعار، الدعم، القيود على التجارة، المغالاة في الترخيص)، جداول الاجور المتدنية في القطاع العام، والاتجاه لافادة اقارب الشخص المسؤول، وافراد المجموعة العرقية والدينية واللغوية التي ينتمي اليها المسؤول في المجتمعات التي تضم اقليات (مثلما هو الحال في الاردن وكثير من الدول العربية).

ان العواقب الكثيرة للفساد، تشمل: معدلات الاستثمار المتدنية، لاعاقة النمو الاقتصادي، سوء استخدام المواهب وابعادها عن العمل المنتج، سوء استخدام تدفقات المساعدات الخارجية وبالتالي تقلصها، خسارة العائدات الضريبية المؤدية الى نتائج عكسية على الميزانية، بنية تحتية وخدمات عامة متدنية النوعية، والانحرافات في وضع النفقات الحكومية.

ان حملتنا الشابة لمكافحة الفساد تجسد هذه الاستنتاجات، حيث ان معظم حالات الفساد الاردنية التي تشمل اكبر مبالغ من المال، قد كشفت في دائرة الجمارك، والعطاءات والمياه، والبلديات، والمؤسسات العامة الاخرى، وشملت في احيان كثيرة، دفع الرشاوي للتهرب من دفع الضرائب او الرسوم القانونية، وشملت هذه الحالات، وحالات اخرى، سرقة صريحة، وتزويرا، ورشوة، وابرام عقود، واختلاسات من قبل المسؤولين العامين، اضافة الى الاعتداءات من قبل القطاع الخاص، التي تضر بمصلحة الاردنيين.

ومثال ذلك، تم اعتقال عدة مجموعات من المزورين بعد ان زوروا اكثر من ٥٠٠ شهادة دراسة ثانوية كويتية، استخدمت لتأمين القبول في الجامعات الاردنية. كذلك مصنعي مواد التنظيف المنزلية المزيفة وملح الطعام الذي يتم انتاجه من نفايات البوتاس الخطرة، قد ارسلوا الى المحكمة مع عدد اصغر من التجار الذين باعوا حلوى غير صحية لطلاب المدارس في المناطق الحضرية المتدنية الدخل.

وفي عمان الغربية ذات الدخل الاعلى، كشفت وحدة مكافحة الفساد عملية يتم خلالها الدفع للطلاب لقضاء ليلة في عيادة غير مرخصة، حيث كانوا يستخدمون كحقول تجارب بشرية لاختبارأدوية جديدة.

وفي مدينة رئيسية في الشمال، كشفت الوحدة بعض المتعهدين الذين فازوا بعقود انشاءات بلدية، بمناقصات متدنية كانوا يعرفون ان اسعارها غير كافية لتنفيذ كل الاعمال المطلوبة، ثم رشوا المسؤولين الذين اعفوهم من تنفيذ نصوص معينة في العقد لاسباب فنية غامضة – مما ادى الى مكاسب مالية للمتعهدين، ومكاسب مالية اقل للمسؤولين الفاسدين، ومرافق بنية تحتية من نوعية سيئة (طرق، شبكات، مياه) للشعب الاردني.

في الحالات التي قامت فيها دائرة مكافحة الفساد بارسال ضباط لمرافقة مفتشي الحكومة في جولاتهم الروتينية لتفقد الادوية وصياغة الذهب مثلا، استطاعوا ان يحصلوا على ادلة لاستخدامها في قضايا المحاكم، التي لم يستطع مسؤولو الوزارة ان يحصلوا عليها بانفسهم.

هنالك شكل خاص آخر «للفساد» تتابعه الدائرة الان بفعالية، وتسجله من خلال كاميرات الفيديو، وهو دفن نفايات كيماوية خطرة في ارض يملكها القطاع الخاص في شرق وجنوب عمان، وهي في بعض الحالات تهدد بتلويث مخزون المياه الجوفية.

ان عمل دائرة مكافحة الفساد غير المروج له حتى الان، يرمي الى تحقيق نتيجتين: ارسال عدد موثق من القضايا الى المحكمة من اجل ردع الاخرين في القطاعين العام والخاص، وتطوير قدرة بعيدة المدى على منع الفساد وتقليص حالاته في المستقبل.

وتقول دائرة المخابرات العامة ان هنالك تطورا جديدا هاما وهو تزايد عدد حالات الفساد التي يتم التبليغ عنها من قبل مسؤولين حكوميين ومواطنين، عدا عن ضباط وموظفي الدائرة. فقبل سنة، كان افراد المخابرات العامة هم الذين يكتشفون حالات الفساد بينما يوجد الان حوالي ٣٥٪ من الحالات التي بدأ التحقيق فيها نتيجة لمعلومات يوفرها المواطنون ومسؤولون لا يعملون لحساب الدائرة.

ان الحركة البطيئة لقضايا الفساد عبر المحاكم تعني ان الاثر الاولي لهذه الحملة يظل غير كبير، وينحصر بشكل رئيسي على الافراد، الوكالات الحكومية، والشركات الخاصة المتورطة مباشرة والتي تنتظر المحاكمة. ومع انتشار اخبار هذه الجهود في الاوساط الاقتصادية بكلام مباشر او من خلال وسائل الاعلام، ومع تقلص التدخل الحكومي الكبير والضار في الاقتصاد، فان الاثار الفعالة لحملة مكافحة الفساد قد تصبح اكثر وضوحا.

لكن يتوجب ايضا معالجة الابعاد السياسية لهذه العملية . وخاصة من منطلق أن مثل هذه المهمة الهامة ينبغي الا تترك للجهات الامنية، بل ينبغي وضعها في اطار وموقع يتمتع باشراف قضائي – برلماني مشترك. وينبغي التصدي لهذه القضية الحيوية بسرعة، من قبل جميع المعنيين، قبل ان تؤدي التهم الحتمية بسوء استغلال السلطة الى وأد محاولة قيمة وشريفة للتغلب على الترهل السياسي المفرط والجرائم الاقتصادية التي شهدتها العقود الماضية.

ان حملة مكافحة الفساد والنتائج الاولية التي توصلت اليها، تعكس الحجم الكبير لمشكلة الفساد، والحاجة الملحة لعمل شيء ازاءها اذا توفرت الارادة. لكن ليس واضحا حتى الان فيما اذا كانت الحملة ستؤدي الى ادانات في المحكمة، تردع الفساد. وفيما اذا كانت الاجهزة الامنية والسياسية في الدولة تملك الارادة السياسية والحزم والقدرة الفنية لملاحقة حالات الفساد الواسع النطاق وتبادل النفوذ في القطاع العام، وهي الحالات المفترضة على نطاق واسع لكنها مازالت محيرة.

«ان حملة مكافحة الفساد والنتائج الاولية التي توصلت اليها، تعكس الحجم الكبير للمشكلة ، والحاجة الملحة لعمل شيء ازاءها اذا توفرت الارادة. لكن ليس واضحا حتى الان فيما اذا كانت الحملة ستؤدي الى ادانات في المحكمة، تردع الفساد، وفيما اذا كانت الاجهزة الامنية والسياسية في الدولة تملك الارادة السياسية والحزم والقدرة الفنية لملاحقة حالات الفساد الواسع النطاق وتبادل النفوذ في القطاع العام، وهي الحالات المفترضة على نطاق واسع لكنها مازالت محيرة»

حملة مكافحة الفساد هذه لا تستطيع فقط ان تجتث الفساد التافه وبذلك تقلص الفساد الاكبر، بل تملك الفرصة لترسيخ نفسها كنموذج مؤسسي قوي لحكم القانون، والشفافية والسلطة العامة الخاضعة للمساءلة – اي العناصر المفقودة التي سمحت بتفشي الفساد بسرعة كبيرة في العقود الماضية.

ان طبيعة عمل المخابرات وجمع المعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد، يستدعيان بعض التحفظ والمراقبة السرية من اجل ضبط المجرمين متلبسين بجرمهم، وهو شيء يمكن للشرفاء ان يقبلوا به طالما كان هنالك احترام للضوابط القانونية وحقوق الانسان، لكن حين تبدأ عملية مكافحة الفساد في جني الثمار، فان استمرارها فنيا، وصلاحيتها سياسيا، وديمومتها سوف تستدعي جميع المزايا المعاكسة: الانفتاح، الخضوع للمساءلة وللشفافية.

ان دائرة المخابرات والجهاز القضائي والجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي والصحافة، ينبغي عليها جميعا ان تتأمل في هذه القضايا مجتمعة. وينبغي ترجمة العملية الاولية لحملة مكافحة الفساد الى رحلة مستمرة نحو مزايا الدولة والسيادة التي تتصف بالمساواة، والنزاهة والوضوح والحكم السليم، وحكم القانون وليس الاجرام، والظلم والخروج على القانون، والترهل السياسي والاضطراب الاخلاقي .

من السابق لاوانه ان نعرف فيما اذا كانت هذه العملية الجديدة لكبح الفساد والتردي اللذين شهدتهما العقود الاخيرة ستنجح ام لا، لكن ، ليس من السابق لاوانه مراقبتها، وفهم كل ابعادها السياسية والوطنية، وان نتوقع منها اعلى المعايير الممكنة للنزاهة والشرعية القانونية.

* صحفي وكاتب اردني

بطاقة ماستر كارد الأهلي



أفضل من النقود

لكافة استفساراتكم وملاحظاتكم

— ٦٨٩٢٧١، ٦٨٩١٦٣ —

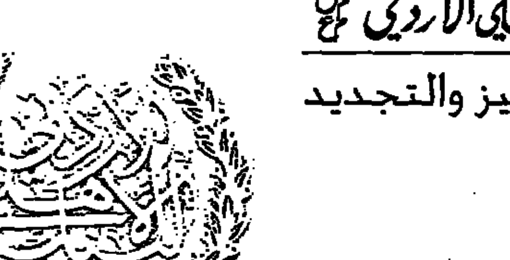






البنك الأهلي الأردني

التزام نحو التميز والتجديد









حكومة المجالي بين التغيير والتعديل والبقاء

حديث الناس في الشارع الاردني لا ينصب هذه الايام على تغيير حكومة الدكتور عبد السلام المجالي وانما على احتمال اجراء تعديل عليها، يخرج به من الوزارة الوزراء الاعضاء في الاحزاب السياسية، وبالتحديد الوزراء الثلاثة الاعضاء في الحزب الوطني الدستوري ، وايضا اولئك الذين يودون اعادة ترشيح انفسهم للبرلمان الثالث عشر.

الحديث حول هذا الموضوع بين ذوي الاختصاص من اهل السياسة يختلف نوعاً ما، فهؤلاء ، ومنهم من وصل الى مناصب عليا، لا يستبعدون قيام جلالة الملك بتعيين رئيس وزراء جديد يقوم باجراء الانتخابات القادمة ، خصوصا اذا كان في ذلك ما يحقق انفراجا في علاقة النظام مع الاحزاب السياسية المعارضة وعلى راسهم الاسلاميين .

«القرار النهائي ستحكمه عوامل وتداخلات مهمة كثيرة ، ولكنه سيعتمد بالاساس على الاتجاه الذي يريد جلالة الملك لهذا البلد ان يأخذه في المدى البعيد»، حسبما يقول مصدر سياسي رفيع. «اما فيما يتعلق بأداء هذه الحكومة حتى الان، فجلالته يملك سببين او ثلاثة لاحالتها على التقاعد مبكراً، ولا يمكن التكهن فيما اذا كانت هذه الاسباب كافية للتغيير المبكر».

وتروى قصص تتردد في الصالونات السياسية ان القصر غير راض عن أداء الحكومة في مجالين، احدهما التعيينات الحكومية التي تمت في الشهور القليلة الماضية، بما تضمنه ذلك من عزل وتنقلات لكبار موظفي الدولة والمؤسسات شبه الحكومية، وحصر فئة التعيينات في مجموعات معينة من دون غيرها من الناس وذوي الاختصاص ، والثاني في مجال القضاء ، حيث قامت ضجة ولم تقعد حول تدخل حكومي مزعوم في ادوات وسير عمل وتغيير في قيادات السلطة الثالثة، بما في ذلك حكم صدر في احدى القضايا الكبيرة التي أثارت اهتمام الناس والمجتمع وحتى بين الاوساط غير الاردنية.

تتركز الاحاديث المجتمعة في كل الاحوال على من سيخلف الدكتور المجالي في الرئاسة ، ان كان التغيير سيتم قبل او بعد موعد الانتخابات، ان تم ذلك فعلا...

الانظار تتجه نحو رئيس مجلس الوزراء السابق ورئيس مجلس الاعيان الحالي السيد زيد الرفاعي .

والجميع بانتظار ما سيحدث على الحلبة السياسية عندنا.

الخصاونة باق في العقبة والخالدي للتكنولوجيا

لم تتحقق التوقعات بنقل الدكتور فايز الخصاونة، رئيس سلطة اقليم العقبة للامانة العامة للمجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا، فقد عين مؤخرا كأمين عام الدكتور أسامة الخالدي والذي عمل كمستشار علمي لسمو ولي العهد الامير الحسن الذي يراس المجلس . ولم ترد تقارير بعد عن انتقال الدكتور الخصاونةالاي موقع اخر بعد أن تم صرف النظر عن تعيين الدكتور دريد محاسنة رئيس سلطة وادي الاردن الحالي في ذلك المنصب.

المراقبون يربطون تعيين الدكتور الخالدي للتغيير الذي احدثه مؤخرا سمو الامير في مكتبه، حيث خلف السفير حسام ابو غزالة السيد ميشيل حمارنة كمدير وتمت بعض التنقلات الاخرى ، وكان من الضروري ان تتم التعيينات الجديدة بين مساعدي ولي العهد لتتوافق وتتناغم مع هذا التغيير .

من الناحية الاخرى، يربط المراقبون بقاء الدكتور الخصاونة في سلطة العقبة بضرورات الاستمرارية حتى تتحول المدينة الى منطقة حرة ، خصوصا وان جدلا عاليا قد ثار حول قرار مجلس الوزراء الذي اتخذ في بداية ايار، وذلك تنفيذا لتوجيهات ملكية في هذا الخصوص . ومن المتوقع ان يساهم تحويل العقبة الى منطقة حرة الى تفعيل الحركة الاستثمارية في الاردن، اما عن طريق بناء صناعات وخلق فرص عمل جديدة او تنمية الحركة التصديرية او نقل التكنولوجيا والمهارات الفنية، الا ان هناك معارضة لهذه الفكرة تشتمل على مخاوف من نتائجها السلبية .

ففي مقال كتبه عن الفكرة والاسباب الموجبة للتحفظ عليها، قال الدكتور فهد الفانك ، الاقتصادي المعروف، انه يستغرب القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء للموافقة على المشروع الذي يكلف مئات الملايين من الدولارات قبل ان تتم دراسة جدواه ، وانه يملك وغيره اسئلة كثيرة لا تستطيع السلطة او الحكومة الاجابة عليها، ومنها ما اسماه «بالتحفظ الوطني» ، وهو تحويل العقبة الى منطقة حرة معفاة من الجمارك والرسوم «يعني ان حدود الاردن الجمركية ستقع في مكان ما شمال (المدينة) وبذلك ينفصل اقليم العقبة جمركيا وتجاريا وصناعيا عن (المملكة)، بينما تزال الحدود الجمركية والاقتصادية مع السعودية حتى لا نقول مع اسرائيل» متسائلا اذا كان هذا ((مقبول وطنيا؟)).

عام آخر لسفير اميركافي عمان

اكدت مصادر دبلوماسية اميركية ان سفير الولايات المتحدة الحالي في الاردن السيد ويسلي ايجن باق في منصبه حتى العام القادم مع انه مضى على انتدابه هنا فترة الثلاث سنوات المقررة كحد أعلى للسفراء الاميركيين الذين يعملون في الخارج. وتعتبر هذه المرة الاولى منذ زمن بعيد التي تم فيها التمديد لسفير الولايات المتحدة في عمان، مما جعل المراقبين يتساءلون عن السبب وراء هذا القرار. المصادر الدبلوماسية لم تنف وجود ظرف حساس يتطلب استمرارية السياسة الاميركية في المنطقة، وخصوصا مع الاردن، الذي اصبحت تربطه مع الولايات المتحدة علاقات وثيقة من جديد، ساهم في اعادتها السفير ايجن بعد مرور سنوات عديدة من الجفاء بين البلدين وخصوصا خلال ازمة حرب الخليج، ولكن المصادر نفسها افادت بأن قرار التمديد لربما تكون له علاقة اكبر بمحاولة التنظيم الجديد الذي تقوم به وتشرف عليه وزيرة الخارجية مادلين اولبرايت منذ أن تولت منصبها في اوائل هذا العام.

صحفيون ودبلوماسيون أردنيون وخشونة الاسرائيليين

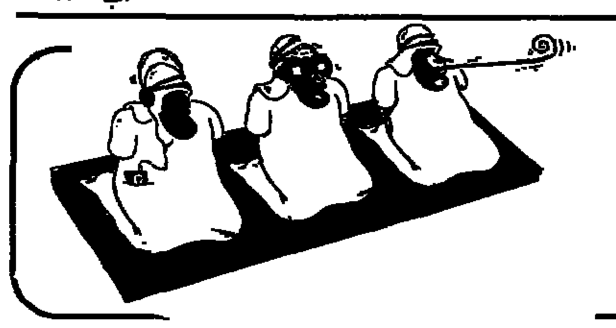
شكا الصحفيون الاردنيون الذين رافقوا سمو الامير الحسن في زيارته الاخيرة الى القدس الغربية ورئيس الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي في زيارته لرام الله الشهر الفائت من معاملة المسؤولين الاسرائيليين الخشنة لهم ، فخلال زيارة ولي العهد اصر رجال الامن الاسرائيلي على تفتيشهم قبل دخولهم لموقع المؤتمر الصحفي الذي عقده سمو الامير مع رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو لولا تدخل المسؤولين الاردنيين الذين اصروا بالمقابل على عدم مس الصحفيين ولو باشعة إكس ، معاملة بالمثل، حيث يعتبر مسؤولو الامن عندنا الصحفيين الاسرائيليين المرافقين لمسؤولي بلدهم اعضاء في تلك الوفود.

لم يحالف مثل هذا الحظ الصحفيين الذين انتقلوا عبر الجسر لتغطية زيارة الرئيس المجالي لرام الله ومحادثاته مع الرئيس عرفات هناك في شهر تموز فقد اصر المسؤولون الاسرائيليون وقتها على تحصيل المبالغ المترتبة على السيارات الاردنية لدى دخولها الى الجانب الاخر، مع ان السيارات التي استقلها بقية افراد الوفد المرافق للرئيس ومعهم الصحفيون تعود للديوان الملكي ، والزوار كانوا في مهمة رسمية للاسرائيليين علم بها. ولم يكتف رجال ونساء الامن الاسرائيلي بهذا، فأوقفوا قافلة السيارات مرة اخرى في الشريط الواقع تحت سيطرتهم في الضفة الغربية وحين العودة اصروا ايضا على تحصيل ضريبة المغادرة من اعضاء الوفد والصحفيين الاردنيين والتي تبلغ اكثر من عشرين دينار لكل منهم .

لم يعلم بعد فيما اذا قدمت الحكومة الاردنية احتجاجا رسميا في هذا الموضوع ، خصوصا وان وسائل الاعلام طالبت الحكومة بالضغط على نظيرتها الاسرائيلية جراء توقيف جنود من «جيش الدفاع» لدبلوماسي اردني وتفتيشه ومعاملته بطريقة غيرلائقة في نفس الفترة تقريبا.

ما نعرفه ، على أي حال، ان المسؤولين الاردنيين انتصروا في ما سماه الصحفي حمادة فراعنة «بصراع الارادات على جانبي النهر» عندما منعوا رجل أمن اسرائيلي يحمل مسدسا من مرافقة وفد لجنة الداخلية في الكنيست الاسرائيلي والذي وصل الى عمان يوم ٨/٢.

وقال



الاستاذ فراعنة ذكر ان الجانب الاسرائيلي استغل الاعلام وبعض اعضاء الليكود الذين قالوا ان الاردن عاملهم بهذه الطريقة (في فترة الانتظار التي دامت أربع ساعات على الجسر للبت في موضوع رجل الامن) ردا على معاملة الاسرائيليين للدبلوماسيين الاردنيين الا ان اعضاء الوفد الفلسطيني اعتبر الاجراء الاسرائيلي عرقلة مقصودة تستهدف افشال مهمتهم في السماع من المسؤولين هنا ظروف الاعاقة التي تضعها حكومة نتنياهو في وجه انسياب الناس والبضائع على طرفي النهر.

قانون الحكومة يؤثر على سياساتها

من المفارقات التي ظهرت عقب اصدار التعديلات الاخيرة على قانون المطبوعات والنشر ان احدى مواده ستؤثر سلبيا على المطبوعات التي تؤيد سياسة الحكومة في واحد من أهم المجالات: دعم معاهدة السلام مع اسرائيل واعادة الثقة الشعبية في العملية السلمية.

فالتقارير الصحفية تتحدث عن مشروع صحيفة جديدة كانت ستصدر باسم «السلام» وبثلاث لغات هي العربية والعبرية والانجليزية بدا يتعثر بسبب وجود المادة ٢٤ من القانون والتي تنص على رفع رأسمال اي مطبوعة قائمة او جديدة الى ٣٠٠،٠٠٠ دينار.

المفارقة ان التعديلات الجديدة كانت تستهدف تلك الصحف المعارضة لمعاهدة السلام مع اسرائيل وهي الان تهدد باغلاقها، حسبما يقول المراقبون.

القائمون على مشروع صحيفة «السلام» وهم صحفيان اردنيان وثالث اسرائيلي لا يزالون يأملون باصدارها، ولكن احدهم يقول: «ان التعديلات جعلت من هذا امرا صعبا، فمتطلبات راس المال عالية، مما حدانا لان نفكر في ان نرخص الصحيفة ونصدرها من خارج الاردن».

ويضيف السيد محمود الخليلي، والذي كان من المتوقع ان يحرر القسم الانجليزي في الصحيفة «هدفنا الاول هو ان نكون صحيفة غير هادفة للربح وان نوزع الصحف مجانا في البداية على مستوى محدود، وعلى الرغم من اننا سنتلقى التمويل من شركات من خارج الاردن فقد كنا نفكر بأن نبدأ بداية متواضعة ومن ثم نبدأ بالنمو».

وحسبما يقول السيد الخليلي فان المؤسسين يفكرون الان بمواقع اخرى لاصدار الصحيفة منها قبرص والولايات المتحدة. ويأمل ثلاثتهم بتاسيس مكتب اقليمي للصحيفة في عمان.

ولم يقم ايا من السيد خليلي او شريكيه الكاتب الاردني تيسير فارس (الذي سيحرر القسم العربي في الجريدة والذي يكتب للصحيفة المحلية الاسبوعية «النهضة») ورجل الاعمال الاسرائيلي المتقاعد سام سيلفر بالافصاح عن حجم رأسمال الصحيفة. وكان كل ما قالوه بهذا الخصوص بان ثلاثتهم يتوقعون تلقي التمويل من «شركات كبرى من الخارج» ومن «مؤسسات محلية» دون ان يقوموا بذكر اي منها بالاسم.

وستستهدف الصحيفة فئة الشباب وستكون المساهمات المنشورة فيها من الاجيال القادمة «التي صنع قادتنا السلام من اجلهم» حسبما يقول السيد الخليلي الذي ابدى ترددا ملحوظا في اعطاء اي معلومات عن الجريدة خلال مقابل له مع صحيفة الجوردن تايمز.

مصدر مطلع على المشروع صرح للجوردن تايمز بان الجريدة «ليست جدية وان مؤسسيها هم نسبيا قليلو الخبرة». وفي معرض رده على هذا التصريح ، يقول السيد الخليلي: «نحن على اتصال مع عدة جامعات ومؤسسات وغيرها في الاردن واسرائيل والولايات المتحدة والمانيا ونحن نناقش امكانية ادخال عرب من خارج الشرق الاوسط ايضا. وقد بدأنا الاجراءات القانونية لاصدار الجريدة ونحن جديون في مسعانا». وقد اعرب السيد الخليلي عن توقعاته بان يصدر العدد الاول من الجريدة خلال ثلاثة اشهر.

المجد بين صقور وحمائم الاخوان

ذكرت صحيفة المجد الاسبوعية المعارضة في عددهاالشهر الماضي بأن خلافات ، او مشادة حادة كما اسمتها، وقعت بين النائب الاسلامي محمد ابو فارس (صقور) والنائب الاسلامي عبد الرحيم العكور (حمائم) خلال الجلسة التي عقدها مجلس شورى الاخوان المسلمين في الشهر الماضي والذي قرر فيه مقاطعة الانتخابات النيابية. ونقلت الصحيفة عن السيد العكور قوله ان السيد ابو فارس هو الذي يسرب ادق اسرار واخبار الاخوان المسلمين الى جريدة «المجد» والتي انفردت في عدد ٩٧/٧/٧ بنشر قرار مجلس الشورى بالمقاطعة. ونقلت عن السيد ابو فارس رده العنيف على هذه التهمة، مؤكدا انه لم يقم في اي يوم بتسريب شيء الى «المجد» او غيرها من الصحف. «المجد» بدورها اقسمت ان السيدان ابو فارس و همام سعيد لم يسربا لها شيئا واضافت «المجد»: «عقب التصويت طلب المراقب العام من جميع الحضور ان يقسموا على كتمان مجريات الجلسة وتفاصيلها، غير ان اسحق الفرحان (امين عام جبهة العمل الاسلامي) قال انه سيضع احزاب المعارضة في الصورة، فيما انفعل العكور بشدة، واكد بعصبية انه سيبوح بكل شيء... بالتفاصيل والاسماء، الامر الذي استفز ابو فارس ودفعه للقول... نحن لا نخاف او نخجل من مواقفنا. ومن اراد ان يتحدث فليتحدث كما يشاء ولمن يشاء».

التحرش بالنساء كقضية عامة

قضية جديدة قديمة اثارتها صحفية اميركية تعمل في الاردن منذ عدة سنوات، وهي التحرش بالنساء من قبل بعض الشباب، والتي يبدو انها لن تطرق من قبل المسؤولين او مؤسسات الدولة في اي وقت قريب.

ففي رسالة بعثت بها الى رئيس تحرير الصحيفة التي تعمل بها، وهي الجوردن تايمز، قالت الانسة ايمي هندرسون ان الشكوى لغير الله مذلة في موضوع هذه الظاهرة غير الحميدة والتي يجب على مجتمعنا ان يناقشها على الاقل ويحاول من خلال ذلك تثقيف الشباب حول ضرورة الكف عن ممارستها وايقافها كليا ان امكن.

وفيما يلي نص الرسالة التي نشرتها الجوردن تايمز في اواخر الشهر الماضي : «انا اجنبية اعيش في الاردن منذ حوالي اربع سنوات، وفي كل صيف احاول جهدي ان أحضر فعاليات مهرجان جرش على الاقل مرة واحدة لانني اجده واحدا من افضل الانشطة الثقافية السنوية ومن شدة حبي له وحرصي على حضوره اشجع اصدقائي، اردنيين واجانب على حضور فعالياته.

«مساء الجمعة الماضي ، قمت بشكل خاص بالانضمام الى الحشد الكبير من الاردنيين والاجانب (حيث كان هناك ستة أو سبعة باصات تقف في ساحة الوقوف المخصصة للسيارات)حيث سعدت بحضور مسرحية شكسبير «حلم ليلة صيف» التي مثلت على مدى ثلاث ساعات على مدرج ارتيمس.

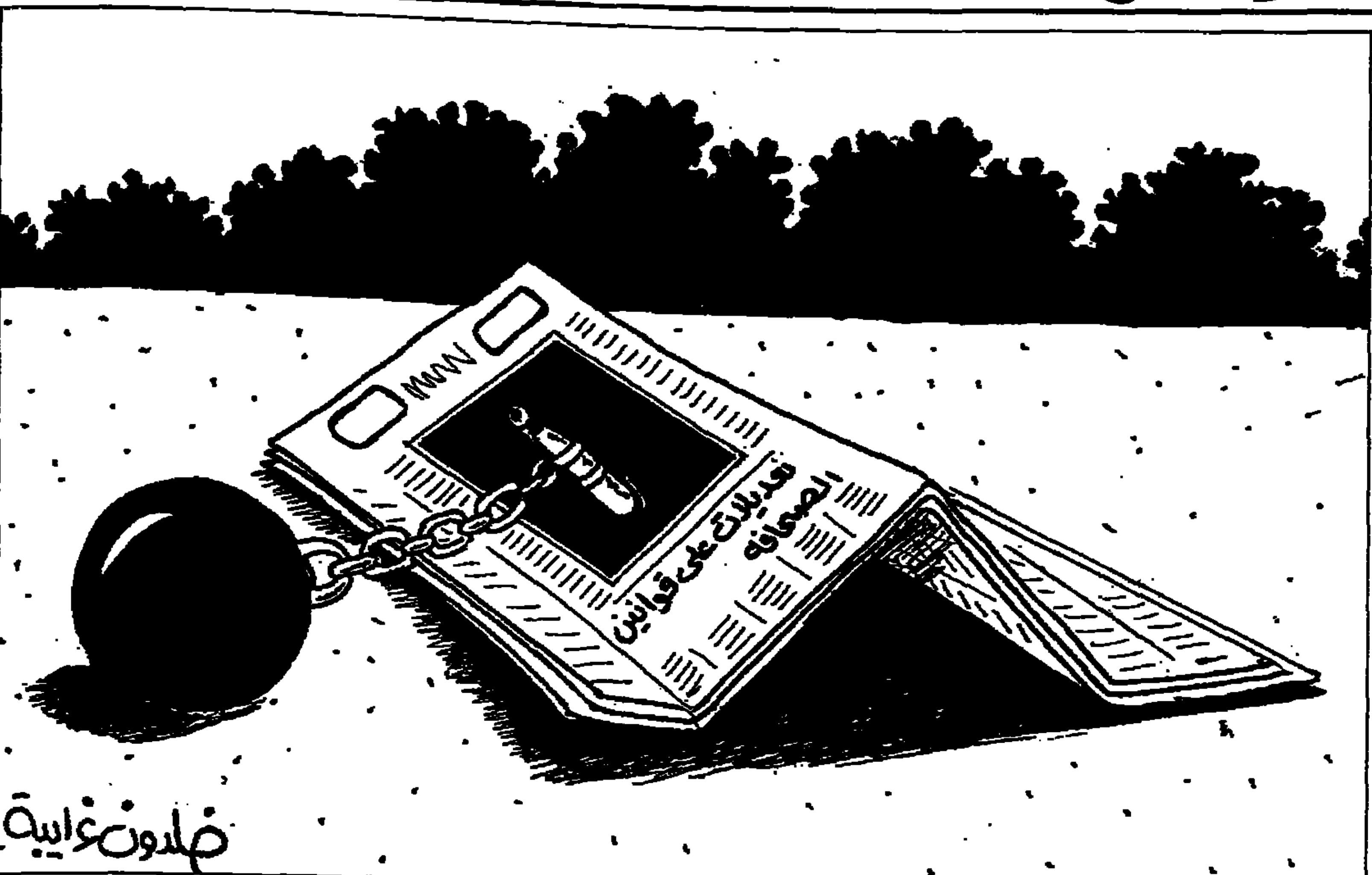
«بيد ان هذه الفرحة والسعادة سرعان ما تبخرت اثناء عودتي الى السيارة بعد انتهاء المسرحية. ففي غضون خمس دقائق نسيت عدد المرات (والتي لا تقل عن خمسين) التي تعرضت فيها للمس والمسك من اماكن او مواضع استحي ان أذكرها وانني ادحض اي حجة او دفاع واه بان هذه الحادثة حصلت لانني كنت امشي وسط الزحام، او ربما للافتراض بانني كنت لا ارتدي لباسا محتشما. لكنني اقول لهؤلاء انني كنت البس تنورة طويلة تصل الى كاحلي وقميصا له اكمام طويلة، وبالتالي فان لباسي لم يكن يدعو الى الاثارة. مثلما قد يحلو للبعض ان يدعي خطأ. وكان بودي ان أجأر بالشكوى الى أي واحد من رجال الامن العام الذين يقومون على حراسة المكان، لكن من الصعب على المرء ان يحدد هوية الفاعل بالضبط في مثل هذا الممر المعتم.

«لسوء الحظ فان هذا يحدث بشكل متكرر، ليس في مهرجان جرش لوحده، ولكن ايضا في شوارع عمان وغيرها. فقد تأكدت ان قلة من النساء والفتيات (الاردنيات) وغيرهن، بغض النظر عن جنسيتهن او لباسهن او مرافقيهن، هن اللواتي ينجين من مثل تلك التحرشات. وبينما تجدني مترددة في ان اقول انني وغيري من النساء اللائي يعشن هنا قد اعتدن على مثل هذه التحرشات، فانني لم اعد استغرب حصولها.

«على اية حال، لا أدري كم من الزوار الاجانب الذين يأتون هنا لمدة بضعة ايام، تعرضوا لمثل هذه الاستفزازات والتحرشات المزعجة خاصة في هذا المهرجان الثقافي الرئيسي والاول، حيث يتوقع المرء ان يرى الوجه المشرق للاردن، وما هي الانطباعات التي سيعودون بها الى بلادهم عندما يكونوا قد تعرضوا لمثل هذه التحرشات المزعجة.

«وبينما احيي جهود جميع العاملين لانجاح هذا المهرجان الثقافي والفني السنوي، فانني اؤكد لهم بان حماسي لحضور فعالياته مجددا قد فتر، وبأنني سأفكر مرتين قبل ان اشجع زميلاتي وصديقاتي على حضور فعالياته.

«ختاما بودي ان استطيع تقديم اقتراح حول معالجة هذه الظاهرة غير الحميدة لكنني لسوء الحظ لا املك اي علاج سوى ان اقبع في شقتي الى الابد».



توفيق أوضاع الصحافة الاسبوعية والثغرة المتاحة للبقاء

محمد سلامة *

مع صدور هذا العدد من (المشرق)، يدخل قانون المطبوعات والنشر المؤقت المعدل لقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ حيز التنفيذ، ولكن من غير ان يحسم الجدل الدائر حول ضرورة تطبيق المادة ٢٤ منه والتي تتطلب من الصحف الاسبوعية ان ترفع رأسمالها الى حد أدنى قدره ٣٠٠.٠٠٠ دينار او التوقف عن الصدور حتى تتمكن من تصويب اوضاعها.

وتتحدث تقارير ومصادر صحفية عن وجود ثغرة قد تمنع من تطبيق هذه المادة، او على الاقل تأجيل تنفيذها، بينما تؤكد الحكومة انها ستطبق القانون المعدل بمجرد انتهاء المدة المحددة لتصويب اوضاع الصحف.

والثغرة التي اعطت الصحف الاسبوعية بصيصاً من الأمل في استمرار صدورها تتعلق بالنص القانوني الذي يتحدث عن رأس مال مسجل وليس مدفوعا.

وقالت صحيفة «شيحان» التي تناولت الموضوع مؤخرا بان «هذه الثغرة تجعل جميع الصحف الاسبوعية قادرة على الدخول منها وتصويب اوضاعها المالية خصوصا وان اغلب الصحف هي عبارة عن شركات تضامن وتستطيع ان تقوم بتسجيل مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ دينار ولا تدفع الا الرسوم فقط بناءاً على قانون الشركات».

وقالت الصحيفة ان هذا الامر اثار ضجة واسعة في مجلس الوزراء حيث تم تدارس الامر في المجلس «وخلال التداول والتدارس اعترف احد الوزراء الهامين ان القانون جاء من خارج المجلس ولم تتم قراءته في المجلس بصورة كافية».

ونقلت الصحيفة عن مصادر حكومية عدة خيارات تدرسها الحكومة للخروج من هذا المأزق وهي تعديل القانون المؤقت لجعل راس المال مدفوعا وليس مسجلا، والمشكلة في هذا الخيار الاول ان على الحكومة اعطاء الصحف مهلة ثلاثة اشهر اخرى بعد التعديل، مما يعني ان الانتخابات البرلمانية تكون قد جرت وتصبح الحكومة ملزمة بتقديم القانون لمجلس النواب الجديد لاقراره.

اما الخيار الثاني فهو ابقاء القانون على حاله وقيام الحكومة بتجاهل الثغرة واعتبار الصحف التي لم تدفع راس المال مخالفة ولا يحق لها الصدور، واي قرار حكومي يصب في هذا الاتجاه سيعتبرمخالفة يمكن الطعن فيه ببساطة امام محكمة العدل العليا.

اما الخيار الثالث حسبما اوردته (شيحان) فهو عدم تفعيل القانون الجديد وابقاء الوضع على ما هو عليه مع القيام باجراء تعديلات مهمة على القانون ليكون مهينا لتقديمه لمجلس النواب القادم.

وفي آخر تصريح حكومي حول القضية اكد مدير دائرة المطبوعات والنشر نايف مولا ان الحكومة ستمضي في تطبيق القانون مؤكدا ان اي صحيفة لم تصوب اوضاعها بموجب القانون قبل انتهاء المهلة تكون بذلك قد قررت اغلاق نفسها، وهذا ايضا ما يؤكده وزير الاعلام في جلساته الخاصة واحاديثه مع الصحفيين.

وقال في تصريح لصحيفة «الدستور» ان دائرة المطبوعات لن تعطي اية مهلة اخرى لتصويب اوضاع الصحف بعد التاريخ المحدد، مشيرا الى انه حتى الاسبوع الاول من اب تقدمت اربع صحف فقط لتصويب اوضاعها بينما عدد الصحف التي تصدر بشكل مستمر هو ١٩ صحيفة.

ورغم عدم وضوح الصورة بشكل كامل حتى صدور هذا العدد من «المشرق» ومع استمرار الجدل تكون بعض الصحف قد قررت التوقف عن الصدور او التحول الى صحف مختصة.

وحتى الان غابت عن الساحة الاعلامية في الاردن صحيفة «عبد ربه» الاسبوعية التي كانت اول ضحايا القانون، حيث اختارت ادارتها اغلاقها كونها لن تستطيع احتمال الغرامات المالية التي يمكن ان تفرض عليها بسبب القانون بالاضافة الى عدم تمكنها من رفع راسمالها الى الحد الادنى المقرر في القانون.

كذلك اختارت صحيفتان اخريتان وهما «الميثاق» و«الحياة» التوقف عن الصدور ايضا بسبب القانون فيما اعلنت صحيفة «المجد» انها لا تزال تنتظر حسب ما قال رئيس التحرير المسؤول ومالك الصحيفة فهد الريماوي.

يقول الاستاذ الريماوي بهذا الخصوص: «اننا لم نحتجب ولم نغلق صحيفتنا الى الان، بل مازلنا نقاتل، والى هذا اليوم لم نفعل اي شيء بالنسبة لتصويب اوضاعنا، فنحن عندنا فائض في الخبرة بالنسبة لرئيس التحرير ولكن المشكلة في رأس المال الذي حدده القانون حيث لا نستطيع ان نوفر المبلغ المطلوب تحت اي ظرف».

واضاف الاستاذ الريماوي في تصريح لصحيفة «السبيل» ان لديه دعوات من مجموعة من الشخصيات الاردنية يبلغونه انهم على استعداد للاكتتاب في «المجد» كتمويل الصحيفة الى شركة مساهمة، مؤكدا ان الصحيفة لا تفكر بالصدور من الخارج: «فاما ان تكون الصحيفة اردنية والا فلا».

وأعرب الاستاذ الريماوي عن قلقه ازاء مصير ١٧ موظفا متفرغا يعملون في الصحيفة في حال ما تم تطبيق القانون.

اما الاستاذ ضيغم خريسات رئيس مجلس ادارة صحيفة «الحياة» قال ان هناك خطوات لاصدار الصحيفة من خارج الاردن. ويقول الاستاذ خريسات: «بوجود هذا القانون والعيوب الموجودة فيه والعقوبات المفروضة على الصحفي وحجم الغرامات فاننا لا نستطيع المواصلة في اصدار الصحيفة من الاردن». مضيفا انه قد تواجه الصحيفة احتمال الاستغناء عن خدمات موظفيها، ويضيف: «حينها فليذهبوا الى الحكومة ليطالبوها بتوظيفهم فهي السبب في توقيفهم عن العمل».

وبخصوص صحيفة الميثاق يقول رئيس مجلس ادارتها الاستاذ ناهض حتر بان الصحيفة على وشك الصدور مرة اخرى مشيرا الى تشكيل لجنة استشارية وطنية للميثاق. وقال انه لا يفكر باصدار الصحيفة من الخارج لانها اساسا لا تهدف الى الربح.

وفي نفس الوقت اتحدت «الصياد» مع «البلاد» التي وفقت اوضاعها بينما قررت صحيفة «صوت المرأة» اعادة هيكلة الصحيفة برفع رأس المال الى الحد المطلوب وتعيين رئيس تحرير حسب ما يتطلبه القانون.

ولم تتضح الصورة بشكل جلي بخصوص باقي الصحف الاسبوعية، ان هناك تقرير مفاده ان واحدة منها على الاقل استحصلت من وزارة الصناعة والتجارة على تصريح برفع رأس المال المسجل لقاء دفع رسوم زهيدة دون الضرورة الى رفع راسمالها الحقيقي الذي تطلبه الحكومة طبقا لتفسيرها للتعديلات في القانون الجديد.

* رئيس تحرير المشرق

«النهضة» تحصل على الترخيص وتصدر عددها الثاني

محادين: ما حدث حول مصادرة العدد الاول كان مجرد سوء فهم بسيط

● *المشرق – خاص*

صدر العدد الثاني من «النهضة» الناطقة بلسان الحزب الوطني الدستوري، في اعقاب موافقة مجلس الوزراء على ترخيص الصحيفة، بعد مصادرة العدد الاول للصحيفة من الاسواق لمخالفتها قانون المطبوعات والنشر وعدم استكمال الاجراءات القانونية، حيث ان العدد الاول صدر قبل موافقة مجلس الوزراء على ترخيص الصحيفة.

وقال الاستاذ خالد محادين رئيس تحرير الصحيفة لـ (المشرق): ان الحزب الوطني الدستوري حصل على موافقة مجلس الوزراء لترخيص صحيفة النهضة يوم السبت ٩٧/٨/٩، بعد ان تم تقديم كافة الاوراق القانونية واستكمال الاجراءات.

واشار محادين الى ان اصدار العدد الاول من النهضة كان يعتقد انه استمرار لصحف (العهد، النداء، والوطن) وهي الصحف الناطقة باسماء احزاب العهد، الوطن والتقدم والعدالة – سابقا – كما لم تكن الاجراءات القانونية كاملة، ولهذا السبب صدر العدد الاول قبل موافقة مجلس الوزراء على ترخيص الصحيفة، مشيرا الى انه احتراما لقرار مجلس الوزراء تم وقف اصدار الصحيفة الى حين استكمال الاجراءات القانونية، وبالفعل تم تصويب الاوضاع القانونية، وموافقة مجلس الوزراء على الترخيص.

ورداً على ما تناقلته صحيفة شيحان الاسبوعية والتي قالت في تقرير لها ان مجلس الوزراء اوعز بايقاف العدد الاول من النهضة بعد ان فتح وزراء النار وطالبوا بمصادرتها، وبذلك دخلت النهضة على خط تصفية الحسابات السياسية، حسب تعبير شيحان، قال الاستاذ محادين: «اعتقد ان ما اثير حول المسألة هو اكبر منها بكثير، ولم يتح لنا حضور جلسة مجلس الوزراء ولا سماع او مشاهدة اطلاق الرصاص. كل ما حدث كان مجرد سوء فهم بسيط وانتهى الامر بقرار مجلس الوزراء بالسماح لصحيفة النهضة باستئناف الصدور».

وحسب الروايات والاقاويل التي ذكرتها الصحيفة حول الاسباب التي دفعت الحكومة الى ايقاف صدورها فان اتجاهات ثلاث ظهرت في القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء بهذا الخصوص. الاتجاه الاول اعتبر ان عملية الايقاف هذه بمثابة محاولة لتلميع الصحيفة وتربط هذه المصادر بين هذه القصة وبين فهمها لطبيعة العلاقة بين الحزب الوطني الدستوري وبين الحكومة حسب ما يعتقد اصحاب هذا الاتجاه .

وهذا ما نفاه رئيس المجلس المركزي في الحزب حيث قال: ان هذا الامر مجرد فكاهة. رواية اخرى تنقلها مصادر سياسية حيث تعتقد ان قرار مجلس الوزراء والذي صدر بغياب الرئيس المجالي بحق صحيفة النهضة التي لم تلخذ ترخيصا لم يكن قرارا تلميعيا بقدر ما كان عملية تصفية حسابات سياسية بين عدد من رجالات السياسة في البلد.

وحسب الصحيفة فان مصادر حكومية مطلعة اشارت الى ان بعض الوزراء رفضوا اصدار قرار السماح باصدار الصحيفة لتلاقي الوضع غير القانوني لصدورها واصروا على منع صدورها واعتبارها مخالفة. وحسب ذات المصادر فانه ورغم المحاولات التي بذلت من اجل اعطاء الصحيفة موافقة بالصدور الا ان الامور لم تحسم الا برفض السماح لها بالصدور حتى يتم استكمال جميع الاجراءات القانونية اللازمة.

على صعيد اخر فان الرواية الثالثة التي تناقلتها بعض الاوساط السياسية تشير الى ان الهدف الموضوع وحسب ما يعتقد انصار هذا الاتجاه توجيه رسالة لبعض الصحف خصوصا مع بدء العد التنازلي لتطبيق قانون المطبوعات والنشر المؤقت من خلال تطبيق التعليمات على صحيفة النهضة، حسبما ذكرته الصحيفة. مصادر حكومية مطلعة ابلغت الصحيفة بان القصة برمتها لا تعدو كونها قصة عادية تحدث في اغلب الاحوال وان الامور لا تعني كل هذه التحليلات التي يتم تناقلها في الاوساط الصحفية والسياسية مشيرة (اي المصادر) الى ان اوراق الصحيفة لم تكتمل رغم قيام الحزب الوطني الدستوري بالقيام ببعض الاجراءات الا ان موافقة مجلس الوزراء لم يتم الحصول عليها.

وتعقيبا على ذلك قال الاستاذ محادين: «ما يجب ان اؤكده ان ليس هناك احد او جماعة او حزب فوق القانون، ولم نعمل في النهضة الى الوقوف مع قرار المصادرة بالصورة التي شاء اخرون ان يقفوا بها، وكل ما نتمناه ان نستطيع في الصحيفة مع كل الزملاء والزميلات القيام بواجبنا نحو الحق والحقيقة بشرف ومسؤولية وشجاعة».

وفيما يتعلق بالسياسة التحريرية في جريدة «النهضة» يقول خالد محادين «ان النهضة تصدر باسم الحزب الوطني الدستوري، وهي تعبر عن فكره ونهجه». مشيرا انها «في نفس الوقت منبر مفتوح لاي طيف سياسي ولاي قلم نظيف، في القضايا التي تهم الوطن والمصلحة العامة، وان كانت قضايا سياسية تختلف في وجهة نظرها مع الحزب».

كما اشار محادين «ان هامش النقد في الصحيفة سيكون عريضا جدا مؤكدا انه لن يتم الدفاع عن سياسة تربحنا رسميا وتخسرنا شعبيا، الا اذا كان للموقف الرسمي صحيحا وفي خدمة الوطن».

لكن هل سيصطدم ذلك النقد العريض، مع المخالفات التي نص عليها القانون الجديد، قال محادين «ان الحكومة اذا تعاملت حضاريا مع الصحافة والصحفيين، فلا توجد مشكلة» مشيرا «ان القضاء يبقى هو الفيصل في الحكم على الاشياء».

واضاف محادين «ان القانون الجديد، جاء ليرعب الناشر اكثر من الحاق الرعب بالصحفي، مما يجعله (الناشر) يتشدد في الكثير من الموضوعات خوفا من الغرامات او اغلاق الصحيفة».

وفيما يتعلق بالاوضاع المالية لصحيفة «النهضة» قال محادين «ان الحزب ملزم باصدار الصحيفة، لانها جزء من رسالته للترويج لافكاره وصولا الى الناس، مشيرا «ان ذلك ليس معناه ان لا تعتمد الصحيفة على نفسها في الحصول على الاعلان والاشتراك لتغطية نفقاتها، وان النهضة التي تصدر بحدود (٢٠) صفحة وحسب المعطيات الاولية تستطيع تغطية نفقاتها من خلال الحصول على الحد الادنى من الاشتراك والاعلان، مشيرا الى عدد قليل من المحررين المتفرغين الذين يتقاضون رواتبا، وان كوادر الحزب عليهم الاعتماد الكبير في مد الصحيفة بالموضوعات اللازمة، لكن تبقى بعض المواضيع خاصة التحقيقات وغيرها بحاجة الى صحفيين متفرغين».

واشار الاستاذ محادين الى ان توليه منصب رئيس التحرير المسؤول لصحيفة حزبية – النهضة – لا يعني انه عضو في الحزب، ولكن تجمعهما قواسم مشتركة مضيفا ، بان الكثير من الافكار التي يؤمن بها الحزب تتفق مع رؤياه السياسية.

وفيما يتعلق بنشر الموضوعات، هل ستصطدم سياسة التحرير مع سياسة الحزب، قال محادين «ان الصحيفة تصدر باسم الحزب الوطني الدستوري، ولكنها بنفس الوقت صحيفة مهنية، تحتوي على مادة صحفية تترجم التعددية، وليس كما يعتقد انها تحمل رسائل وخطابات الحزب، وهناك مقالات ومساهمات لاسماء، ورموز فكرية وسياسية متعددة، مشيرا الى وجود مرجعية في نشر الموضوعات الخاصة بالحزب.

«البلاد» سكجها لرئاسة التحرير ونهج جديد في تعاملها مع الامور

● *المشرق – خاص*

في نفس العدد الذي اعلنت فيه صحيفة البلاد الاسبوعية عن تعيين رئيس تحرير جديد لها، وهو الزميل باسم سكجها، بعد ان وفقت الصحيفة اوضاعها حسب متطلبات قانون المطبوعات والنشر المؤقت، نشرت البلاد تحقيقا عن ما يقوله القراء حول الصحف الاسبوعية، وجاء في التحقيق ان «على الرغم من كوننا صحيفة اسبوعية تعتد بنفسها وبكتابها الا انها لا تكتفي بذلك بل ترى ان القارئ هو الحكم الاول والاخير ولذا فقد ارتأينا ان نقوم باستطلاع اراء القراء والاستماع الى وجهات نظرهم ونقدهم البناء فليس من شيمنا الركض وراء الجملة البيضاء الخالية من الشوائب».

ومما نقله التحقيق عن القراء ان الكثير منهم لا يحرصون على شراء او قراءة الصحف الاسبوعية وذلك يعود الى ان معظم الاخبار الواردة فيها مبالغ فيها مما يجعل القراء يفقدون الثقة بها ويؤدي ذلك الى عدم المبالاة او الاهتمام بما فيها وانهم (اي القراء) يفضلون الصحف اليومية.

ويضيف التقرير نقلا عن القراء بانهم يرون بان الصحف الاسبوعية مليئة بالاكاذيب والقصص المخترعة وفي نفس الوقت مسلية وترفيهية على الرغم من سلبياتها وانها تمثل بلدا وعليها ان تحافظ على مستواه.

قراء اخرون اشاروا الى مواضيع القتل والاغتصاب التي تعج بها الصحف الاسبوعية بحيث تجعلنا وكاننا في مجتمع امريكي . وبعضهم يرى ان الجرائد الاسبوعية هي الصفحة الاولى فقط فهي تصب اهتمامها على الاثارة كل ذلك على حساب مشاكل وهموم المواطنين وهي تجمع بين الجد والاثارة لكسب عدد اكبر من القراء وهذا كثير بالنسبة لمجتمع محافظ كمجتمعنا .

التحقيق نقل عن قارىء او اثنين تفضيلهم لقراءة الجرائد الاسبوعية احيانا لكونها تطرح امور ضمن الحياة يجب على الانسان ان يتمتع بها بالاضافة الى قراءة مشاكل الناس وقصصهم ومطالعة اللقاءات مع الفنانين ولان العاملين فيها يضعون انفسهم تحت الضغط والخطر ويرهقون انفسهم ماديا ومعنويا لكي يظهروا حقائق ووقائع تحاول الصحف اليومية اخفاءها وعدم التطرق لها بغض النظر عن الجوانب السيئة التي تحويها هذه الصحف مثل المبالغة والتكلف وبعض السخافات التي تقلل من قيمتها وقوتها.

اصدقاء الاستاذ سكجها تساءلوا فيما اذا كان لنشر التحقيق اعلاه علاقة بتسميته رئيسا للتحرير والاعلان عنه في نفس العدد، وفيما اذا كان سيحاول من خلال عمله الجديد تغيير الصورة، على الاقل صورة (البلاد) والتي كثيرا ما اثارت الجدل في الماضي وخصوصا وان ناشرها وطاقم تحريرها قد تعرضوا للاعتقال والمحاكمة اكثر من مرة من قبل الاجهزة المختلفة في الدولة.

يقول الاستاذ سكجها ان البلاد صوبت اوضاعها عن طريق توفير مبلغ الـ ٣٠٠،٠٠٠ دينار المطلوبة لراس المال وكذلك رئيس التحرير الذي تتوفر فيه الشروط التي نص عليها القانون الجديد مشيرا الى ان الصحف الاسبوعية لا يمكن لها ان تستمر برؤوس اموال صغيرة حيث عانت الصحف الاسبوعية من اوضاع مالية سيئة بسبب صغر رؤوس الاموال اصلا بالاضافة الى ضعف حصتها من السوق الاعلاني والتوزيع.

ويضيف ان البلاد ستشهد تغييرا وتطويرا كبيرين من حيث الشكل والمضمون واستقطاب الكفاءات وكبار الكتاب الاردنيين والعرب مبينا انه سيتم الخروج عن المألوف من حيث الاثارة غير المبررة قائلا ان الاثارة الحقيقية تعتبر جزءا من العمل الصحفي لكن مفهومنا لها انها تقوم على المصداقية والموضوعية اساسا.

والاثارة الحقيقية حسب تصور الاستاذ سكجها تعتمد الجراة في تناول المواضيع وفي كشف قضايا الفساد ومواطن الخلل مشيرا الى ان «الجراة لا تتعارض مع القانون مادمنا واثقين من مصداقية اخبارنا». لكنه ابدى تخوفه من سوء ادارة القوانين من قبل السلطة التنفيذية، متهما اياها (بسوء النية) ووزارة الاعلام على وجه الخصوص وهو ما يعتبر ابتزازا للصحافة الاسبوعية للتراجع عن جراتها.

وتبقى الثقة في القضاء، كما يؤكد الزميل سكجها قائلا ان القضاء الاردني لم يسجل على نفسه اي ظلم ضد اي صحفي اردني رغم القضايا العديدة المرفوعة من دائرة المطبوعات والنشر من بعض الصحفيين والصحف.

واشار سكجها الى ان مبيعات الصحف ستزداد وليس كما يعتقد انها ستقل حيث ان القارىء الان يهرب من صحافة الاثارة غير المبررة والمفتعلة والخالية من المضمون وهو يتجه الى الصحافة الواقعية وسيكتشف القارىء حسب قوله مصداقية اخبارنا وجراتنا في تناول المواضيع التي تحسن حياته اليومية.

وفي اول مقال له في «البلاد» بعد تسلمه رئاسة تحريرها كتب الاستاذ سكجها قصته مع الصحيفة حيث كاد يوما (قبل هذا التاريخ) ان يصبح رئيس تحريرها ومن اصحابها الذين وصفهم «برجل واحد، كما هو معروف: نايف الطورة».

وروى الزميل سكجها قصته مع السيد الطورة الذي كان «معتقلا في مكان ما من ارض الوطن (مع محررين اخرين من البلاد)... متهمين بمحاولة الاطاحة بالحكومة، مع احداث الخبز» عندما قام هو ومحرر اخر باصدار عدد ذلك الاسبوع بنفسيهما واصبح بذلك رئيسا لتحرير البلاد «لعدد واحد» من ناحيته قال الاستاذ الطورة، في مقال كتبه في نفس العدد تحت عنوان سكجها – من اجتياح الكويت الى اجتياح «البلاد»، انه منذ عدة سنوات خلت يفاوض الصحفي الكبير باسم سكجها لتولي رئاسة تحرير صحيفته، وقال:«تعاقب رؤساء تحرير على حمل هذه المسؤولية، وكان اخرهم الزميل ناصر قمش، الذي اعاد لـ «البلاد» بريقها، وقادها للنجاح، في وقت تهاوت فيه بعض الصحف، واقرت فيه قوانين «ذبح الصحافة» قبل ان يخلي موقعه، وينتقل الى موقع اخر في نفس الصحيفة، ويسلم الراية الى «مكسب للبلاد» الجديد باسم سكجها الذي سنترك لكم الحكم على انجازاته، اعتبارا من هذا العدد..

كل ما اتمناه ... ان يبقى «اجتياح» سكجها لـ «البلاد» اجتياحا دائما، وشاملا، وعادلا، وان لا يجيء اليوم الذي ادفع فيه «الخاوة»... لاخراج باسم سكجها من «البلاد» او لحمايتي من الهرب منها كما فعلت دولة الكويت سابقا!!».

«العرب اليوم» والبحث عن نقطة التحول بعد مابة يوم من صدورها

ايمي هندرسون*

مضى حوالي مابة يوم على بسط الحكومة سلطتها على الصحافة بالتعديلات الجديدة على قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣، ومنذ ان صدرت «العرب اليوم» التي وعدت بأن تشكل نقطة تحول في مسيرة الصحافة الاردنية.

لقد كان للقانون اثره الملموس على هذه المسيرة والذي تمثل اولا في تخفيض سقف حرية الصحافة بشكل عام وثانيا في الحد من حركة وعمل الصحافة الاسبوعية، بما في ذلك احتجاب او اغلاق اربع اسبوعيات حتى الان.

لكن الصحيفتين اليوميتين الرئيسيتين، الراي والدستور، يبدو انهما لم تتاثرا كثيرا لا بالقانون او بظهور الصحيفة الجديدة التي نزلت الى الاسواق في شهر ايار في احتفالية ملحوظة.

هنالك مدرستان فكريتان تسيطران على الاراء حول الاضافة الجديدة للساحة الصحفية، فالبعض يقول ان ثلاثة اشهر ليست كافية للحكم على الاثر الكامل لاصدار «العرب اليوم» على اليوميتين التقليديتين وربما ايضا على الصحيفة اليومية الثالثة وهي الاسواق، بينما يقول اخرون ان الصحيفة لم تظهر القوى الضرورية حتى تثبت وجودها او تضع نفسها في موقع تستطيع منه منافسة الاخريات في المستقبل.

يقول استاذ اتصالات جماهيرية يتابع مسيرة الصحيفة الجديدة: «عندما قرأتها، لم أجد اي جديد في صفحاتها، فانا لا اجد ما هو أكثر او أقل مما تقدمه اليوميتان الرئيسيتان الاخريان، واحيانا ، لا ادري فيما اذا كان للعرب اليوم حضور يثير المزيد من الاهتمام».

حين كانت العرب اليوم، التي يبلغ رأسمالها اربعة ملايين دينارا، ما تزال في مرحلة الاعداد للصدور ، اكسبها اصحابها طموحات كبيرة لن تكون الصحيفة العربية اليومية الاولى في الاردن، ثم تصبح مطبوعة على نطاق عالمي، بمكاتب في العواصم الاوروبية والعربية الاخرى، وان تكون اول يومية مستقلة فعلا في الاردن، في ضوء الحقيقة الماثلة في أن اسهم الصحيفة مملوكة بالكامل للقطاع الخاص.

منافستاها الرئيسيتان، الدستور والراي، تملك الحكومة فيهما حصة كبيرة – ٣٢٪ و ٦١٪ على التوالي – مما يعني ان نظام الرقابة الداخلية في كلتا المؤسستين، قد مورس لابقاء مضمون محتوياتهما الاخبارية والتحريرية ضمن حدود «التقليد».

لقد افترض ان احد مالكي وناشر «العرب اليوم»، الدكتور رياض الحروب، وهو الاب الروحي والمالك السابق للاسبوعية الديناميكية «شيحان»، سيضفي على اليومية الجديدة «روح شيحان»، وفي الوقت ذاته يستغل استقلاليتها الكاملة لاخراج منتوج جديد فيما يتعلق بمحتواها وسياساتها التحريرية.

وقد تعهدت ادارة الصحيفة ايضا بالقيام بحملة توظيف هجومية لاجتذاب خيرة العاملين في الصحافة المحلية تغريهم برواتب وعقود مجزية.

ولكن ، وبالرغم من وجوب الاعتراف بان الصحيفة ادخلت نواحي جديدة لمهمة الاخبار والصحافة (منذ طبقت على سبيل المثال قسما للاعلانات المبوبة، وبدأت تبرز الحياة السياسية الشعبية، حيث خصصت صفحتين يوميا لتغطية الاحزاب السياسية، واستكتبت شخصيات سياسية معارضة مثل نقيب المهندسين السيد ليث شبيلات، فان بعض المراقبين يعتقدون بأن «العرب اليوم» لم تنجح في تحقيق ما وعدت به.

يقول استاذ الاتصالات الجماهيرية الذي طلب عدم نشر اسمه: «ان تغطية الاحزاب السياسية تشكل فرصة «العرب اليوم» لتأخذ الكرة وتركض فعلا، لكنها ليست تغطية عميقة، ليست تحليلية جدا. ومازال الناس يعتمدون على الاسبوعيات، مثل شيحان، لهذا النوع من الامور».

وقد يكون من الانصاف ان نقول ان صدور «العرب اليوم» قد اوحى للصحف الاخرى بان تكون اكثر جرأة وتركيزا في منهجها بالاضافة الى دعوة شخصيات سياسية لم تكتب من قبل للكتابة على صفحاتها.

كما ان الصحيفة شنت حملة حوافز كبيرة... لاجتذاب القراء فهي تعرض يانصيبا مجانيا لربح السيارات، ولجهزة كهربائية وشقق. وقد حذت الدستور والراي حذوها في هذا المجال.

المهندس شبيلات يقول ان مضمون المقالات والاخبار في الصحيفة الجديدة قد يتجاوز الى حد ما، تنشره اليوميات الاخريات لكن يؤكد ان «العرب اليوم» لم تستطع ان ترفع سقف الحريات الصحفية حيث تتعرض اراؤه التي يعبر عنها في مقالاته للحذف في كثير من الاحيان، مما حدا به مؤخرا للتوقف عن الكتابة في الصحيفة والاكتفاء بنشر وثائق كان قد كتبها في الماضي في نفس مساحة عموده الذي اعتاد ان يكتبه في الاشهر الماضية.

وهو يقول ان تلك مؤشرا على ان المشاعر القوية مازالت غير مرغوب فيها في الصحافة.

الحروب: البحث جار عن الايقاع والمنتوج الجديد

ويضيف: انني اتقبل ذلك لانني لا اريد لاحد ان يذهب الى المحكمة، لكنني لن احور كلماتي بنفسي.

لقد اكد كثيرون ان التعديلات الجديدة في قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣، التي فرضت على الصحافة في نفس الوقت الذي صدرت فيه «العرب اليوم» تقريبا وذلك بعد وقت قصير من تغيير الحكومة السابقة برئاسة السيد عبد الكريم الكباريتي، قد لعبت دورا في ابقاء اليومية الجديدة في مصاف اليوميات الاخريات، فمع ان الحكومة قد لا تمارس نفوذها من خلال ملكيتها الجزئية في «الراي» و«الدستور» ، فان العقوبات الثقيلة الواردة في التعديلات حافز قوي لابقاء المضمون التحريري متمشيا مع الخط.

يزعم مصدر صحفي من داخل العرب اليوم ان الحكومة صاغت التعديلات الجديدة وهي تضع «العرب اليوم» في ذهنها.

ويقول: «كانت شيحان جراقة من اجل الحريات الصحفية، وخشيت الحكومة من ان تفعل هذه اليومية الشيء ذاته – لكن الحكومة لا تستطيع ان تدفعنا الى اي اتجاه، فالقانون وحده يستطيع ذلك».

من ناحية اخرى يقول مدير تحرير «العرب اليوم» السيد صالح القلاب، ان صحيفته قد احست بوقع القانون عليها ، ربما الى درجة اكبر مما كانت تتوقع.

ويضيف السيد القلاب: «اننا ضد هذا القانون، وقد حاولنا ان نقف بقوة ضده، وبالنسبة للذين يقولون اننا لاتختلف عن الاخرين يمكنني القول ان هنالك اربع قضايا عدلية ضدنا... لذلك فنحن نختلف بعض الشيء».

ويقول «صحيح ان القانون الجديد قد جعلنا لا نختلف كثيرا عن اليوميات الاخريات، لكن ما يزال هناك فجوة، ونحاول توسيعها – انها صعبة لكننا نحاول».

اضافة الى البحث عن طرق خلاقة للتغلب على العقبات والممنوعات في القانون الجديد للمطبوعات والنشر، فان على الصحيفة ايضا ان تناضل لكسب القراء والمعلنين المتعاملين منذ زمن بعيد مع اليوميات القائمة لاخذ نصيبها من السوق، وهذه مهمة صعبة بعيدة المدى لكن الخبرة على نطاق عالمي اظهرت ان قراء الصحف اسرى للعادة ، والاعلانات تتبع القراء.

يؤكد السيد القلاب ان مبيعات «العرب اليوم» تقع ما بين مبيعات «الراي» و«الدستور»، وتقول «الراي» ان مبيعاتها تمثل ما بين ٦٢٪ و٦٥٪ من حصة السوق، وتبلغ اكثر من ٧٠٫٠٠٠ نسخة يوميا.

يقول نائب مدير عام «الراي»، السيد نادر الحوراني: «اننا لم نشعر بتأثير «العرب اليوم» حتى الان، ويبدو ان الدستور، منافستنا الرئيسية، قد حافظت على نفس حصتها في السوق ايضا ولحصائياتنا حول المبيعات تظهر ذلك ، فقد زاد توزيعنا قليلا خلال الشهور الثلاثة الماضية، مما يعني اننا على الاقل حافظنا على قرائنا».

ويضيف السيد الحوراني ان «العرب اليوم» تشارك في السوق . فالناس يميلون لشراء صحيفتهم التقليدية و«العرب اليوم».

«مصادر داخل وخارج مرفق الصحافة تقول انه رغم جميع مواطن ضعف الصحيفة، سواء كانت حقيقية او من نسج الخيال، فانها لن تعتبر طموحات «العرب اليوم» بناء للقصور في الهواء. حيث لم يمض على صدور الصحيفة سوى ثلاثة اشهر فقط، وما ورد من نقاط ضعف قد تكون «الام النمو» الطبيعية...»

مصدر اخر يقول ان «العرب اليوم» ربما تكون اخذت نصيبا جيدا من السوق في اسابيعها الاولى القليلة حيث بلغ توزيعها اليومي ومبيعاتها ٥٠٠٠٠ و٢٥٠٠٠ على التوالي وهو يعزو ارقام الاسابيع الاولى القليلة الى حب الاستطلاع الطبيعي لدى الناس في تجربة شيء جديد، لكن يقدر انها الان توزع نصف الرقم الاصلي فقط.

في اجتذاب المعلنين تبدو العرب اليوم اقل نجاحا، فالراي التي تتصدر سوق الاعلانات ما تزال متفوقة جدا على منافسيها ، فوفقاً لاحدى الاحصائيات فان حجم الاعلانات على الصفحات الداخلية في اليوميات في شهر حزيران كان كما يلي:

الراي ٥١٢ صفحة الدستور ٢٧٣ صفحة، الاسواق ٥٠ صفحة، العرب اليوم ٤٤ صفحة، والجوردان تايمز ٤٤صفحة.

يقول السيد القلاب انه لا يستطيع ان يعطي رقما محددا حول دخل الاعلانات، لكنه يضيف ان الادارة راضية حتى الان عن عدد المعلنين الذين اجتذبتهم الصحيفة.

ويضيف: «كنا نعرف اننا لا يمكن ان نتوقع اكثر من هذا في الشهور الثلاثة الاولى، فالناس بحاجة لبعض الوقت حتى يعرفونا، والمعلنون يريدون ان يعرفوا فيما اذا كانت هذه الصحيفة ثابتة وانها معقولة. نحن ببساطة نحتاج للوقت، واعتقد اننا خلال سنة سنكون معروفين في مجتمع رجال الاعمال».

مصادر اخرى في «العرب اليوم» كانت تتحدث عن ان الصحيفة قد حوصرت بمصادمات الاشخاص والتسريحات منذ العدد الاول، حين استقال رئيس التحرير عندئذ، طارق مصاروة، عند وضع الترتيبات النهائية لطباعة الصحيفة.

قدمت مصادر العرب اليوم ذاتها مجموعة اسباب لتسريح لكثر من ٥٠ موظفا – من حوالي ٤٠٠ – خلال الاسابيع الخمسة او الستة الاخيرة، مما ادى الى تكهنات كثيرة بين الصحفيين الاردنيين ازاء ما يجري داخل الصحيفة. فقد قال البعض ان «العرب اليوم» تعاني من ازمة مالية، بينما اكد اخرون ان هؤلاء الموظفين قد استخدموا على اساس التجربة، وكانوا جميعا يدركون تلك الحقيقة، بينما يقول اخرون ان قيام الادارة بتوظيف نشيط للصحفيين والفنيين المحليين كان حيلة لتحييد منافسة «العرب اليوم».

يقول السيد قلاب انه يعي هذه الاشاعات جيدا، وحقيقة الامر ان الموظفين الذين سرحوا قد تم استخدامهم على أساس مؤقت في المقام الاول. وهو يرفض الفكرة القائلة ان الادارة كانت تحاول توجيه ضربة متعمدة للصحف الاخرى.

ويقول : «استخدمنا صحفيين وفنيين اكثر مما نحتاج لتعطي الناس فرصة، لنعرف من الافضل، والبعض استخدموا على اساس مؤقت، وكانوا يعرفون ذلك جيدا».

ويضيف: «كان ١٤ فقط من الذين سرحوا، صحفيين وكان الباقي فنيين اثبتوا عدم كفاءتهم، وصدقوني، سببوا لنا مشاكل في الانتاج في اخر النهار».

تقول مصادر تتابع تقدم «العرب اليوم «ان ادارتها. قد طلبت من المساهمين فيها تقديم الدفعة الثالثة من رأس المال، قبل موعدها في اواخر هذا العام وهو مؤشر على ان المشروع قد يعاني من نقص النقد، ويقولون ان الطلب قد قوبل بتردد من قبل المستثمرين، البنوك والافراد بشكل رئيسي.

يؤكد احد هذه المصادر انه من غير المستبعد ان تكون الصحيفة قد انفقت فعلا الدفعتين الاولتين من رأس المال المقرر ، اي حوالي ٢ مليون دينار، حتى الان، حيث ان نفقاتها الرأسمالية والتشغيلية كانت عالية وهي تعادل مثل هذا المبلغ ضمن حدود اي تقديرات، والصحيفة بذلك تحتاج الى ضخ جديد من الراسمال الكلي والبالغ ٤ مليون دينار.

لكن السيد قلاب ينفي بشدة ان الصحيفة تواجه مصاعب مالية وهي في الحقيقة تستعد لتوسيع ميدانها.

ويقول: «لهذه الشركة اربعة ملايين سهم، نصفها مدفوع. ويمكنني ان اؤكد اننا نستطيع اصدار هذه الصحيفة لمدة سنتين دون ارباح، وفي غضون ستة اشهر تقريبا سوف نبدأ الصدور في القدس».

مصادر داخل وخارج مرفق الصحافة يقولون انه رغم جميع مواطن ضعف الصحيفة، سواء كانت حقيقية او من نسج الخيال، فانهم لن يعتبروا طموحات «العرب اليوم» بناء للقصور في الهواء، حيث لم يمضي على صدور الصحيفة سوى ثلاثة اشهر فقط وما ورد من نقاط ضعف قد تكون «الام النمو» الطبيعية. لانه قد ينذر لصحيفة جديدة ان تتوقع اجتذاب القراء، وبالتالي المعلنين، وابعادهم عن عادة يعيشونها اكثر من عشرين سنة في وقت قصير كهذا. ففي الولايات المتحدة مثلا، تشير الاحصائيات الى ان الصحيفة في صناعة راسمالية مكثفة وتنافسية كهذه، تحتاج على الاقل لسنتين حتى تحقق ربحا وتجتذب قراء.

يقول السيد الحوراني: نقول في الاردن ان الصحيفة اليومية تحتاج الى ما بين ستة شهور وسنة على الاقل حتى تجمع قراء. لذلك لا نستطيع الان ان نحكم على «العرب اليوم».

من ناحيته يقول استاذ الاتصالات الجماهيرية الذي يراقب تطور «العرب اليوم» : «ان الصحيفة تتعامل ايضا مع ظروف غير متوقعة، فربما بسبب القانون الجديد لا يستطيعون ان يقوموا بما املوا فيه.»

«لكن، مع السنوات، ورغم حصص الحكومة والقوانين، استطاعت الراي والدستور ان تخلقا سوقا وهو ما سيتوجب على العرب اليوم ان تفعله تحت اي ظرف من الظروف» ويضيف : «اميل الى الاعتقاد ان الامر سيكون صعبا عليهم. لكنهم في الحقيقة شبان، وما زالوا يشقون طريقهم، ويبحثون عن صوتهم وعن ايقاعهم».

* صحفية تعمل في الجوردن تايمز

هكذا من الآمل

حين يجلس نتنياهو فوق صـ...

طالما ان خيار رئيس الوزراء الاسرائيلي هو التفجير، فـ...

الياس زنانيري •

القدس المحتلة - بعد عملية التفجير المزدوجة في سوق محنيه يهودا بالقدس المحتلة، قرر المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغر الذي اجتمع لبحث ابعاد العملية الانتحارية القيام بسلسلة اجراءات ضد السلطةالوطنية الفلسطينية على الصعيد العسكري والسياسي والاقتصادي كان ابرزها فرض الحصار الشامل على كافة المناطق الفسلطينية سواء تلك المحررة والخاضعة للسلطة الوطنية او تلك التي لا زالت ترزح تحت نير الاحتلال العسكري الاسرائيلي. ومن بين القرارات التي تتم الاعلان عنها اعطاء الجيش الاسرائيلي صلاحية للقيام بما سمي بعمليات انتقامية وانتقائية جراحية ضد اهداف محددة داخل مناطق السلطة الوطنية على غرار عملية اختطاف المهداوي من مدينة طولكرم الواقعة ضمن المنطقة "آ" حيث السلطة بمجملها في يد الفلسطينيين. ويقينا ان ما اعلن من قرارات صدرت عن حكومة نتنياهو لايشكل سوى اليسير فيما بقيت الاوامر الاكثر دقة وتحديدا للاهداف المنتقاة في عداد القرارات العسكرية السرية للغاية والتي يحظر حتى على الضباط العسكريين من ذوي الرتب المتوسطة الاطلاع عليها. وطبق مجريات الاحداث في الايام الاخيرة التي تلت حادث الانفجار المزدوج في القدس الغربية فان الامر الذي بات واضحا ولا يحتمل اي تأويل هو ان على الشعب الفلسطيني اعداد نفسه لحالة جديدة ربما لم يعهدها من قبل تفرض عليه مواجهة من نوع جديد تفوق الى حد ما تعقيدات الحصار الاسرائيلي للعاصمة اللبنانية بيروت ابان غزو ١٩٨٢. والمراد من هذا التحذير ليس إخافة الفلسطينيين الذين اثبتوا اصلا ان اعتداءات اسرائيل المتتالية لا تردعهم بل تقوي من شوكتهم واكدوا بالفعل، لا بالقول، انهم فعلا طائر الرماد الذي ما يلبث ان ينتعش ويستعيد عافيته من جديد في وقت ظن خصومه انه انتهى. انما المراد من تبيان الخطوات التالية التي قد تلجأ اليها اسرائيل هو اعداد الشارع الفلسطيني ومعه الشارع العربي باكمله، لمرحلة جديدة من المواجهة. ولا تزال التوقعات التالية ضمن اطار الحدس والتحليل المسبق لطبيعة تفكير القيادة الاسرائيلية التي اثبتت بالفعل انها ليست بعيدة على الاطلاق عن عقلية الكاوبوي التي يتميز بها نتنياهو الذي شاء استعراض عضلاته امام السلطة الوطنية وامام الشارع الاسرائيلي حتى دون الانتظار لغاية الانتهاء من التحقيق حول هوية الانتحاريين. عندما اثيرت امام نتنياهو امكانية ان يكون الاثنان قد وصلا من الخارج رد قائلا انهما حتما تلقيا مساعدة لوجستيكية من الداخل وان من وصفهم بالارهابيين الفلسطينيين في مناطق السلطة الوطنية قد وفروا لهما كل مساعدة ممكنة من دونها يتعذر عليهما الوصول الى مكان الانفجار. ويفترض نتنياهو في هذا الصدد ان من المستحيل على قادم الى اسرائيل من الخارج ان يستأجر سيارة اجرة ويطلب الى سائقها ايصاله الى سوق محنيه يهودا دون ان يثير اية شبهات حوله سيما وان بعض التقارير غير المؤكدة اشارت الى احتمال ان يكون الانتحاريان قد تنكرا على شكل سواح اجانب او رجال اعمال وهو الامر الذي حذا بالسلطات الاسرائيلية الى التحذير من موجة تفجيرات جديدة يقف وراءها "ارهابيون" في ازياء رجال اعمال وسواح! وحسب تفكير نتنياهو ومنهجيته في التصرف فانه لا يتردد في اتهام السلطة الفلسطينية بالوقوف وراء اي عملية عسكرية حتى لو كان منفذها قد عاد لتوه من كوكب المريخ على متن "السبار"!!

صحيح ان الترسانة النووية الاسرائيلية التي اشارت اليها مجلة جينز انتلجنس ريفيو والتي باتت تضم اكثر من اربعمائة قنبلة نووية من النوع الذي القي على مدينة هيروشيما في اليابان في اواخر الحرب الكونية الثانية لن تكون في متناول الجيش الاسرائيلي لشن هجوم شامل على مناطق السلطة الوطنية الا ان الاجراءات التي قد تلجأ اليها اسرائيل لمعاقبة السلطة الوطنية ردا على العملية الانتحارية المزدوجة لن تقل خطورة عن هجوم نووي كاسح سيما وانها تهدف في الاساس الى تحطيم الشعب الفلسطيني وفرض حصار من النمط العراقي عليه بحيث يتآكل من الداخل دون ان يحرك العالم الخارجي ساكنا لنجدته. وبعيدا عن تحديد هوية الانتحاريين اللذين نفذا عملية سوق محنيه يهودا وسواء اتضح انهما جاءا من خارج الاراضي الفلسطينية، كأن يكونا مثلا قد نجحا في التسلل الى فلسطين المحتلة عبر الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان او عبر نقاط العبور على نهر الاردن مثلا، فان الثابت هو توفر النية المبيتة لدى نتنياهو للاعلان الرسمي عن الغاء اتفاقيتي اوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية وشن حرب مفتوحة ضد الشعب الفلسطيني لن يكون فيها السلاح العسكري الوسيلة الوحيدة وانما جزء من مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى تجويع الشعب الفلسطيني.

فور وقوع العمليتين الانتحاريتين، اعلن نتنياهو سلسلة اجراءات عقابية ضد السلطة الوطنية حتى قبل ان يباشر خبراء التحقيق الجنائي عملهم في جمع المعلومات على الارض وقبل التوصل الى اي طرف خيط يقود الى هوية الانتحاريين وذلك لانه عاقد العزم مسبقا وجاهز لاتهام السلطة الفلسطينية في كل كبيرة وصغيرة حتى ان اجراءات العقاب الجماعي التي فرضها ضد السلطة جاءت لتوحي وكأن الانتحاريين خرجا مباشرة من مقر الرئيس عرفات في غزة ومزودين بتعليمات مباشرة منه! وان يدل هذا الموقف الاسرائيلي على شيء فانما يدل على ان قدر الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة هو مواجهة خصم مغامر من الدرجة الاولى لا يتورع عن اشعال فتيل المواجهة الشاملة مع الامة العربية ولا يتردد في تجويع الشعب الفلسطيني ونسف كل الاتفاقيات الموقعة وهدفه الوحيد من كل ذلك هو التحرر من قيود التسوية السياسية التي فرضتها عليه حكومة حزب العمل السابقة واضطر هو الى الالتزام بها، شفويا فقط كي ينجح في الانتخابات البرلمانية في ايار من العام الماضي. اما وقد بات نتنياهو الوزير الاول وتحقق ما لم يكن يحلم به على الاطلاق وهو ان يكون رئيسا للوزراء فقد اصبح نتنياهو كالثور الهائج، او بتعبير اكثر لباقة كالطفل الذي لا يتقن فن قيادة السيارات فاعطاه والده سيارة سباق من الطراز الفخم فقادها بسرعة جنونية دون ان يعرف كيفية استخدام الفرامل فيها واثناء قيادته الجنونية هذه فان الكثير من الضحايا، بغض النظر عن هوياتهم يتساقطون يمنة ويسارا والرجل غير عابىء على الاطلاق. ولماذا يعبأ طالما ان المهم بالنسبة له هو استمرار جلوسه على مقعد السيارة المجنونة. وفي هذا المجال صدق العقيد جبريل الرجوب رئيس جهاز الامن الوقائي في الضفة الغربية حين قال ان مسؤوليته لا تشمل حماية السياسة المجنونة لبنيامين نتنياهو.

وليس غريبا على منطق نتنياهو اتهام السلطة الوطنية الفلسطينية في كل كبيرة وصغيرة لانه درج على هذه النمطية من التفكير منذ ان كان نائبا شبه مجهول لوزير الخارجية دافيد ليفي خلال العهد البائد تحت رئاسة اسحق شامير. وكان نتنياهو، خليل محطات التلفزة الامريكية لاتقانه اللغة الانجليزية وفن العبارات المختصرة التي قد تبدو رنانة في مظهرها ولكنها فارغة من كل مضمون، خير من يعلق للاعلام الغربي على كل تطور سياسي آني ولان فن التغطية الاخبارية للتلفزة يعتمد على جملة او اثنتين لا تطول مدتها او مدتهما اكثرمن اربعين ثانية فقد كان نتنياهو بطل الجملة الصحفية المسماة بالانجليزية soundbite وصار على هذا الاساس "الزبون" المفضل للتعليق من الجانب الاسرائيلي. والكارثة الكبرى هي ان نتنياهو صدق نفسه بكل معنى الكلمة وصار النجاح في القيادة السياسية بالنسبة له مرتبطا بعدد اللقاءات الصحفية التي يجريها وبالاصداء التي تتركها تصريحاته الجوفاء. فابتعد كل البعد عن الوقائع التي فرضتها معادلة الشرق الاوسط الجديدة بعد التوقيع على اتفاقيتي اوسلو الانتقاليتين بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وصار هدفه ان يحافظ على موقعه الفكري اسيرا للعنجهية الصهيونية التي عبر عنها اسحق شامير، ولو بشكل اكثر لباقة الى حد ما، وحاول مناحيم بيغن التقليل منها الى حد ما لدى بدئه المفاوضات مع الرئيس المصري الراحل انور السادات فابدى ليونة محدودة في موضوع المستوطنات الاسرائيلية مثلا لقاء التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد.

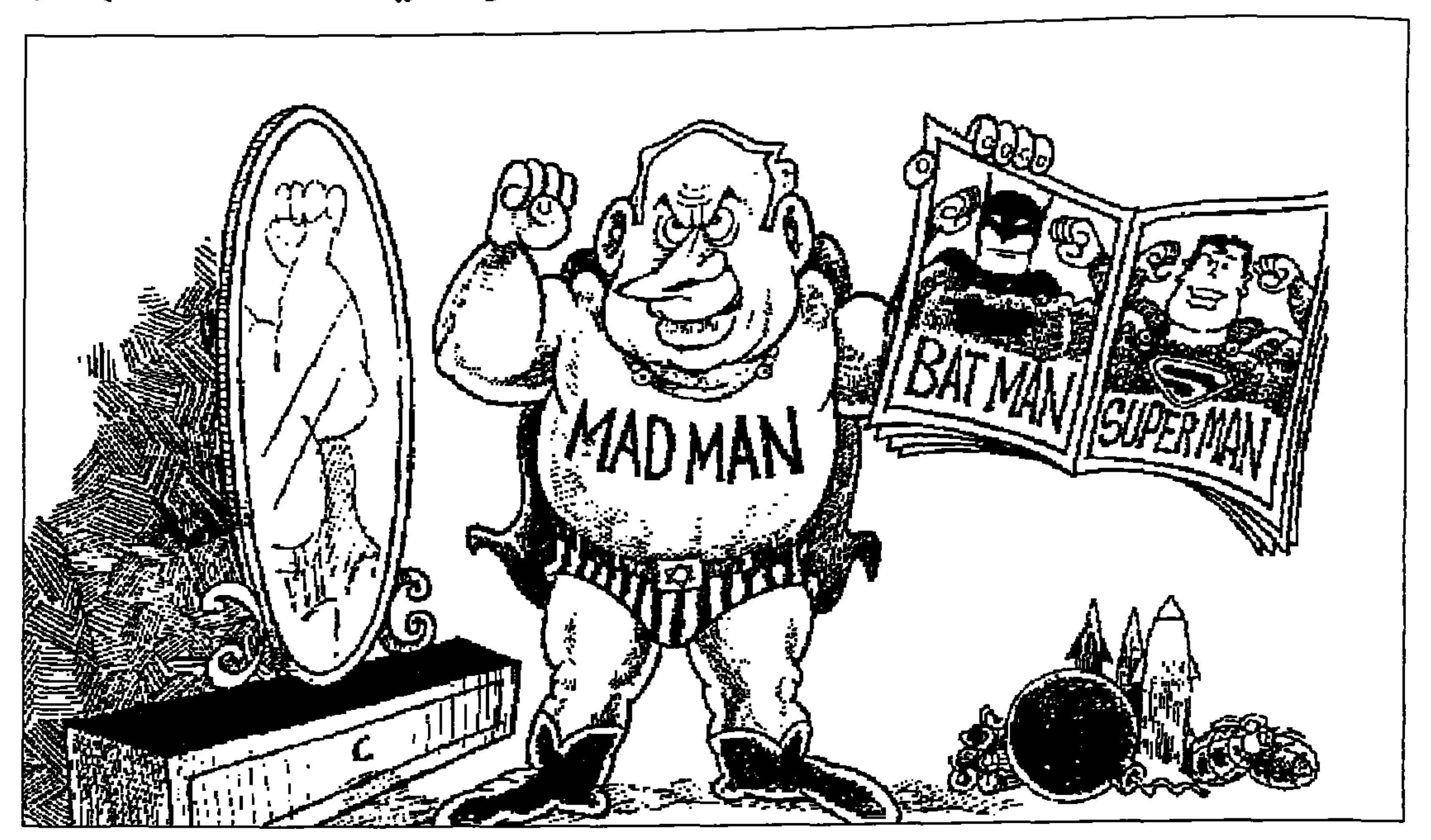
وفي وضع قد تصل المواجهة فيه الى ابعد مدى يمكنها ان تصل اليه ودون اي حدود يفرضها منطق او تفكير عقلاني فان القيادة الفلسطينية مطالبة بالاستعداد لكل اشكال المنازلة التي قد يفرضها عليه نتنياهو دون اي مراعاة لقوانين الصراع بين قوتين يفترض انهما ملتزمتان باتفاقية تسوية انتقالية الى حين التوصل الى اتفاق التسوية النهائية. وفي حين اتخذ الصراع بين السلطة ا لوطنية وحكومة حزب العمل السابقة طابع صراع الارادات يحاول فيه كل طرف تحقيق شروط افضل له قبل البدء بمفاوضات الحل النهائي فان سياسة نتنياهو واجراءاته تعيد المنطقة الى حالة الصراع الوجودي بين الشعب الفلسطيني واسرائيل وهي تنسف بالتالي، تدريجيا اليوم وربما بشكل شامل غدا، اسس التعايش التي حاولت اتفاقيتا اوسلو ترسيخها في المنطقة. ان اعادة المنطقة الى حلبة صراع الوجود بعيدا عن صراع الحدود يعني ان الهدف الرئيس المعلن والكامن لدى الحكومة الاسرائيلية هو القضاء كليا على السلطة الوطنية الفلسطينية وليس لضعافها فقط وهذا يتطلب من الجانب الفلسطيني ومن عمقه العربي القومي اتخاذ كل الاجراءات الاحتياطية والاستعداد لخوض مواجهة قد تبدأ في كل لحظة دون ان يبدو في الافق اي امل في وقفها خلال وقت قصير.

وبغض النظر عما اذا كانت حكومة نتنياهو عاقدة العزم الآن على مواصلة حربها ضد السلطة الفلسطينية او قررت تأجيل هذه الحرب الى حين آخر، ربما بعد عملية اخرى خاصة بعد ان رجحت كفة التقديرات القائلة بان منفذي عملية سوق محنيه يهودا جاءا من الخارج، فان الاجراءات الاسرائيلية التالية اصبحت جزءا من خطة عمل طوارىء اعدتها القوات الاسرائيلية واحتفظت بها الى حين في الادراج الى ان اخرجتها مؤخرا وعرضتها للنقاش لتحديث ما يلزم وملاءمة الجانب العملياتي منها مع الظروف الخارجية والعوامل السياسية والابعاد الدبلوماسية لحرب من هذا القبيل. لقد كان القرار الاولي الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية هو فرض حصار محكم على مناطق السلطة الوطنية ورغم ان الحصار بمفهومه العادي يقوم على اساس اغلاق كافة المعابر المؤدية من والى مناطق السلطة الوطنية وتقييد تحرك الفلسطينيين بين هذه المناطق الا ان هناك جوانب اخرى تدرسها الحكومة الاسرائيلية لاحكام الحصار حول مناطق السلطة الفلسطينية بحيث يتم عزلها نهائيا عن العالم الخارجي. بعد انفجار القدس الغربية اغلقت السلطات الاسرائيلية كافة المعابر ونتيجة هذا الاغلاق علق في مدينة غزة، على سبيل المثال، وفد شبابي مكون من ستة جاءوا من الامارات العربية المتحدة وعشرة من قطر بعد ان حظرت السلطات الاسرائيلية عليهم الخروج عبر معبر رفح على الحدود المصرية. واضطر اعضاء الوفدين، الذين حضروا على هامش انشطة تمت تحت رعاية وزارة الشباب في السلطة الفلسطينية، الى البقاء داخل مناطق السلطة الوطنية لفترة من الزمن. وبالتأكيد فان اسرائيل لن تتورع عن اتخاذ خطوات عديدة كهذه مستقبلا وستحول دون وصول اي وفود الى مناطق السلطة الفلسطينية او خروج وفود فلسطينية منها الى الخارج. وفوق هذا وذاك فان من المحتمل ان تلجأ اسرائيل الى قطع كافة خطوط الاتصالات الهاتفية والبرقية بين مناطق السلطة الفلسطينية فيما بينها من جهة وبينها وبين العالم الخارجي من جهة اخرى وذلك زيادة في عزلة القيادة الفلسطينية وصولا، وفق التخطيط الاسرائيلي، الى اسقاط هذه القيادة واثارة الشعب ضدها . وسيتضمن قطع الخطوط الهاتفية وقف العمل بأجهزة الهواتف الخلوية المنتشرة في مناطق السلطة الوطنية والتي يكفي الضغط على مفتاح واحد لدى الشركة الام موتورولا لشل هذه الاجهزة وتحويلها الى لعب اطفال!! وما قيام الجيش الاسرائيلي، بناء على اوامر من الحكومة الاسرائيلية، بمحاولة التشويش على بث الاذاعة والتلفزة الفلسطينية سوى الخطوة الاولى بهذا الاتجاه على اعتبار ان البث الاذاعي والتلفز الفلسطيني يساعد على الاتصال بين مختلف مناطق السلطة الوطنية رغم ان الحجة التي تتذرع بها اسرائيل هي قيام هاتين المؤسستين ببث دعاية معارضة لاسرائيل فيها الكثير من التحريض!! واذا كانت الحنجلة عند العرب هي اول الرقص فان نتنياهو قد بدأ فعلا بخطوات الحنجلة (حسب المثل العربي المعروف) بانتظار ان تتاح له الفرصة سياسيا وعسكريا وميدانيا للقضاء على السلطة الوطنية الفلسطينية وربما الغاء اتفاقات اوسلو من جانب واحد. وتهدف هذه الاجراءات اذا ما طبقت ضد الفلسطينيين، افرادا وجماعات، مسؤولين وعامة الشعب، الى منعهم من التنسيق فيما بينهم واقحامهم في وضع يكون فيه التآكل الداخلي في صفوفهم احد نتائجه المتوخاة اسرائيليا عوضا عن خوض مواجهة عسكرية مكشوفة قد تتطلب من الجيش الاسرائيلي اقتحام المدن الفلسطينية وهي الخطوة التي يتمنى الا تصدر اليه الاوامر بتنفيذها بسبب الثمن الباهظ الذي ينتظره عند ابواب هذه المدن وفق الدراسة الميدانية التي قامت بها قيادة الجيش

«وبغض النظر عما اذا كانت حكومة نتنياهو عاقدة العزم الآن على مواصلة حربها ضد السلطة الفلسطينية او قررت تأجيل هذه الحرب الى حين آخر، ربما بعد عملية اخرى خاصة بعد ان رجحت كفة التقديرات القائلة بان منفذي عملية سوق محنيه يهودا جاءا من الخارج، فان الاجراءات الاسرائيلية التالية اصبحت جزءا من خطة عمل طوارىء اعدتها القوات الاسرائيلية واحتفظت بها طي الكتمان الى ان اخرجتها مؤخرا وعرضتها للنقاش لتحديث ما يلزم وملاءمة الجانب العملياتي منها مع الظروف الخارجية والعوامل السياسية والابعاد الدبلوماسية لحرب من هذا القبيل»

...لفيح ساخن عابـــق بالبارود !

...الجهود يجب ان تنصب على سبل الوقاية من الانفجار



الاسرائيلي مؤخرا وخلصت فيها الى الاستنتاج بان اقتحام المدن الفلسطينية سيحمل اسرائيل ثمنا باهظا في الخسائر المدنية لا قبل لها على تحمله. وحسب بعض التقديرات فان اي محاولة اسرائيلية لاقتحام مدينة واحدة فقط ستؤدي الى مقتل ما لا يقل عن خمسمائة جندي اسرائيلي ولو اختار الجيش الاسرائيلي اقتحام المدن الفلسطينية الرئيسية مثل رام الله ونابلس وطولكرم وقلقيلية وجنين والخليل وبيت لحم فان معدل الخسائر الاسرائيلية ا لمتوقعة سيصل الى ما لا يقل عن ثلاثة الاف قتيل هذا عدا عن محاولة اقتحام غزة ذاتها التي لابد وان تكلف اسرائيل اضعاف هذا العدد. ولان جيشا لا يملك القدرة على التضحية بمثل هذه الارقام على مذبح التطرف الارعن للحكومة الاسرائيلية فان القيادة السياسية ستجد نفسها امام خيار الحصار المحكم المشار اليه على اعتبار انه اقل ضررا عليها رغم ان اضراره السياسية تفوق لربما الاضرار الناجمة عن الاقتحام العسكري المكشوف والمباشر. كما يجدر الا يغفل امكانية قيام وحدات خاصة من الجيش الاسرائيلي بعمليات اغارة خلف الخطوط الفلسطينية لاصطياد قيادات فلسطينية سواء من داخل السلطة الوطنية او من المعارضة، وفي هذا الصدد فان عملية القوات الاسرائيلية ضد حزب الله في لبنان في أوائل اب جاءت للتذكير بان من يملك القدرة على التوغل داخل الاراضي اللبنانية لاغتيال قادة من حزب الله لن يعجز عن ارسال وحدات التصفية العاملة في صفوف قواته الى مناطق السلطة الفلسطينية التي يملك وللاسف كل الخرائط التفصيلية العادية والطبوغرافية لها بحكم سيطرته عليها طيلة ما يقارب الثلاثة عقود مضت.

وقد يختلف كثيرون مع هذا التقييم على اعتبار ان التوازنات الدولية وامتدادات التسوية السياسية وضلوع اطراف دولية في عملية التوصل اليها لن تسمح لاسرائيل بالقيام بمثل هذه الاجراءات ولكن حكومة مثل حكومة نتنياهو لا تأبه بكل الاحتجاجات الدولية ولا يضيرها ان تقف ضدها المجموعة الدولية في الامم المتحدة باستثناء الولايات المتحدة وميكرونيزيا لن تتردد في تنفيذ ما تراه مناسبا وهي الحكومة التي اثبتت قدرة فائقة على الضرب بعرض الحائط كل الاتفاقات والمواثيق الدولية.

« امـا وقد بات نتنياهو الوزير الاول وتحقق ما لم يكن يحلم به على الاطلاق وهو ان يكون رئيسا للوزراء فقد اصبح نتنياهو كالثور الهائج، او بتعبير اكثر لباقة كالطفل الذي لا يتقن فن قيادة السيارات فاعطاه والده سيارة سباق من الطراز الفخم فقادها بسرعة جنونية دون ان يعرف كيفية استخدام الفرامل فيها ... وفي هذا المجال صدق العقيد جبريل الرجوب رئيس جهاز الامن الوقائي في الضفة الغربية حين قال ان مسؤوليته لا تشمل حماية السياسة المجنونة لبنيامين نتنياهو »

ويتخذ الحصار الاسرائيلي المستقبلي للسلطة الوطنية الفلسطينية ابعادا اخرى تشكل بحد ذاتها خطرا حقيقيا على الشعب الفلسطيني خاصة اذا عرفنا ان اسرائيل تمسك بزمام كل جوانب الحياة اليومية من مياه وكهرباء ومواصلات وزراعة واقتصاد. وطالما ان اقتصاديات الارض المحتلة الحقت مباشرة بالاقتصاد الاسرائيلي فور الانتهاء من عدوان ١٩٦٧ فان مقومات الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني ضعيفة للغاية حتى في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب الكثير من السياسات التي تتبعها اسرائيل وتحول بواسطتها دون نمو الاقتصاد الفلسطيني. وفي حال فرض حصار اقتصادي كامل على مناطق السلطة الوطنية فان قدرتها على الصمود المادي هي قطعا اقل بكثير مما يخيل للبعض رغم ان الصمود المعنوي لدى الفلسطينيين في مناطق السلطة الوطنية لا غبار عليه سيما وان الفلسطينيين ضربوا مثلا جليا في الصمود الاسطوري في بيروت المحاصرة لمدة ثمانين يوما قضوها بين مختلف فئات الشعب اللبناني الذي وقف هو الاخر ليسطر ملحمة رائعة من الدعم المعنوي والمادي للمحاصرين!

قد تلجأ اسرائيل الى قطع التيار الكهربائي لفترات طويلة عن مناطق السلطة الوطنية وخاصة في ساعات الليل حتى تساهم في نشر حالة من الخوف لدى بعض الشرائح الاجتماعية ولتشجع خفافيش الليل من لصوص ومتساقطين اجتماعيا على استئناف انشطتهم التي انتهت مع بناء السلطة الوطنية. ولا يغيب عن البال اهمية انهيار اسس الامن الاجتماعي واثار مثل هذا الانهيار على الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني في اي مكان في العالم فكيف بالحري في مناطق السلطة الوطنية التي لازالت تتنفس، ويا للمصيبة، عبر الرئة الاسرائيلية وستبقى كذلك الى حين انسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي المحتلة والانتقال من وضع السلطة الانتقالي الحالي الى وضع الدولة المستقلة مستقبلا. كما لا يستبعد ان تلجأ اسرائيل الى قطع امدادات المياه وخاصة مياه الشرب عن الفلسطينيين مما سيسبب مكاره صحية من الدرجة الاولى ويهدد بانتشار الاوبئة خاصة في صفوف الاطفال الفلسطينيين الذين سيكون حالهم على اسوأ ما يكون في ظل وقف لنقل المؤن وللمواد الغذائية والطبية الى داخل المناطق الفلسطينية. ان الاهداف التي يسعى اليها نتنياهو واضحة ولم تعد تحتمل التأويل وطالما ان خياره الوحيد « التفجير فان محاولات نزع الصاعق من بين ايديه قد لا تؤتي ثمارها وربما تكون في مستوى خطورة التفجير ذاته لان الرجل جلس فوق برميل بارود ولم تعد تجدي كل المحاولات لانزاله عنه ولم يبق سوى البحث عن سبل الوقاية من شظايا الانفجار القادم!

* كاتب هذا المقال صحفي فلسطيني عمل لمدة تسع سنين مع تلفزيون الشرق الاوسط والشبكة العالمية للاخبار قبل عودته للعمل مع صحيفة جيروزالم تايمز التي تصدر في القدس المحتلة

فلسطين ... هل تصبح عضواً في الكومونولث؟

جي. اتش. جانسن *

هل ينبغي على فلسطين ان تصبح عضوا في مجموعة الكومونولث وهل تتمكن من ذلك؟

لقد ناقش الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات هذه الاحتمالية لدى زيارته لوزارة الخارجية والكومونولث في لندن مؤخرا. ومن السهل الاجابة على القسم الاول من السؤال بالمقارنة مع القسم الثاني، فينبغي على فلسطين ان تنضم الى الكومونولث لان الانتماء الى المجموعة التي تضم ٥٣ عضوا وتمتد عبر العالم سيكسبها ليس لحتراما فحسب وانما تضامن وحماية امام الحاكمين الحاليين للدولة المستقبلية: اسرائيل والسلطة الفلسطينية (او السلطة الوطنية الفلسطينية) والتي يرأسها ياسر عرفات نفسه.

وبما ان اسرائيل لا تزال قوة استعمارية ذات هيمنة وقسوة، فان الانتماء الى مجموعة من الدول المستقلة حاليا والمستعمرة سابقا سوف يمنح فلسطين القوة في صراعها المستمر نحو التحرير ضد اسرائيل. ولهذا السبب سوف تتردد اسرائيل في السماح لفلسطين بأن تصبح عضوا في الكومونولث. (وعلى الرغم من ذلك هناك بعض الاقاويل الحادة والرومانطيقية حول احتمالية انضمام اسرائيل ذاتها الى المجموعة، وهي لحتمالية ضئيلة جدا بسبب المعارضة من كلا الطرفين).

والان، اين تقع وما هي فلسطين التي تتطلع للعضوية؟ انها ليست دولة فاعلة حتى الان، على الرغم من اعتراف ١٠٠ دولة بها عقب اعلان الاستقلال عام ١٩٨٨. انها ليست دولة فعلية حتى الان لانه لم يتم تحديد حدودها وترسيمها (الا ان ذلك لم يمنع اسرائيل التي لا تزال هي الاخرى بلا حدود مرسومة، من تحقيق الاعتراف وفرض نفسها كدولة).

من ناحية مثالية، ينبغي ان تنشأ الدولة الفلسطينية في تلك المناطق من الكيان المعروفة باسم «فلسطين» والتي كانت قد سلمت الى العرب وفق خطة التقسيم لعام ١٩٤٧. الا ان ذلك لن يحدث، فالفلسطينيون حاليا يطالبون بسائر منطقة غزة والضفة الغربية، واسرائيل تنقض هذا الادعاء وتصرح بنيتها الحفاظ على ٦٠٪ من الضفة الغربية و٤٠٪ من غزة في تسوية نهائية.

وعلى الرغم من ان فلسطين لم تكن مستعمرة بريطانية رسميا وانما انتداب بريطاني، الا انها اكتسبت خلال الثلاثين عاما تحت الحكم البريطاني مؤسسات واخلاقاً وطريقة حكم استعمارية بريطانية، كما تبنى الفلسطينيون اللغة الانجليزية كلغة ثانية لهم.

فهل تحقق فلسطين المعايير اللازمة للعضوية التي حددها مؤتمر القمة في هاراري؟

أول هذه المعايير هو ان يكون للعضو حكومة ديمقراطية ، وهذا ما تدعيه السلطة الفلسطينية لان لديها رئيس دولة ومجلسا تشريعيا انتخبا على صعيد شعبي.

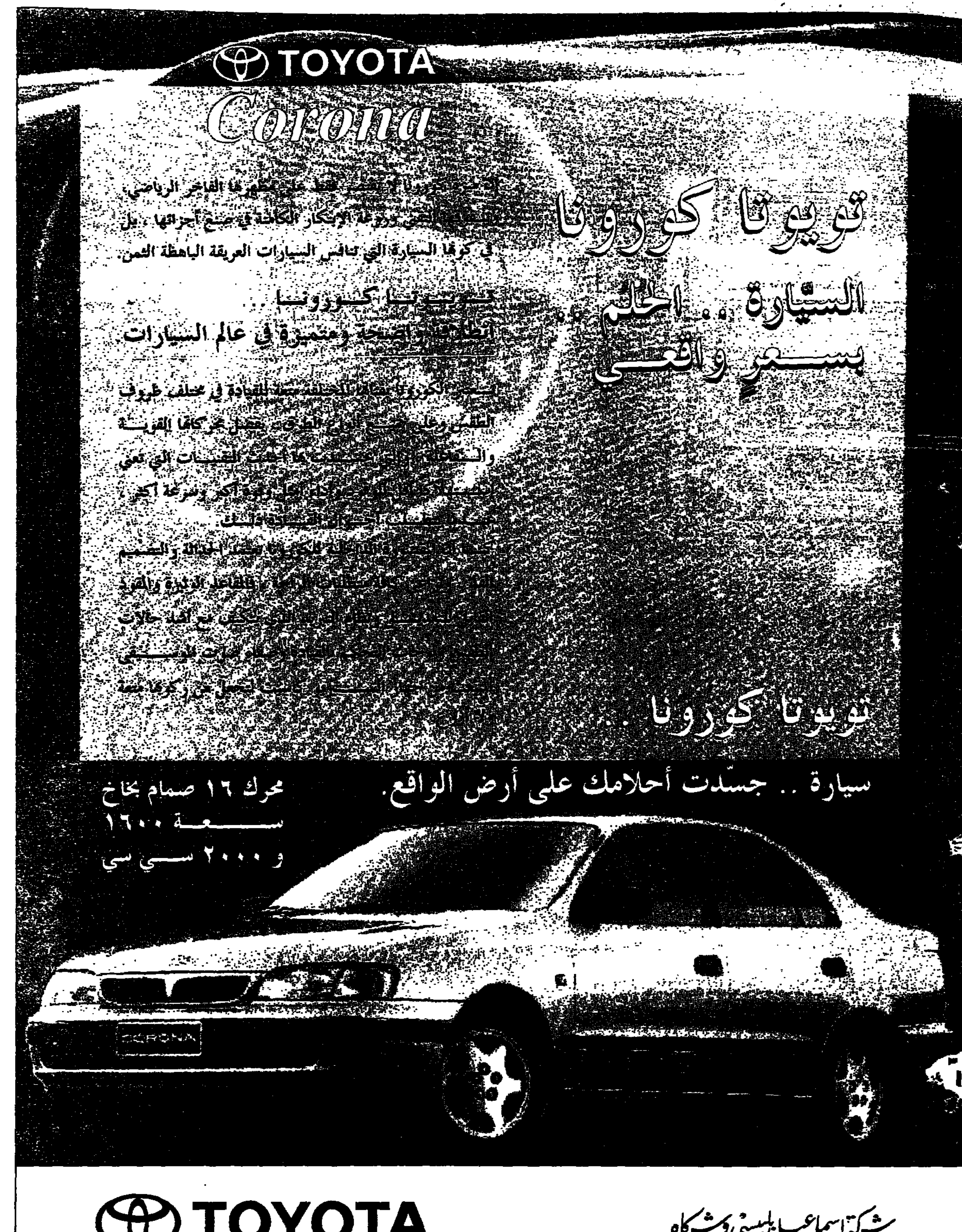
في الواقع قد تكون السلطة الوطنية الفلسطينية مستبدة ولكن هذا ينطبق كذلك على دول اعضاء في الكومونولث. واما المعيار الثاني فيقضي بأن تخضع الدولة لحكم القانون. وقد يزعم البعض بغياب القانون في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، وهي اقوى حجة لبعد السلطة عن معايير مؤتمر هاراري. الا ان غياب «حكم القانون» ينطبق على بعض الدول الاعضاء في الكومونولث كذلك.

ثالثا: ينبغي التفريق ما بين السلطة التنفيذية والتشريعية ومجلس قضائي مستقل بذاته، وهو ما ينعدم لدى السلطة الفلسطينية.

وكما هو الحال في اسرائيل، فان فلسطين تفتقر الى دستور رسمي مكتوب. الا انه في حين لا تبذل اسرائيل اي مجهود في سبيل تحضير مثل هذه الوثيقة، قام الفلسطينيون باصدار «قانونا اساسيا» تم وضعه امام السلطة التشريعية للقراءة الاولى ولكنه لم يبلغ مرحلة القراءة الثانية حتى الان. تعتبر فلسطين مرشحا مثيرا للجدل بالدرجة الاولى لان صراع التحرير يشن ضد الدولة اليهودية والتي ليست سوى احد الكيانات الاستعمارية الاستيطانية الاوروبية القلائل المتبقية حتى يومنا الحاضر.

ولم يطرا الا تغيير بسيط جدا في المواقف الاوروبية – بما فيها الموقف البريطاني – منذ ٨٠ عاما عندما أصدر اللورد بلفور اعلانه الذي انتهى بقيام دولة اسرائيل – وكان بلفور قد أعلن: «ان... القوى الكبرى ملتزمة بالصهيونية. وسواء كانت الصهيونية مصيبة ام مخطئة، جيدة ام سيئة، فهي متأصلة في تقليد طويل العمر وفي الاحتياجات الحالية وآمال مستقبلية ذات أبعاد اوسع بكثير من رغبات وتحيزات العرب ... المقيمين حاليا على تلك الارض العريقة.»

* صحفي يغطي قضايا الشرق الاوسط منذ سنوات ومركزه قبرص


TOYOTA
Corona
تويوتا كورونا
السيّارة .. الحلم
بسعرٍ واقعي
في كونها السيارة التي تنافس السيارات العريقة الباهظة الثمن.
تويوتا كورونا
انطلاقة واضحة ومتميزة في عالم السيارات.
تويوتا كورونا ..
سيارة .. جسّدت أحلامك على أرض الواقع.
محرك ١٦ صمام بخاخ
سعة ١٦٠٠
و ٢٠٠٠ سي سي
CORONA

مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد برع

دور الاعلام والاتصال في تشجيع السلام والتنـ

يحمل العقد القادم في طياته وعداً بتزايد الاعتماد المتبادل. وقد أسهم التبادل الاقتصادي والثقافي بين البلدان المختلفة في خلق قرية عالمية تتزايد فيها العلاقات المعقدة والمتشابكة. وفي حقبة تتسم بتضاؤل الموارد المادية، اضحى الاعلام من أكثر السلع قيمة وأهمية. وان الطريقة التي يتم من خلالها ايصال المعلومات والافادة منها لا تؤثر على التنمية الوطنية فحسب، بل وعلى العلاقات الاقليمية والدولية. وثمة تحد عالمي كبير يواجه البشرية الآن، الا وهو كيفية تشجيع وسائل الاعلام القائمة والجديدة على الاضطلاع بدور ايجابي داخل وخارج الحدود الوطنية في مجال تشجيع وتعزيز السلام والنماء والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في الالف الميلادي الجديد. ومن اجل القاء الضوء على هذا التحدي الكبير عقدت دائرة الاعلام في الامم المتحدة وكلية العلاقات الدولية والعامة في جامعة كولومبيا مؤتمر مائدة مستديرة، ضم عدداً من كبار رجالات الاعلام والقادة الصناعيين وأساتذة الاعلام والاتصالات وصانعي القرار من مختلف انحاء العالم. وقد استهدف المؤتمر كشف العلاقات والروابط بين تسريع عولمة المعلومات وترويج السلام والنماء والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والحريات الانسانية. كما استهدف المؤتمر التعرف على القوى التي تسهم في تشكيل الاعلام في العقد القادم واقتراح استراتيجيات عريضة واجراءات محددة لتسهيل اشراك عناصر الاعلام المتغيرة في الجهود المبذولة لتحقيق اهداف الامم المتحدة المتمثلة في انهاء تأثيرات الدمار التي تخلقها الحروب والقضاء على الفقر والتخلف وترويج الديمقراطية.

إن توافر سبل الحصول على المعلومات وتبادلها عنصر اساسي بل وحيوي لتحقيق تنمية مستدامة ورخاء اقتصادي في العقد القادم. كما ان توافر المعلومات واتاحتها للجميع مهم جدا لترويج السلام والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية. لذا يجب بذل كل جهد ممكن لمساعدة وتشجيع وسائل الاعلام الدولية والمحلية لتطوير ونشر المعلومات التي من شأنها ان تسهم في تحقيق هذه الاهداف، في اطار اعلام تعددي مستقل.

ان ايجاد نظم اعلام مفتوحة تفيد وتستفيد من وسائل الاعلام التعددية والمستقلة هي متطلب اساسي لتحقيق الاهداف المذكورة وقد اعترف العالم، من خلال الامم المتحدة، بحرية الحصول على المعلومات كواحد من الحقوق الانسانية الاساسية (قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٥٩ (اي) المؤرخ في ١٩٤٦/١٢/١٤ والمادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان) ان الاعلام المفتوح والمتاح للجميع هو عنصر ضروري للمحافظة على الشفافية والمصداقية اللتين تشكلان الاساس للادارة الناجحة. ان تبادل المعلومات ونشرها من خلال القنوات الاعلامية المتعددة المستقلة يؤدي الى تقليل خطر النزاعات التي قد يؤدي الى تشويهها احتكار وسائل الاعلام من قبل القوى العرقية والشوفينية وغيرها من القوى اللامسؤولة. وهو يؤدي الى تمكين الناس من اتخاذ قرارات واعية مستندة الى المعلومات البعيدة عن الدعاية المضللة وعبارات اللغو الملتهبة التي تميز الاعلام المقيد. وسيعتمد اضطراد التقدم والرخاء في العقد القادم الى درجة كبيرة على توفير المعلومات والافادة الجيدة منها، من خلال توسيع شبكات الاعلام القائمة والجديدة. وستتوافر هذه المعلومات ضمن السياق المعقد لاقتصاد عالمي اكبر، يتجه بشكل متزايد الى الاندماج والتنوع والاعتماد المتبادل بين مختلف البلدان. ان التشديد المتزايد للقوة الاقتصادية الذي شهدته العقود الماضية يتطلب من كل بلد ان يتسلح بالمعرفة والطاقة اللازمة للتفاعل بشكل ايجابي مع كل بلد في العالم.

ولا يستطيع احد ان يتجاهل تأثيرات التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية سوى تلك المجتمعات المعزولة المتجانسة والمستقرة. ولكي تضمن النجاح في ظل الاقتصاد العالمي، يترتب على المجتمعات ان تعمل على تحقيق صيغة متوازنة بين التقاليد الثقافية والتغيرات الضرورية لخلق اقتصاد حديث. واليوم، اكثر من أي وقت مضى، «لا يمكن لاي بلد ان يكون جزيرة قائمة بذاتها» فكل مجتمع يسعى لتحقيق الازدهار السلمي في اطار النظام العالمي، عليه ان يشارك بفاعلية ونجاح في خلق بيئة اعلامية غنية ومتوافية تقوم على التعددية والتنوع.

ان عولمة الحياة الاقتصادية والثقافية يعني تكرار العناصر التي برزت في الافق الدولي في المجتمعات المحلية. وان الهياكل والبنى التي كانت عاملة في المجتمعات الزراعية غير الالية لا يرجح ان تؤدي الى السلام والرخاء في المجتمعات الصناعية التي تعج بوفرة المعلومات وتعدديتها. كما ان زيادة سبل الحصول على المعلومات، وهي عصب الحياة للتنمية الاقتصادية – ستؤدي في النهاية الى تعددية الراي. فالاعلام المفتوح هو افضل وسيلة عملية للتعبير عن المعلومات والاراء ومناقشتها مع عدد اكبر من الناس في عدد كبير من البلدان. وان تقنيات الاعلام الجديدة يمكن ان تكون اداة مهمة لحشد الثقافات المحلية والمحافظة عليها، اضافة الى زيادة وعي المجتمعات وتسليحها بالمعرفة كما يمكنها زيادة امكانيات الربط بين الناس داخل البلدان نفسها وفي مختلف انحاء العالم، مما يفسح المجال امامهم لزيادة مساهمتهم في نشر المعلومات وزيادة فرصهم في الحصول على المعلومات الدولية.

يؤكد الاعلان الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٩٥/١٠/٢٤ بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الامم المتحدة، في البند «٧» الذي يقول ان الناس هم جوهر عملية التنمية «ان الديمقراطية والنماء واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية، بما في ذلك الحق في النماء، هي عناصر متشابكة ومتداخلة ويعزز بعضها بعضاً».

وقد عكست البيانات الصادرة عن أربعة ندوات اقليمية عن «استقلالية وسائل الاعلام وتعدديتها» (وندهوك ١٩٩١)، الماتي ١٩٩٢، سنتياغو ١٩٩٤، وصنعاء ١٩٩٦. التي عقدت برعاية برنامج الامم المتحدة الانمائي واليونيسكو نفس الاحاسيس، فقد اسفر «اعلان وندهوك» الصادر في عام ١٩٩١ وبيانات المصادقة اللاحقة عن اعلانات مبادىء وخطط عمل. وقد هدفت المبادىء التي تم اقرارها والاقتراحات المقدمة لهذه الندوات الى ضمان حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات وتبادلها بحرية تامة، مع ضمان حماية الموروث الثقافي والحضاري وتشجيع السلام والديمقراطية والنماء واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

اما «اعلان سنتياغو» فيعكس روح هذه الاجتماعات وجوهرها، حيث يؤكد في النقطة الاولى ان «حرية التعبير هي حجر الاساس لديمقراطيتنا، وان الديمقراطية هي شرط للسلام والنماء داخل الدول وخارجها، وان حرية الصحافة هي جزء اساسي لا يتجزأ من حرية التعبير».

لقد درس المؤتمر سلسلة كبيرة من التحديات المعقدة لتحديد الافكار الرئيسية لحلقة دراسية عالمية عن تعددية واستقلالية وسائل الاعلام، وقد اكد المؤتمر على ان لوسائل الاعلام دوراً حاسماً في التعليم المدني لكافة قطاعات الناس، اضافة الى دورها الحيوي المحفز للرخاء والتقدم، ودورها، الايجابي النشط في تشجيع السلام والنماء والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية. هذه القضايا تبشر بين طياتها بأن عقد شراكة دولية بين القطاعين العام والخاص سيؤدي الى الاستغلال الامثل للموارد المتاحة لمساعدة وسائل الاعلام على تحقيق اهدافها.

ملاحظات حول مؤتمر المائدة المستديرة

الملاحظات الواردة اثناه تحدد الموضوعات التي افرزتها الندوات الاقليمية الاربع وغيرها، والتي يرجح ان يناقشها مؤتمر المائدة المستديرة. بيد ان هذه القائمة ليست شاملة ولا محددة، وان الوظيفة الاكثر اهمية للمؤتمر تكمن في قدرة المشاركين فيه على المساهمة بتقديم افكار وتصورات اصيلة حول القضايا الكثيرة التي تؤثر على فرص الاعلام وتقنيات الاتصال وطاقاتها للمساعدة في ترويج السلام والنماء والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

١- وسائل اعلام جديدة – التوقعات والمشكلات

١/١ المحطات التليفزيونية الفضائية: ما تأثيرات محتوى برامج المحطات الفضائية من حيث ترويج وتشجيع التبادل الثقافي؟ هل يمكن تشجيع البرامج التربوية والتنموية؟ وهل هناك حاجة الى توجيه المزيد من الاهتمام الدولي للمسائل المتعلقة بالسيطرة على هذه المحطات وسبل الوصول اليها.

٢/١ وسائل الاعلام المجتمعية (المواد المقروءة والمسموعة بما في ذلك الصحافة والاذاعة والانترنيت): كيف يمكن لوسائل الاعلام ان تساعد على ترويج فكرة نوعية المجتمعات المحلية والاقليات والنساء حول حقوقهم، والاحتفاظ بهويتهم الثقافية، وبخاصة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة الاخرى؟ كيف يمكن تشجيع انتاج مواد تركز على القضايا الاساسية للسلام والنماء والديمقراطية واحترام حقوق الانسان؟ كيف يمكن الافادة من وسائل محو الامية التقنية ووسائل الاعلام الجديدة في تلبية الاحتياجات الانسانية الاساسية، مثل محو الامية والرعاية الصحية وخفض الفقر.

٣/١ الانترنيت: كيف يستطيع المجتمع الدولي ترويج الصلة بين شبكة المعلومات الدولية «انترنيت» والعملية الديمقراطية؟ ما هي الجهود الدولية المطلوبة لتشجيع المشاركة الشعبية الواسعة؟ هل يجب ان يكون هناك معايير دولية لمعالجة القضايا الخاصة بالسيطرة على موارد الانترنيت وسبل الوصول اليها؟ هل هناك معايير دولية لحقوق التأليف والملكية الفكرية، تشجع تبادل المعلومات على المستوى الدولي؟ هل هناك حاجة الى انشاء صندوق او جمعية دولية لبناء القدرات في مجال الانترنيت، وهل هذا الاقتراح عملي ؟ كيف يمكن تشجيع وترويج مواد الانترنيت التي تروج للسلام والنماء والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

٢- استقلالية الاعلام وتعدديته.

١/٢ القضايا المتعلقة بحرية التعبير: كيف يمكن التخفيف من المشكلات الناجمة عن الرقابة التي يفرضها القانون او الثقافة او الارهاب؟ هل يمكن تقوية اليات العمل الدولية لمراقبة ورصد الحرية الاعلامية، بما في ذلك تحليل التشريعات الاعلامية وغيرها من القوانين التي تحد من حرية التعبير وتوفير المعلومات؟ هل تعتقد ان نشر مبادىء الممارسة الصحفية والمدونات الخاصة باخلاقيات المهنة والارشادات الاعلامية مفيدة؟ ما هي الوسائل التي يمكن استخدامها لتشجيع تشكيل نقابات واتحادات الصحفيين والمحررين والناشرين؟

٢/٢ ضمان توفير سبل الوصول الى شبكة المعلومات الاليكترونية الدولية: هل هناك حاجة الى وضع معايير دولية معززة لحماية الحقوق المتعلقة بتلقي المعلومات عبر شبكة المعلومات الاليكترونية، مثل الاطباق اللاقطة او الانترنيت؟

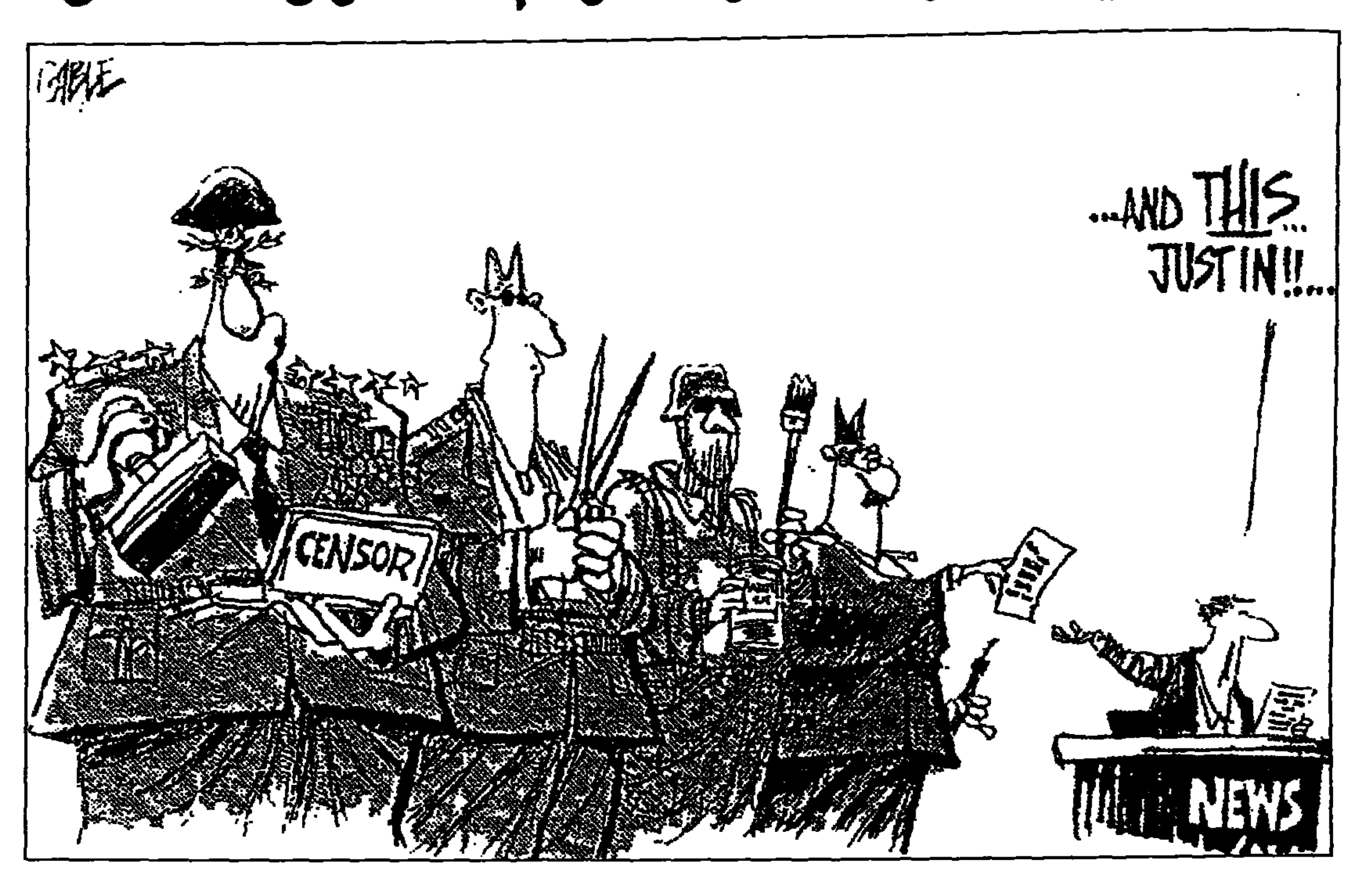
٣/٢ العلاقات بين وسائل الاعلام والحكومات: وسائل الاعلام الرسمية، ووسائل الاعلام العامة والخاصة: التحولات والادوار: كيف يمكن تشجيع وتعزيز سبل الوصول الى مختلف الاصوات من خلال وسائل الاعلام الرسمية وغيرها؟ كيف يمكن تحقيق التحول من الاعلام الرسمي المقيد الى الاعلام العام والخاص؟ ما المساعدة التي يمكن تقديمها لترويج فكرة الاعلام المجتمعي؟

٤/٢ ملكية وسائل الاعلام: تأثيرات التركيز المحلي والعالمي: ما الجهود المطلوبة للمساعدة في المحافظة على الجدوى الاقتصادية لانشغال الاعلام في انتاج وتوزيع ونشر المواد التي تروج للسلام والتنمية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان؟ ما تأثيرات الملكية العالمية على ملاءمة المواد الاعلامية لثقافات المجتمعات المحلية وسبل توافرها لها؟ هل ينبغي ترويج الملكية المحلية لوسائل الاعلام؟ واذا كان الجواب «نعم» فكيف يتم ذلك؟ كيف يمكن تشجيع التحول من الاعلام الرسمي المقيد الى الاعلام العام والخاص غير المقيد وغير المتحيز؟

٥/٢ تدريب الاعلاميين على المهارات الاساسية والتخصيصية : كيف يستطيع المجتمع الدولي المساعدة في تطوير اداء ومصداقية الصحفيين من خلال تدريبهم على المهارات والتقنيات الاساسية والمتطورة في مجالات لاعداد التقارير والمقالات عن

الامـــم المتحدة في هاريمان ولاية نيويـورك

والديمـــقراطية واحترام حقـــوق الانسان



■ ■ ان تبادل المعلومات ونشرها من خلال القنوات الاعلامية المتعددة المستقلة يؤدي الى تقليل خطر النزاعات التي قد يؤدي الى نشوبها احتكار وسائل الاعلام من قبل القوى العرقية والشوفينية وغيرها من القوى اللامسؤولة ■ ■

الاقتصاد والقانون والتنمية والانتخابات وحقوق الانسان، وما الى ذلك؟ ما هي البرامج التدريبية لمدراء الدوائر الاعلامية، التي ينبغي تشجيعها؟ هل تعتقد ان وضع برامج جديدة لتدريب قطاعات اكبر من المجتمع المدني، بما في ذلك القطاعين العام والخاص، حول دور وسائل الاعلام في تعزيز مفاهيم السلام والديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية، سيكون مفيداً؟ كيف يمكن تنسيق وتوجيه الجهود الدولية لتحقيق اكبر قدر من الفائدة من الموارد المتاحة؟

٦/٢ تأثيرات عولمة الاعلام على الثقافات المحلية: ما هي تأثيرات الانجليزية باعتبارها الوسيلة السائدة في الانترنيت. هل ترى ان القواعد ذات المضامين المحلية المتعلقة بالبث الاذاعي عملية ومرغوب فيها؟ وما الجهود المطلوبة لوضع تقنيات جديدة تعزز المشاركة الشعبية وتوفر فرصا اكبر للوصول الى المواد الاعلامية؟ كيف يمكن ترويج الاعلام المجتمعي الذي يحفظ الهوية الثقافية وحقوق النساء والاقليات والسكان الاصليين.

٧/٢ جمعية الانترنيت الدولية: هل تعتقد ان تأسيس تحالف دولي من القطاعين العام والخاص لزيادة سبل الوصول الى شبكة الانترنيت والمساعدة في خلق قواعد بيانات متعددة امر عملي؟

٣- ترويج السلام والنماء والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

١/٣ وسائل الاعلام في المجتمع: ما الجهود الرسمية وغير الرسمية الضرورية لتعزيز الدور التربوي والتثقيفي لوسائل الاعلام؟ كيف يمكن تطوير مادة تركز على قضايا السلام والنماء والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ووضعها في وسائل الاعلام الدولية والمحلية؟ هل يؤدي تغيير تقنيات الاعلام الى طرح فرص جديدة للامم المتحدة لتتابع تحقيق اجندتها الدولية الجديدة؟ هل تستطيع الامم المتحدة ان تتعاون على نحو افضل مع وسائل الاعلام العالمية والوطنية لتطوير هذه المادة الاعلامية وتقديمها؟

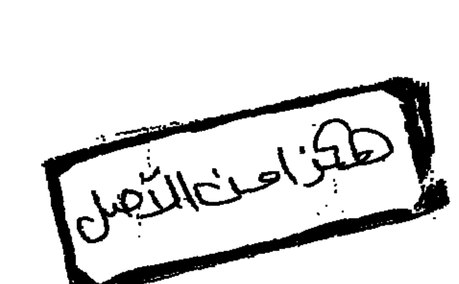
٢/٣ ترويج السلام: كيف يمكن لوسائل الاعلام ان تلعب دوراً فاعلا في مجال الانذار المبكر ومنع وقوع الازمات؟ هل يمكن تعديل التقنيات الاعلامية الجديدة لتصب في هذا الاتجاه؟ هل تسهم زيادة سبل الوصول الى المعلومات ونشرها الى زيادة التفاهم الدولي وتخفيض الصراعات، عبر زيادة الشفافية وتوفير قنوات اتصال افضل؟ كيف يمكن مقاومة «اعلام الكراهية» الذي يشجع الصراعات والنزاع؟ هل تستطيع الوسائل التقنية الحديثة لنشر المعلومات ان تجابه «اعلام الكراهية والنزاعات» وتروج فكرة «اعلام السلام»، وخاصة اثناء الصراعات؟ كيف يمكن الافادة من وسائل الاعلام الحالية والجديدة في دعم جهود الامم المتحدة وغيرها من جهود حل الازمات وحفظ السلام؟ ما الجهود التي ينبغي بذلها لتوفير فرص افضل وحماية اكبر للصحفيين الذين يغطون اخبار الصراعات؟

٣/٣ ترويج النماء: ما الفرص المتاحة لوسائل الاعلام للقيام بدور اعلامي عالمي متزايد لتشجيع التنمية البشرية؟ كيف يمكن الافادة بشكل جيد من تقنيات الاعلام الجديدة في مجالي التثقيف والتدريب؟ كيف يمكن تشجيع الجهود المبذولة لتعزيز طاقات الاتصال المحلية؟ هل يمكن تشجيع التأهيل المحلي للنساء والاقليات ومنحهم حقوقهم من خلال استخدام تقنيات الاعلام الجديدة؟ كيف يمكن لنظم اعادة توجيه ونشر الموارد الاعلامية ان تشجع على الاستخدام الرشيد لموارد البيئة.

٤/٣ ترويج الديمقراطية: كيف يستطيع المجتمع الدولي ترويج احترام حرية التعبير ووسائل الاعلام الحرة، اللتين تشكلان حجر الزاوية للديمقراطية؟ هل يمكن استخدام التقنيات الحديثة لتشجيع المشاركة الديمقراطية الاكبر؟ ما الجهود المطلوبة للحفاظ على دور الاعلام الرقابي في مجال ترويج شفافية ومصداقية الحكومات والمجتمعات؟

٥/٣ تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية: هل يمكن تأسيس تحالف دولي من القطاعين العام والخاص لانتاج مواد اعلامية حول حقوق الانسان المعترف بها دولياً وتوزيعها؟ اي من التطبيقات المعمول بها حالياً في وسائل الاعلام الحالية والجديدة يمكن الافادة منها في مناطق اخرى لتعزيز الوعي العالمي والمحلي حول المعايير الدولية لحقوق الانسان؟ هل ستسهم التقنيات الجديدة في تحسين وتعزيز القدرة على تحري مخالفات حقوق الانسان والابلاغ عنها؟ كيف تستطيع اجهزة متابعة تنفيذ واحترام حقوق الانسان والمتخصصين في هذا المجال الحصول على المساعدة في مجال تشكيل شبكات عمل وفي زيادة سبل الوصول الى انظمة المعلومات؟ هل يمكن زيادة الجهود المبذولة لتوسيع قاعدة حقوق الانسان الدولية من خلال توفير قاعدة بيانات يسهل الوصول اليها.

* مكتب مساعد الامين العام للاعلام العام الامم المتحدة – نيويورك



الصحفيات العربيات يثبتن وجودهن

النساء في الصحافة الأكثر اصرارا والأكثر مصداقية

فرانشيسكا شيرياشي *

في مجتمع محافظ تهيمن عليه ثقافة قبلية تقاوم التحولات الاجتماعية ، فان الصحفيات يثبتن وجودهن ، ببطء وان كان بخطى ثابتة، كمهنيات موثوق بهن. وبالهام من مجموعة من الرائدات الناجحات اللواتي بدأن شق الطريق بجراة قبل حوالي ١٥ سنة، فان عدد النساء في وسائل الاعلام زاد تدريجيا، وتعزز موقعهن في المهنة.

وتقول نرمين مراد، المراسلة والمحررة السابقة في الجوردان تايمز، ومديرة مكتب وكالة الانباء الايطالية في عمان:

«عندما بدأت أعمل كصحفية قبل ١٢ سنة، لم يكن هنالك سوى فتاتين تغطيان القضايا السياسية، وكانتا تعملان للصحافة الانجليزية وهما رنا وليس».

رنا صباغ، هي مراسلة سابقة لرويتر في عمان ودبي سابقا، اما ليس انتوني، فهي صحفية اردنية تتخذ من بوسطن مقرا لها الان وهي تراسل مجلة الميدل ايست انترناشونال البريطانية وصحف الرأي والجوردن تايمز من هناك. وعلى حد قول الانسة مراد فان هاتين الصحفيتين قامتا بتعبيد الطريق امام الاجيال الجديدة من المراسلات المهنيات.

ومع انه كان هنالك صحفيات من قبل، يغطين القضايا الاجتماعية، بشكل خاص مثل سميرة دعوار، فان السنوات بين ١٩٨٥و١٩٨٨، حسب ما تقول الانسة مراد، شهدت تحولا في الموقف الرسمي ازاء الصحفيات حيث امتد التغيير ليشمل المجتمع المدني بأسره. وبدأ المزيد من الفتيات الانخراط في المهنة الصحفية خلال تلك السنوات، نتيجة لعدد من التطورات المتزامنة، وهنا تقول الانسة مراد : «كان هنالك احداثا سياسية تصلح كاخبار مهمة مثل استئناف الحياة البرلمانية وتدهور الوضع في فلسطين المحتلة».

كما ساهم تعيين السيدة ليلى شرف كوزيرة للاعلام من ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٥ في تغيير النظرة ازاء العاملات في وسائل الاعلام.

تقول الانسة مراد: «بدأت المراسلات تدريجيا بتلقي الدعوات للمؤتمرات الصحفية، وكن يكلفن بتغطية المزيد من الاحداث السياسية الهامة» .

يبلغ عدد الفتيات الاعضاء في نقابة الصحفيين الاردنيين اليوم اكثر من ١٥٪ من اجمالي العدد (٦٢ صحفية من اصل حوالي ٤٠٠ عضواً)، وهي من اعلى نسب مشاركة المرأة في الاتحادات المهنية الاردنية.

في نقابة المحامين الاردنيين، مثلا، وهي مهنة اخرى يبدو ان النساء بدأن يثبتن وجودهن فيها مؤخرا، فان نسبة النساء تشكل ١٠٪ فقط من اجمالي العدد (٢٧٦ محامية ممارسة من اصل ٣٣٧٠ محاميا ممارساً).

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مشاركة المرأة بنقابة الصحفيين، فان هذه النسبة تبقى متدنية، وعلى الاخص لدى مقارنتها باقطار عربية اخرى مثل مصر.

فبناءا على قول عواطف عبد الرحمن، استاذة الصحافة في كلية الاتصال الجماهيري في جامعة القاهرة والكاتبة السابقة في صحيفة الاهرام البارزة، فان الصحفيات في مصر يشكلن اكثر من ربع اجمالي عدد الصحفيين.

وتقول الدكتورة عبد الرحمن (التي زارت الاردن في الشهر الماضي لالقاء محاضرة في مؤسسة شومان):

«يشكل العنصر النسائي ٢٨٪ من اجمالي الصحفيين في مصر، حيث يبلغ اجمالي عدد الصحفيين حوالي ٤٠٠٠، ولا يقل عدد الصحفيات عن ١٠٠٠».

وعلى الرغم من ذلك فان الدكتورة عبد الرحمن تعتقد ان النساء لا يجدن نفس فرص الاستفادة من التدريب كالرجال، نتيجة المسؤوليات التي يتحملنها ازاء بيوتهن واطفالهن.

وتقول :«البيت والاطفال والالتزامات الاجتماعية، في كثير من الاحيان، تعيق امكانيات تعيين المرأة في مركز قيادي في الاعلام».

وتضيف: «في كل انحاء العالم العربي، تكشف الدراسات ايضا ان الصحفيات يحتجن لمزيد من التدريب لذلك فان الصحفيات يعملن بشكل اساسي كمندوبات وقلة منهن يصلن الى مناصب عليا . منوهة أن هذا يحدث بشكل رئيسي في مجلات المرأة.

ان السفر لتغطية الاحداث في الخارج او حضور برامج تدريبية اصعب على الصحفيات من زملائهن الذكور، اما بسبب تحفظ ابائهن او نتيجة التزاماتهن لاطفالهن.

وتقول الدكتورة عبد الرحمن والسيدة رندة حبيب، مديرة مكتب وكالة الانباء الفرنسية في عمان، وهي من اوائل الصحفيات الرائدات العرب، وهما متزوجتان وعندهما اطفال، انهما استطاعتا التوفيق بين التزاماتهما الاسرية وحياتهما المهنية، لكنهما تعترفان ان ليس جميع زميلاتهن محظوظات بنفس القدر الذي اتيح لهما .

في المناطق المحافظة اكثر من غيرها، ينبغي على النساء ان يميزن بين التقاليد الجيدة والسيئة، بين الصور المشوهة التي تدعي ان المهنيات لا يحظين بالاحترام، وبين النواحي الصحية لثقافة تعترف بالدور المركزي الذي تلعبه النساء كزوجات وامهات، حسبما تقول الدكتورة عبد الرحمن، وهي في الاصل من مصر العليا المحافظة، وهي تعتقد ان محاربة التقاليد السيئة ليست مهمة بسيطة.

لقد شغلت السيدة حبيب وظيفة مساعدة مدير مكتب وكالة الانباء الفرنسية في عمان في الثمانينات حين كان عمر طفلها الثاني شهرين، وهنا تقول: «انها مسؤولية مزدوجة، فلم يكن علي فقط ان اعتني بالاطفال والبيت والضيوف وكل الالتزامات الاجتماعية ذات العلاقة، بل كان علي ايضا ان اثبت وجودي كمهنية» .

من المتوقع من السيدة حبيب التي اصبحت فيما بعد مديرة لوكالة الانباء الفرنسية ان تلاحق اي حدث ثوري وتكتب عنه فوراً لحظة حدوثه سواء في منتصف الليل او حتى خلال عيد ميلاد ابنها، كما حدث بالفعل معها في الماضي.

الكثيرون ، بمن فيهم الرجال، يعزون العدد العالي نسبيا للمرأة في الصحافة الى انها افضل من زملائها الرجال.

نقيب المهندسين الاردنيين ليث شبيلات الذي يعتبر احد اقطاب المعارضة يقول: (مع انني لا أحبذ التمييز بين الجنسين، فانني شخصيا اجد ان المراسلات اكثر مصداقية من الرجال. وكحقيقة واقعة، فان بعضهن اكثر مهنية، ويملكن احساسا اعمق بالواجب، ويسعين الى الحقيقة بشكل اكثر عنادا من الرجال).

ويعرب السيد شبيلات عن اعتقاده بان النساء اكثر تشبثا وبالتالي فانهن صحفيات اكثر مصداقية لان دافعهن اكبر ويشعرن ان عليهن اثبات وجودهن.

وتؤكد الانسة مراد ان النساء يملن الى ان يكنّ اكثر مهنية لانهن ينهجن القنوات اللازمة والصحيحة في ملاحقة عملهن.

وتقول : «يمكن للصحفية ان تتصل بالشخص الذي تريد مقابلته، وتطلب مقابلة رسمية، بينما يميل كثير من الرجال الى اعتبار الصحافة وظيفة اجتماعية فضلا عن كونها مهنة، اذ يقابلون الشخص الذي يريدون التحدث معه، ثم يتنحون به جانبا خلال اللقاء ويتحدثون دون تدوين ملاحظات او اجراء مقابلة حقيقية».

«لا اريد ان اكون ظالمة للصحفيين، لكنها حقيقة واقعة ان الرجال يعيشون تحت ضغط هائل في مجتمعنا لاثبات مكانة اجتماعية رفيعة» بحسب ما تقول الانسة انتوني، والتي تعتقد بأن المندوبات الصحفيات يتمتعن بمزية اخرى من هذه الناحية الا وهي انهن لا يرين في الصحافة وسيلة للوصول الى منصب حكومي، كما يفعل بعض الصحفيين.

ويرى اخرون ان النساء يملكن بعض المزايا الفطرية الاخرى التي تجعلهن صحفيات افضل من الرجال.

السيدة حبيب تقول: «بأن النساء اكثر عنادا وفضولا وطاقة وحيوية من الرجال».

اضافة الى العوامل المعنوية والفطرية، فان هنالك نواح اقتصادية يتم ايرادها ايضا كاسباب للعدد العالي نسبيا للنساء في المهن الصحفية. «فالسبب الرئيسي للعدد الكبير نسبيا للصحفيات ما يلي: الوظائف في الصحافة تدر دخلا اقل من الوظائف الاخرى التي يمكن للمرء ان يحصل عليها بنفس المؤهلات».

الانسة مراد ومحررة نشرة اخبار العاشرة في التلفزيون الاردني ديما حمارنة تؤيدان السيدة حبيب فيما تقول ، فالانسة حمارنة التي تعمل مع القناة الثانية في التلفزيون منذ ست سنوات تعتقد ان الشباب يتمسكون بالصحف او المحطات التلفزيونية لبضع سنوات، طالما انهم في حاجة لاكتساب بعض الخبرة والعثور على وظيفة اخرى افضل اجراً . وعندما يحين الوقت لخروجهم من بين الوالدين واعالة اسرة جديدة فانهم يذهبون الى مكان آخر.

ان الامور المالية في الاردن ترتبط ارتباطا وثيقا بالعوامل الاجتماعية، ويبدو ان عاملا مشتركا لمعظم النساء الاردنيات العاملات في مجال الاعلام يتمثل في انهن ينتمين لاسر من الطبقة العليا والمتوسطة، مع بعض الاستثناءات.

تقول الانسة انتوني بأن هذا عامل مهم جدا حيث انه يعني انهن لا يجبرن على دعم اسرهن ماليا.

وهنالك وضع اجتماعي عال يجعل الصحفيات يتفوقن على زملائهن من ناحيتين: اولا: نتيجة لمستوى عال من التعليم، فان الصحفيات يستطعن ان يستفدن من كل الفرص في المطبوعات الانجليزية أو الدولية، او وكالات الانباء، والثاني: بفضل علاقات اسرهن، فانهن يستطعن الوصول بشكل اسهل الى مصادر الاخبار وبخاصة المسؤولين الحكوميين.

وتعتقد الانسة انتوني بأن شابا من طبقة عليا يمتلك خبرة باللغة الانجليزية سوف يسعى الى منصب حكومي رفيع او سيخوض غمار الاعمال الخاصة، فمعظم الصحفيين ينتمون لطبقات ذات دخل محدود، ولا يملكون ثقافة غربية أو يتحدثون بلغات اجنبية.

وتواصل الانسة انتوني القول: «ونتيجة لخلفيتهم الاجتماعية الاقتصادية الادنى – مع بعض الاستثناءات ايضا – فان الصحفيين يجدون صعوبات اكثر في اقامة علاقات مهنية قوية وايجاد مصادر مهمة للمعلومات».

ومع هذا، فان وسائل الاعلام تظل عالما يسيطر عليه الذكور حيث يفترض في هذا العالم ان الكاتب افضل من الكاتبة او المراسلة او انه اكثر ثقافة على الاقل.

تقول الانسة مراد: بعد كل الحواجز التي تغلبن عليها حتى الان، لتثبيت اقدامهن في عالم يسيطر عليه الرجال بشكل تقليدي، فان التحدي المقبل الذي تواجهه الفتيات يتمثل في عدم قبول الرواتب التي تفرض عليهن. «وما زال امامنا شوط طويل حتى لا يتم تجاهلنا في الاحداث الهامة وحتى نحصل على الاعتراف بنا من مؤسساتنا».

وتعتقد السيدة حبيب، والتي تعمل ايضا كمندوبة لاذاعة مونت كارلو في عمان وتكتب عمودا اسبوعيا في الجوردن تايمز، ان اكبر تحد تواجهه الصحفيات يتمثل في عدم خلط النجاح بالوصول الى المصادر.

تقول الانسة انتوني ان من سوء الحظ ان النجاح اصبح مرادفا للعلاقات والوصول الى المصادر الرسمية. فمع ان المصادر الرسمية بالغة الاهمية، فهي ليست كافية، وينبغي على المندوبين الا يقبلوا بان يصبحوا الناطقين بلسان السياسيين.

وتضيف الانسة انتوني بأنه حين يصبح الوصول الى المصادر الرسمية شرطا اساسيا للصحافة الناجحة، فان الاستقامة والصدق يتعرضان للتفريط بهما، ويصبح المندوبون مجرد ادوات للسياسيين، الذين يرغبون في احيان كثيرة تلقيم الخبر لهم بغض النظر عن الحقيقة وازاء هذا، فان المراسلين سيكتشفون ان السياسيين مستعدون لتضليل الناس وتسريب قصص تحقيقا لاهدافهم.

ان الاستقامة والعقلية الناقدة هما الهدفان الرئيسيان اللذان ينبغي على الصحفيين، رجالا ونساء، ان يناضلوا من اجل تحقيقهما والحفاظ عليهما، حسب اعتقاد الانسة انتوني ، اما بالنسبة للصحفيات بالذات فان التحدي اكبر «لاننا نتعرض لضغط هائل حتى نثبت انفسنا ونؤخذ على محمل الجد».

* صحفية تعمل في الجوردن تايمز

جيمستون في عمان : حلقة اتصال بين الاعلاميين

لماذا تنفق اوروبا المال على مثل هذه المشاريع؟

سمير برهوم *

في محاولاته النشطة لتعزيز دوره السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط قام الاتحاد الاوروبي (European Union) في السنوات الاخيرة الماضية بمبادرات عديدة هدفها بناء الارضية اللازمة لهذا الغرض.

ومن هذه المبادرات ما هو سياسي، وقد تركز على المساهمة في محاولات انجاح لعملية السلام العربية – الاسرائيلي فحيث يوجد للاوروبيين مصلحة اساسية بارساء قواعد الاستقرار في منطقة حوض البحر الابيض المتوسط، ومنها ما هو اقتصادي لغرض بناء منطقة تجارة حرة بين اوروبا وبلدان المتوسط، ومنها ما هو ثقافي وحضاري اعلامي، حيث انه لا يمكن التوصل الى سلام واستقرار ونمو اقتصادي بدون العمل في هذه المجالات والتي تعزز بدورها المصالح المشتركة وتساعد في التغلب على المعتقدات المشوهة الخاطئة لدى جانب تجاه الجانب الاخر، حسبما يقول ميغيل موراتينوس، المبعوث الاوروبي للشرق الاوسط.

من أهم المبادرات الثقافية التي قام بها الاتحاد الاوروبي مشروع الميد ميديا الاعلامي والذي توقف لاسباب ادارية وتنظيمية في اوائل عام ١٩٩٥ بعد سنة ونيف من استهلاله في اواخر عام ١٩٩٣.

الا ان ما بقي من هذا المشروع هو برنامج جيمستون والذي قرر القائمون عليه نقله الى عمان بعد ان اعطته المجموعة الاوروبية تمويلا خاصا يقدر باكثر من مليون دولار في بداية عام ١٩٩٦.

يقول السيد تيودور لوماس، مدير المشروع، ان اهمية برنامجه تكمن في تعزيز التواصل بين الشعوب، منوها الى ان المشروع يعمل بمثابة حلقة اتصال بين الاعلاميين وخبراء الاعلام في منطقة حوض شرق المتوسط. السيد لوماس يعتبر المشروع الشبكة الاعلامية الاكبر والاكثر نشاطا في منطقة حوض شرق المتوسط حيث يربط بين أكثر من خمسين صحيفة ووكالة انباء ومحطات اذاعية وتليفزيونية، اضافة الى اكثر من ٢٥٠ خبيرا اعلاميا في المنطقة.

يروي السيد لوماس، الصحفي الذي عمل لسنوات طويلة مع هيئة الاذاعة البريطانية ولا يزال على كادرها، قصة نقل المشروع الى عمان والمشاكل التي واجهته في بداية الامر: «في ربيع عام ١٩٩٦ كان لابد من نقل مقر المشروع الى منطقة الشرق الاوسط، حيث استقر الرأي على نقله الى عمان من هولندا، بعد ان درست ادارة المشروع بكل جدية نقله الى القاهرة او نيقوسيا قبل اتخاذ قرار نقله الى الاردن استجابة لدعوة رسمية من التليفزيون الاردني. ان اختيار عمان مقرا للمشروع كان اختياراً موفقا بكل المقاييس، على الرغم من بعض الاحباطات والاجراءات البيروقراطية».

والى هذا يقول السيد لوماس «ان القرار بنقل مقر المشروع الى الاردن هو القرار الصحيح. ولكن لولا تصميمنا الشخصي على هذا القرار، لعدلنا عنه منذ فترة واتجهنا الى مكان اخر. وهذا هو ما ابلغناه لكثير من الشخصيات الاردنية الكبيرة».

ويستعرض السيد لوماس بعض الصعوبات التي واجهها فريقه عند نقل المشروع الى عمان، مثل ضرورة الحصول على شهادات صحية قبل الحصول على الاقامة وصعوبة الحصول على خطوط الهاتف والاجراءات الروتينية المطولة لاعفاء الممتلكات الشخصية لادارة المشروع، وما الى ذلك.

ويؤكد ان المشروع يعمل الان بمنتهى الكفاءة والفاعلية بعد ان توافر لنا اجهزة الفاكس والتليفون والبريد الاليكتروني والانترنت، وكافة معدات الاتصال الحديثة التي نحتاج اليها لتأدية عملنا.

وتجدر الاشارة الى ان عدد موظفي المشروع في عمان لا يتجاوز الاربعة، بيد انه سيزداد عندما تزداد مخصصاته في العام القادم.

ومما تجدر الاشارة اليه ايضا ان هذا المشروع يقدم خدمات وتسهيلات شتى، مثل استقدام افضل خبراء الاعلام من اوروبا والمنطقة للمساعدة في تقديم الاحتياجات الاعلامية والتدريبية والاستجابة لها عبر تصميم وتنفيذ برامج ودورات تدريبية للاعلاميين في دول حوض شرق البحر المتوسط اضافة الى تنظيم المؤتمرات وورش العمل والندوات والنشاطات التدريبية الاخرى.

وفي معرض تأكيدة لاهمية هذا المشروع، يقول السيد ميغيل موراتينوس، المبعوث الاوروبي للشرق الاوسط ان الاعلام يمثل الان اكثر من اي وقت مضى اداة حيوية هامة جدا لتحقيق السلام في هذه المنطقة من العالم. ويمضي السيد موراتينوس قائلا في مقالته الافتتاحية في التقرير السنوي لجيمستون، التي صدر حديثا، انه لا يمكن التوصل الى سلام بدون العمل في المجال الثقافي، ذلك انه يعزز التفاهم والمصالح المشتركة ويساعد في التغلب على المعتقدات المشوهة والخاطئة عند كل جانب عن الاخر.

اما السيد لوماس، فيقول في افتتاحيته ان المشروع يهدف الى ابراز اهمية الاتصال بين الشعوب وتعزيز التفاهم واستبدال الخوف والجهل بالصداقة والمعرفة.

وقد عقد المشروع عدة ورشات عمل، اكثر من نصفها عقدت في عمان، بمشاركة مخرجين ومديري برامج ومراسلين صحفيين متخصصين ومذيعين واعلاميين اخرين.

وعلى الرغم من ان هذه اللقاءات كانت موضع تقدير وترحيب كبير من المشاركين في دول المنطقة الا ان عقدها كان موضع تساؤل وتشكيك من قبل البعض، الذين راحوا يشككون بالغايات والدوافع. لماذا تنفق اوروبا كل هذا المال والوقت على انشطة كهذه؟ وماذا تريد في المقابل؟

هذه التساؤلات والشكوك كانت موضوع مقالة للسيد رياض خوري، اشتمل عليها التقرير السنوي للمشروع.

يقول السيد خوري في مقاله:

«بعد بضعة ايام من أي لقاء ينظمه مشروع جيمستون الاعلامي الاوروبي، وهو احد المشاريع الممولة من الاتحاد الاوروبي، يتساءل الصحفيون وكبار مديري الاعلام المشاركون في هذا اللقاء لماذا تنفق اوروبا المال والوقت علينا؟ وماذا تريد في المقابل؟»

ويضيف: «والاجابة ليست بتلك الدرجة من السهولة. فهناك حديث عن الكثير من الدوافع، بما فيها الخوف والطمع والاحساس بالذنب، اضافة الى الدوافع المنطقية. بيد ان تحقيق حلمه اقامة منطقة تجارة حرة بين اوروبا ودول حوض البحر المتوسط في عام ٢٠١٠ يقع في طليعة هذه الدوافع. وهناك اعتبارات امنية. والى جانب هذا وذاك، هناك رغبة اوروبية في زيادة وتعزيز الاتصالات الاجتماعية والانسانية مع هذه المنطقة المظيمة، وهي رغبة عبرت عنها قمة برشلونة في نهاية عام ١٩٩٥، وتم التأكيد عليها مجددا في ربيع هذا العام».

«بيد أن الامر بالنسبة لمشروع جيمستون يتلخص ببساطة في تعزيز التفاهم واستبدال انماط التهديد بالحقائق المرة وزيادة تركيز وسائل الاعلام على المشاهدين والمستمعين والقراء اكثر من التركيز على من يدفعون رواتب موظفيها، ذلك ان جيمستون يسعى الى تعزيز التعاون اللامركزي مع مختلف شرائح المجتمعات المدنية. وقد اثبت هذا النوع من التعاون جدواه. وها هم شركاؤنا يؤكدون صحة ذلك، حيث يؤكد مستشار انيطت به مهمة تقييم هذا النمط من التعاون من قبل بروكسل، صحة هذه النظرية».

ويتوصل السيد خوري الى استنتاج بأن لهذا النوع من التعاون دورا اكثر فاعلية من التعاون المركزي الواسع النطاق في احداث تغيير في معظم الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويعتبر جيمستون احدى ادوات السياسة الاوروبية المتوسطية. وعلى الرغم من كفاءته وفاعليته، فان المشروع ليس سوى جزء بسيط من عملية كبيرة لها مضامين كبيرة لبلد كالاردن. ولهذا اطلق الاتحاد الاوروبي مبادرته لتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي مع المملكة، بما في ذلك التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاقية تجارية جديدة، تبعها تحويلات مالية كبيرة من الاتحاد الاوربي.

ويقول السيد خوري: «يسعى الاتحاد الاوروبي من خلال تنفيذ السياسة الاوروبية المتوسطية الجديدة الى تحويل الاردن الى شريك وجار افضل لاوروبا. وسيكون هذا، على المدى البعيد اكثر فائدة للاردن (وللاتحاد الاوروبي ايضا). بيد ان التأثير المتوسط الامد للسياسات الاوروبية على الهياكل والبنى السياسية المحلية في الاردن ليس واضحا. ولكن السؤال الضمني يكمن في ما اذا كان التمويل المنظم للمصادر سيسهم في التحول المنتظم للهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الاردن، ليجعلها مهيأة للبيئة الدولية السريعة التغيير، او انه سيقدم التمويل لابقاء الوضع الراهن على ما هو عليه الان، بحيث يجعل الدولة والمجتمع مرتبطين بسياسة «التأجير» Rentierism، وهو مصطلح اقتصادي يصف تصرف من يحاول الحصول على مكافأة لقاء مركز يشغله، وليس مقابل عمل يقوم به. بعبارة اخرى، هل تساعد المساعدات الاوروبية الاردن على ان يتغير في الاتجاه الصحيح، ام انها تعزز بعض عاداتنا السيئة، مثل سعينا الدائم لطلب المساعدات».

ويضيف السيد خوري: «ان تاريخ التعاون الاقتصادي بين الاردن واوروبا طويل، لكن تغيير الاقتصاد والمجتمع الاردني رأسا على عقب ليست بالعملية السهلة. فقد ظل تأثير سياسات التحرر الاقتصادي واقتصاد السوق الحر على الهياكل السياسية للمملكة على عامة الشعب بسيطا ومتواضعا منذ تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي في عام ١٩٨٩ بدعم من صندوق النقد الدولي. ان تقديم الاتحاد الاوروبي مساعدات للاردن هو عملية متوسطة الامد، وهذا يعني ان كثيرا من نتائجها لم تتضح بعد. ويهدف هذا الدعم الى تخفيف الضغوط الخارجية والمالية على الاقتصاد الاردني وتقليل التكلفة الاجتماعية للاصلاحات الاقتصادية. ان الخطوات باتجاه تحرير التجارة والخصخصة هي جزء من الاصلاحات الجديدة الضرورية لضمان استفادة الاردن من الفرص المنقطعة النظير التي هيأتها عملية السلام، ولانضمامه الى عضوية منظمة التجارة العالمية. لكن الاردن، ذا الديمقراطية الناشئة، يواجه عقبات ثقافية كبيرة امام التأثيرات الاوروبية. ولن تؤتي العلاقات الاردنية الاوروبية الوثيقة اكلها في مجالات الاستثمار والتوظيف والنمو الاقتصادي الا اذا استطاع الاردن اظهار قدرته على الاحاطة بعناصر النجاح للثقافة الاقتصادية الاوروبية، التي أدت الى نجاح اوروبا الاقتصادي».

وفي نفس المقال، يعتقد السيد خوري بأن التكيف الهيكلي والتحرر الاقتصادي في الاردن يتطلب مزيدا من المشاركة السياسية ولكنه يشعر بأن سياسة المعونات الاوروبية الخارجية تميل الى تشجيع الوضع السياسي القائم في الاردن، عبر تعزيزها لقوة الدولة.

ويقول: «على أية حال. فان برامج التعاون والمساعدات اللامركزية الموجهة للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص قد يكون لها تأثير محفز للتغيير الايجابي باتجاه اقتصاد اكثر تحررا. هذه المشروعات كانت لها مشكلاتها في البداية، لكن بعضها اعطى نتائج ملحوظة. وما مشروع جيمستون الا واحدا من هذه المشاريع الناجحة التي تشجع اقامة شبكات اهلية تشمل فئات المجتمع المدني، وفقا لاهداف السياسة الاوروبية المتوسطية.

ويضيف: «ان السلام يتطلب ادارة عامة جديدة، وهذه بدورها تقتضي تأسيس حوار ديمقراطي. وهذا يصلح بشكل مؤقت التعامل مع اصحاب الدخل والطريقة الابوية التي ميزت الحكومات الاردنية المتعاقبة، ولكن الى متى؟ ان قيمة التفكير الناقد كعامل مهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لم تلق الاهتمام الذي يستحقه بعد».

وفي ختام مقاله يستنتج السيد خوري بأن هناك بعض التحرر السياسي في الاردن، ويقول: «لقد أدت سياسة «التأجير» في اواسط الثمانينات واواخرها الى تبديد الثروة وهروب رأس المال. وان تغيير هذا الوضع سيكون صعبا. ان استقرار المؤسسات الاردنية الراهنة سيظل يعكس السياسة الاوروبية تجاه الاردن. وفي هذه البيئة، ستظل المساعدات المقدمة للدولة عاملا مهما، وقد تفوق اهميتها التعاون اللامركزي لكن نجاح جيمستون يعتبر مؤشرا جيدا على الاتجاه لتشجيع المشروعات المهنية بين الاشخاص انفسهم في الاردن والخارج، وبين نظرائهم في الاتحاد الاوروبي. وهذا يعود بالخير على الناس على جانبي المتوسط».

* صحفي اردني

التغطية الإعلامية الأميركية للشرق

مر اكثر من عشر سنوات على نشر هذا المقال والذي كتبه البروفسور الاميركي من اصل عربي جاك شاهين . تعيد المشرق نشر المقال بعد ان تمت ترجمته من الانجليزية ، مع مقال اخر بقلم الكاتبة الاردنية ميس اندوني ، تتحدث فيه عن ما تغير حول صورة العرب في اميركا بعد مضي كل هذه الفترة الزمنية وما حفلت به من احداث سياسية واقتصادية كبيرة . (مقال ميس اندوني على صفحة ٢٢)

جاك شاهين *

تتعمق الصورة الاعلامية المشوهة للشعب العربي في الثقافة الاميركية، وتواصل اعاقة اي حل للصراع في الشرق الاوسط. وتبدو وسائل الترفيه كالبرامج التلفزيونية والصور المتحركة، والروايات او الرسوم الهزلية، حميدة ظاهريا في ترويج الصورة لدى الجماهير غير المتشككة، وهذه الجماهير تنقل الصورة بدورها الى جماهير اخرى.

المفاهيم الخاطئة وغير الواقعية عن العرب التي تسود تقارير المراسلين الصحفيين قد تؤثر احيانا على القرارات الهامة التي يتخذها صانعو القرارات السياسية كما تؤثر الصور المشوهة لدى الناس على تشكيل وتقبل تلك القرارات السياسية، ومن اجل اظهار مدى الأذى الذي تسببه الصور المشوهة، سوف نعرض امثلة لوسائل الترفيه الاعلامية والتغطية الاخبارية وسنعرض مشكلة الصورة من خلال امثلة تبين التصورات والمفاهيم الخاطئة من الماضي وكيف ساعدت وتواصل المساعدة في التأثير على افعال صانعي السياسة وقراراتهم. التصوير النزيه والمعلومات الدقيقة عنصران اساسيان لقرارات السياسة الخارجية، فالصور الكاذبة والمعلومات غير الصحيحة قد تفسد عملية اتخاذ القرارات وصنع السياسات.

يقول والتر ليبمان : ان اكثر المؤثرات خبثا وانتشارا هي تلك التي تخلق ذخيرة الصور المشوهة وتبقي عليها، فنحن نسمع عن العالم قبل ان نراه ونتصور معظم الاشياء قبل ان تجربها، وتلك المفاهيم تحكم عملية التصور باسرها.

لعل اوضح تصوير مشوه، في هذه الايام، هو ما يجري عن العرب، حيث يتم تضخيمه واعطاؤه المصداقية على مدار الساعة من خلال البرامج التلفزيونية، الصور المتحركة، الروايات، التقارير الاخبارية وحتى الكتب الهزلية، ان صورة العربي منتشرة جدا حتى انها تهدد بغمر الراي العام، والتأثير في نهاية المطاف، على السياسة الخارجية الاميركية في الشرق الاوسط.

كلما اتسعت الهوة بيننا وبين اي مجموعة، بمن فيهم العرب، كلما ازداد الاعتماد على الصور المتخيلة سلفا عن تلك المجموعة، وقد قدم مراسل (لوس انجيلوس تايمز)، دافيد لامب، تفسيرا للصور المتخيلة سلفا عن العرب عند الغرب: (في نهج الحياة، والتقاليد والمعتقدات، العرب "مختلفون" واي مجموعة عرقية "مختلفة" تميل للتعرض الى التشويه في صورتها).

هذه الظروف ميزها هنري سيغمان، نائب الرئيس التنفيذي للمؤتمر اليهودي الاميركي: (حين ينظر الاميركيون الى المجتمعات العربية المحيطة بهم، فانهم بشكل عام لا يعايشون احساسا مماثلا بالمشاعر والتشابه)، وعلى العكس من ذلك فان هذه المجتمعات، بثقافاتها وقيمها، تثير احساسا بالغربة، بالاختلاف عن الآخرين، لدى معظم الاميركيين.

ضابط الجهاز الخارجي المعروف، لورنس بوب، يتفق مع سيغمان ويشير الى "ان احدى النتائج تتمثل في ثقافات وقيم العرب والمسلمين، تتعرض الى لعبة تشويه الصورة العرقي والتعصب الاعمى من اقسى نوع.

جون ار. هايز، محرر كتاب "عبقرية الحضارة العربية" يقول: (معظم الاميركيين لا يعرفون الكثير عن الشرق الاوسط).

الاميركيون يجمعون معا الشعوب والثقافات المتنوعة للمنطقة، ويبقون على التحيز الذي استقوه من (الاسلاف الاوروبيين، من المعلمين المنحازين، ومن الكتب الرديئة، ومن الفولكلور، فكثير من انحيازهم مصطنع، وهو ببساطة من مخلفات الترفيه السام).

التصور

الغالبية العظمى من الاميركيين يعرفون القليل عن العرب، عاداتهم، او انجازاتهم، وقد نشرت نتائج استفتاء وطني يكشف التصورات الاميركية ازاء العرب، في ميل ليست جورنال، ومقر ها في واشنطن. وفي اغلب الحالات وردت اوصاف مثل : (همجي وقاس)، (غادر)، (محب للحرب)، (ثري)، و(يسيء معاملة المرأة).

ان كثيرا من الخرافات التي اعدها الكتاب للتلفزيون والسينما، والروائيون، ورسامو الصور المتحركة واخرون، تعزز التصورات الخاطئة. فالعرب يتم تصويرهم على انهم بالغوا الثراء، مهووسون جنسيا، ويقتنون العبيد. ويتم وصفهم بالارهابيين، ويوصف مجتمعهم بالعنف، ويوصف دينهم، الاسلام، بانه راديكالي.

صورة العربي في بعض وسائل الاعلام الغربية : بشع، شرير وجشع يتحكم في النفط

لكن الحقيقة ان متوسط دخل الفرد العربي يبلغ حوالي الف دولار، واسس الدين الاسلامي هي ابعد ما تكون عن الراديكالية، تشبه اسس المسيحية: عبادة الله، الشفقة، واحترام المسنين.

الراديكالية تصدر من الذين يحرفون الدين، واضافة الى الدين، فان الاسرة اساس المجتمع، ومعظم الرجال العرب يؤمنون بالزواج من امراة واحدة وليسوا مهووسون جنسيا، والعبودية محظورة.

ان اقلية قليلة من العرب والاسرائيليين والاوروبيين والاميركيين ومن جنسيات اخرى يلجأون للعنف، وكما اشار دافيد لامب فان هذه القلة القليلة لا تمثل الاغلبية تماما كما ان اكثر من (١٩) الف جريمة ارتكبت عام ١٩٨٢ في الولايات المتحدة، لا تجعل من اميركا دولة مجرمين وقتلة.

واضافة الى ذلك، فان المجتمع العربي ليس اكثر المجتمعات عنفا، والمدن العربية تشهد عنفا وجرائم اقل من المدن الاخرى، ففي القاهرة، وهي مدينة فيها نحو ١٤ مليون نسمة، الجرائم ضد الافراد فيها قليلة جدا حتى ان احدا لا يسمع بها، وفي السعودية، يمكن للزائر ان يترك ورقة مائة دولار في الشارع ومعها اسمه، ويستطيع ا ن يتوقع اعادتها له.

هناك زعم بان العرب يشترون اميركا، لكن وزارة الخزانة الاميركية تؤكد ان الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة قليلة جدا، بالمقارنة مع استثمارات مجموعات اخرى، فالمستثمرون البارزون المانا وبريطانيون وكنديون وهولنديون وسويسريون وفرنسيون ويابانيون. الاستثمارات العربية توصف بشكل تميم با نها (اموال عربية)، بطريقة لا توصف بها الماركات الالمانية او الفرنكات الفرنسية.

ويتحول شراء ممتلكات في اميركا، من قبل شخص عربي، الى فضيحة بينما يتم اعتبار نفس الصفقة من قبل شخص غير عربي بانها استثمار حقيقي، وحين يشتري اوروبي او كندي لوحة فنية باهظة الثمن، فانه يعد مثقفا ومهذبا، واذا فعل عربي الشيء ذاته فانه يعتبر منحطا.

يصنف الايرانيون في الغالب على انهم عربا، وهو تصنيف في غير محله، فهم مسلمون فرس، وهم، لا يتحدثون العربية بل الفارسية، وهي لغة هندية - اوروبية تشترك في عدة عناصر مع اللغات الاوروبية الغربية.

ففي ذروة ازمة الرهائن الايرانيين، وصف ٧٠٪ من الاميركيين الذين تم استطلاع آرائهم، بان ايران بلد عربي، واعترف ٨٪ منهم انهم لا يعرفون فيما اذا كانت ايران بلدا عربيا ام لا.

ان منظمة الاقطار المصدرة للنفط - اوبيك - تعتبر رديفا للاقطار العربية، بينما الحقيقة ان (٧) فقط من الاقطار الاعضاء ال (١٣) عربية.

وتندرج هذه الخرافات السابقة في الصورة العربية الفورية، التي تشمل بدلات الراقصات، والكوفيات، والحجاب والنظارات الشمسية القاتمة، والعباءات والشاشايش الضخمة، ابار النفط، التصوف الشرير، سيارات الليموزين، والجمال، وينظر الى العرب على انهم بليونيرات، قتلة اوراقصات هز البطن - انذال.

الصورة التلفزيونية

الانطباعات على التلفزيون، او الصورة المتحركة تنقل رسائل قوية، فقد قال والتر ليمبان: (على الشاشة، فان عملية المراقبة، الوصف والتقارير ثم التصور، قد انجزت لكم.. تصبح الفكرة المبهمة واضحة، وفكرتكم الضبابية تتخذ شكلا مفعما بالحيوية، فقد يكون الشكل، تاريخيا، الشكل الخاطيء، لكن اخلاقيا يمكن ان يكون شكلا مؤذيا.

في الصحف، والتلفزيون والرسوم المتحركة، والاوضاع الهزلية، والتمثيليات، والمسلسلات، والصور المتحركة، يتم تصوير العرب على انهم غريبون، مخادعون، طائشون، محرومون جنسيا، واشرار، ولا انسانيون واعداء للحضارة الغربية.

في طبعة ١٩٤٧ من قاموس (ويبستر) الدولي الجديد، يعرف (العرب) بانهم (اعرق وانقى الشعوب، وهم مع اليهود يشكلون افضل ممثل عصري للعنصر السامي).

لكن قواميس وموسوعات اليوم تستخدم (للعربي) مرادفات: المتشرد التافه، البائع المتجول، المتسكع السكير، المنبوذ، والمتسول.

ان صناعة النشر تواصل الصور المشوهة الواردة في روايات مثل : الحج، مفتاح رفقه، والاخطر دائما. والمؤلفون يدعون ان العرب مهووسون دينيا، دعاة حرب، قتلة حمقى ينوون تدمير اسرائيل والغرب بالاسلحة الذرية، مع ان اسرائيل هي البلد الوحيد الذي يملك الاسلحة الذرية في الشرق الاوسط.

اننا اقل ميلا لاعتبار الرسالة الترفيهية دعاية لان من المفروض ان يكون الترفيه غير ضار. لكن قد يعمل الترفيه كدعاية لان الجماهير يفهمون الرسائل بلا معرفة وبلا تشكك.

ويمكن للتصورات ان تتجذر وتدام التغطية الاخبارية للشرق الاوسط.

يقول المدير التنفيذي لشبكة إن.بي. سي جيرومي ستانلي:

لا اعتقد ان بامكان المرء ان يشير باصبعه الى الترفيه وحده، حيث ان منتجي برامج الترفيه التلفزيوني يستقون معلوماتهم من مانشيتات الصحف ومن الرسومات والكاريكاتورات ومن المقالات في المجلات، بدلا من ان يحصلوا على المعلومات مباشرة بانفسهم).

ويضيف ستانلي: (ان بعض القصص المصطنعة في صحفنا واستغلال العرب تصل الى المنتجين والكتاب وعلى هذا يمكن ان نفكر بطريقة اخرى، فمثل هذه المعلومات تصبح جزءا من فلسفتهم، فهم يتقبلونها ويستخدمونها في برامجهم).

الصور والكلمات

التصورات التي تستنبط من الصور الفوتوغرافية والكلمات لها دلالات بعيدة المدى، ففي (الصحافة والسياسة الخارجية) قال برنارد كوهين: ان (الصحافة اكثر من مجرد ناقل للمعلومات والاراء، فقد لا تكون ناجحة في كثير من الاوقات في اعلام الناس بمايفكرون، لكنها ناجحة جدا في اخبار الناس بماذا يفكرون، فاذا لم نر قصة في الصحف (اونسمعها من الاذاعة او نشاهدها على التلفزيون)، فانها لم تحدث فعلا الى الحد الذي يعنينا).

ولاحظ ان الصحافة جزء هام من الجمهور العام للسياسة الخارجية ومن هنا يرى بعض المراسلين ان مهمتهم (هي تصور وابراز التوجهات الرئيسية للسياسة، او حتى اخفاقات السياسة).

وقد لفت والتر ليبمان الى ان رأي مراسل ما، يجيء ببعض المقاييس الحيوية، من الصورة المشوهة، وفقا لمعياره الخاص به، وطبقا لما يخدم مصلحته الخاصة به.

انه يدرك انه يرى العالم من خلال عدسات موضوعية).

هذه الملاحظة، اكدها كوهين قائلا (من الصعب ان نجد مراسلا يحمل اسطورة الموضوعية الى الحد الذي يمسح معه اولوياته السياسية او يتنكر لها).

وهكذا فان ليبمان وكوهين يريان ان الصور والكلمات التي تطرح من قبل الصحفيين، في الصحف او الاذاعة، تتعلق بالتصورات وربما بالسياسة الخارجية التالية.

ان تصور المراسل ذو تأثير مباشر على الرأي العام، وهو بالتالي يمكن ان يؤثر على اعمال وقرارات صانع السياسة.

استشهد جورج كريستيان بضيق الرئيس ليندون جونسون حين سمع التعليق التالي عن حرب فيتنام في عام ١٩٦٨ من والتر كرونكايت: (يتضح بشكل متزايد، لهذا المراسل ان المخرج المنطقي الوحيد من فيتنام هو التفاوض).

وقال كريستيان: (بسبب مصداقية كرونكايت، وبسبب تأثيره المحتمل على عامة الناس، فقد كانت ردة فعل جونسون انه اذا خسر كرونكايت فانه ربما يخسر الناس، واعتقد ان ما قصده هو انه لم يكن هنالك تراجع فيما يتعلق بتعزيز الراي العام، وان التأييد العام لم يكن بالامكان استعادته).

واضاف كريستيان ان التغطية التلفزيونية (كان لها اثر كبير على الرئيس جونسون، فانا اعرف ذلك، اعتقد ان التغطية الصحفية بشكل عام مالت الى تقريب بعض الخيارات له، واعتقد ان التلفزيون ربما حفزه الى

الاوسط .. الصور والسياسة الخارجية

اتخاذ بعض الاجراءات التي لقدم عليها).

واكمل (فيمايتعلق باي تاثير في الاعلام كان الاكثر على السياسة الوطنية خلال فترة رئاسة جونسون، استطيع القول ان (نيويورك تايمز) ربما كانت رقم واحد، وربما تخلفت عنها الشبكات الثلاث كثيرا).

وزير الخارجية الاسبق، الكسندر هيغ، ذكر واحدا من مثل هذه التصورات: (خلال الغزو الاسرائيلي للبنان، فان الصور التلفزيونية التي شاهدها ملايين الاميركيين، بما فيها البيت الابيض، قد اثرت كثيرا على السياسة الاميركية. صور القوات الاسرائيلية وهي تخوض ما بدت حربا لا تتوقف ضد المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، وضد (ارهابيي) منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها، وقد ولدت انتقادات شديدة هنا في الولايات المتحدة ضد اسرائيل).

بالنسبة لهيغ كانت التغطية (مثالا صارخا على كيف كانت السياسة الخارجية لاميركا تتاثر بشكل مباشر بالصور التي كانت الاخبار التلفزيونية تصل بها الى بيوتنا ليلة بعد ليلة.

المراسلون بالضرورة ينقلون تصورهم عن حدث او وضع، ومثال ذلك، فان غاريس اوتلي، وهو مراسل في سيناء بعدا ول معركة كبيرة في تشرين الاول ١٩٧٣، ظهر في برنامج (توداي). وقد ظهر اوتلي، مرتديا سترة عسكرية على احد جيوبها كلمة (اوتلي) وعلى الجيب الثاني عبارة (ان بي سي نيوز) ظهر مع الاسرائيليين، وقد كشفت آلة التصوير الجنود الاسرائيليين يعملون بهدوء في الخنادق يوم السبت، وبالمقابل شاهدنا المصريين يلوحون بالبنادق في الهواء ويرددون: (الله اكبر).

ان الانحياز في صور الشبكات التلفزيونية قد تم توثيقه بوضوح في سلسلة مقالات (تي في غايد) عن الفلسطينيين والاسرائيليين في تشرين اول ١٩٨١، وقد استعرضت السلسلة نشرات اخبارية ليلية عن الشهور العشرة من تموز ١٩٨٠ وحتى نيسان ١٩٨١ وتوصلت الى ما يلي:

كان هنالك ٢٨ تقريرا عن غارات ضد الاهداف الفلسطينية في جنوب لبنان، ثلاثة منها فقط مجموعها دقيقة واحدة وعشر ثوان، عرضت صورا لآثار الهجمات الاسرائيلية، ولم يظهر اي منها اي ضحية فلسطينية، ومن ناحية اخرى، فان احد عشر تقريرا شملت صورا لضحايا اسرائيليين وبلغ مجموع مدة التقارير المصورة حوالي ١٧ دقيقة).

باتريشيا كارل، متخصصة في شؤون الشرق الاوسط ذكرت انه رغم ان الصور التلفزيونية لم تظهر الضحايا الفلسطينيين فان المقالات في سلسلة (تي في غايد) لم تفعل ذلك ايضا. فقد راى القراء صورة واحدة لجنديين فلسطينيين، وقد انتقدت كارل ايضا استخدام المراسل للغة، فعندما هوجم الفلسطينيون وصفهم المراسل (بالاهداف) موحيا ان المناطق العسكرية هي التي تتعرض للهجوم، وعندما كان الاسرائيليون يتعرضون للهجوم، كان المراسل يشير الى (دولة اسرائيل)، منطقة مدنية.

يستخدم المراسلون غالبا عبارة (الارهابيين الاسلاميين) ليشكلوا تصورا في اذهان الناس بان جميع المسلمين ارهابيين، لكن، كما قال كارل فان عصابة بادر- ماينهوف لا توصف بانها (ارهابيون مسيحيون). وكماقال مارك توين (ان الفرق بين الكلمة المناسبة والكلمة شبه المناسبة هو الفرق بين البرق واليراعة او الحباحب).

ان الصحفيين، ومن بينهم فيليب غيلين من (الواشنطن بوست)، وبوب ادامز من (سانت لويس بوست ديسباتش)، ووليم ال شيز وجون بارنز من (يو. اس. نيوز) يساوون اللبنانيين بالارهابيين في جمل مثل جملة ادم:

ردت اسرائيل بفرض حظر التجول على قرى جنوب لبنان وتدمير البيوت التي يعتقد ان الارهابيين يعيشون فيها).

هنالك برامج على شبكات التلفزيون الثلاث الرئيسية اضافة الى مقالات في مجلة يو اس نيوز، تصور اللبنانيين في لبنان المحتل الذين يحاربون من يحتلون ارضهم بالارهابيين.

الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة حين يشتبكون في اي صراع مع الاسرائيليين، يسمون بالارهابيين ايضا. وقد قال الرئيس الاميركي السابق جيمي كارتر (ان هناك وصمة يوصم بها الفلسطينيون من قبل كثير من الاسرائيليين لان الفلسطينيين تتم مساواتهم بالارهابيين، وهذه واحدة من العقبات التي تواجهنا).

كتبت (ميدل ايست انترناشونال): (لقد قتل عشرات المسلمين الشيعة خلال الغارات على القرى في جنوب لبنان. وقام الجيش الاسرائيلي عدة مرات باجتياح قرية ثم بالانسحاب مدعيا انه قتل ٢٠ او ٣٠ (ارهابيا) وبعد فحص الجثث فقط يتبين ان كثيرا من (الارهابيين) ليسوا سوى بنات صغيرات او رعاة مسنين او عائلات تحاول الهرب بالسيارة).

لماذا يوصف الفلسطينيون واللبنانيون بالارهابيين؟ اليسوا يقاومون جنود قوة احتلال غير مشروع؟ لقد تساءل احد زعماء حركة امل الشيعية، ابو حسن: من هم الارهابيون؟ نحن ام الاسرائيليون؟ من الذي دخل بلد من وبعر بيوت من؟

الصحفيون لا يصفون مواطني افغانستان الذين يقاتلون لتحرير بلادهم من الغزاة السوفيات بالارهابيين، فلماذا المعيار المزدوج؟

لماذا توصف اسرائيل بانها (صديقنا الوحيد) في الشرق الاوسط؟ وعلى عكس ذلك توصف الدول العربية (بالراديكالية) او (المعتدلة).

موظف في وزارة الخارجية او السلك الخارجي معني بالدول العربية يوصف (بالمشايع للعرب) فماذا تعني عبارة (المشايع للعرب)؟ هل يوصف موظف حكومي في المكتب المختص باسرائيل بانه (مشايع لاسرائيل)؟

ان الكلمات الطنانة تؤخذ على انها شيء مسلم به حتى اننا نهمل التساؤل حول ما تعنيه فعلا. فهي، مطبوعة او مذاعة، تبدو غير مؤذية، لكنها في الغالب تحمل رسائل لا يدركها الوعي. لماذا تواصل وسائل اعلامنا استخدام الكلمات الطنانة مثل (ارهابي لبناني)، (ارهابي فلسطيني)، (ارهابي مسلم)، (ارهابي شيعي)، (يهودا والسامرة) و (حرب يوم الغفران)؟ ان الصحفيين يشيرون الى (حرب يوم الغفران) التي وقعت في عيد الغفران اليهودي، لكن ا لحرب وقعت ايضا خلال شهر رمضان الاسلامي المقدس، فلماذا يتجاهل الصحفيون الرديف العربي (حرب رمضان)؟

ان تصنيف الناس بعبارات مثل (الارهابي الفلسطيني) قد يكون له عواقب وخيمة، فقد كتب الصحفي الاسرائيلي اوري افنيري: (كان بعض رجال منظمة التحرير الفلسطينية يوصفون (بالارهابيين) لكن الصفة اخذت تطلق على جميع افراد منظمة التحرير الفلسطينية سواء كانوا دبلوماسيين، مسؤولين، اطباء، ممرضات).

وفسر افنيري (انه حين يميل الصحفي الى نزع الصفة الانسانية عن شعب باكمله، فان دم هؤلاء الناس يمكن سفكه بحرية. نحن اليهود نعرف هذا اكثر من اي شخص آخر. فحين يوصف يهودي بانه ارهابي فانه يمكن نسفه، قصفه، طرده وحرمانه من الحقوق الانسانية والكرامة).

الملكية والاغفال

ان الصور المشوهة يمكن ان تؤثر على الاحكام الاخبارية، فنحن نعتمد على الاغلب على حفنة من المصادر: نشرات الشبكات، اسوشييتد برس، واليو بي اي، ونيويورك تايمز وواشنطن بوست. فاذا استقلت منظمة اخبارية كبيرة صورة مشوهة فان الفرص قائمة بان تحذو حذوها، وما عليك الا ان تفكر في ان (قرارات الاهمية تتخذ من قبل حفنة من الناس وبخاصة في وكالات الانباء). علينا ان نقلق ازاء التاثير المحتمل والمسؤولية الكبيرة التي تقع بين ايدي حفنة من الناس.

ان ملكية وسائل الاعلام اخذت تتركز اكثر، حيث ان اي مؤسسة فقط تسيطر على معظم اعلامنا المطبوع او المذاع، وقد استلمنا ١١ شركة مبيعات الكتب بقيمة تزيد عن ٥ر٣ بليون دولار في عام ١٩٨٠. وهنالك ١٠ مؤسسات تستقطب لاكثر من نصف الجمهور للاذاعة التجارية، وتسيطر ٢٠ مؤسسة صحفية الآن على اكثر من نصف مبيعات الصحف اليومية، ومن بين جميع الصحف فان ٩٨٪ هي الصحف الوحيدة في مجتمعاتها، كمالن ٥٠٪ من مبيعات المجلات السنوية تسجل لحوالي ٢٠ مؤسسة فقط.

هذه المعلومات تقود الى رأي شارلس ريمبار بان (صحافتنا يسيطر عليها الناس الذين يملكونها). وهناك امكانية لان يمارس بضعة مالكين تصوراتهم السياسية الشخصية على اغلبية وسائل الاعلام.

فرانسيس فيتزجيرالد، مؤلف يكتب لحياتا لنيويوركر، يقول: (الصحافة الاميركية غير ملتزمة بقول الحقيقة حول اي شيء.. فلا شيء يمنع ناشرا او مذيعا من شراء صحيفة (او مجلة او تلفزيون او محطة اذاعة) ويحولها الى اداة للدعاية السياسية لهذا الجانب او ذاك).

نيو ريبلك، مثلا، يمكن التنبؤ بدفاعها الراسخ عن اسرائيل، وقد قال محرر مساهم، رونالد ستيل: (ان انتقاد اسرائيل مرفوض).

كاتب آخر سابق كريستوفر هيتشنز، اتهم المالك ورئيس التحرير، مارتن بيريتز باستحواذ المحافظة على بلد واحد على نعته (اسرائيل) حتى ان هذا الموقف تفشى في كل المجلة.

ربما يكون لدى الولايات المتحدة اكثر صحافة حرة في اي مجتمع، لكن هنالك بعض الكوابح التي قد تجيء من صانعي السياسة حين يحاولون ترويج صورة من اجل كسب دعم السياسة من الشعب. ويتوفر مثال من دور روبرت كينتر، الرئيس السابق لشبكة ان بي سي، وهو عضو في طاقم البيت الابيض، فسكرتير الوزارة، نصح الرئيس جونسون حول التغطية الصحفية لحرب فيتنام، وقد قال جون شانسلور ان كينتر طارد شبكته السابقة – ان بي سي – على بثها قصصا مثيرة بدلا من الاخبار السياسية عن فيتنام". قال كينتر لجونسون "ان كل ما يتطلبه الامر لتغيير التغطية هو حديث بين رئيس ان بي سي والشخص الذي اعطاه الوظيفة.

يقول شانسلور : (لا يوجد اي مؤشر على وقوع مثل هذا الحديث، لكن لا يوجد اي مؤشر ايضا على ان جونسون كان يمكن ان يعترض على ممارسة الضغط على شبكة).

ان حذف المعلومات قد يشكل تصورات خاطئة. وقد اعطى الرئيس الاسبق، كارتر، هذا المثال:

(اننا نسمع الموقف الاسرائيلي في بلدنا باستمرار ونادرا ما نسمع الحجج المقابلة ففي اي وقت تعرض فيه على الناس، باكبر دقة ممكنة، سياسة سوريا، او الفلسطينيين بشكل خاص فانه شيء حتمي ان تتعرض للاتهام بانك مناهض لاسرائيل).

المراسلة جورجي ان غاير وجدت انها اذا كتبت بشكل منطقي عن القضية الفلسطينية وانتقدت معاملة اسرائيل للفلسطينيين فانها توصف بمعاداة السامية، وقد قال لهامسؤول في وكالة انباء اسرائيلية حكومية :(كنا نراقبك وانت تتجولين في العالم العربي، من المؤكد انك تحبين العرب).

كتب الصحفي بوب ادامز : (في حزيران ١٩٨٢، غزت اسرائيل لبنان لاخراج منظمة التحرير الفلسطينية، وقد مات اكثر من ٥٠٠ اسرائيلي، ونسف اكثر من ٢٤٠ جنديا من المارينز الاميركيين).

وفيما يتعلق بالضحايا اللبنانيين، قال ادامز: ان الاف اللبنانيين قتلوا.

لكن الاحصائيات التي اوردتها الشرطة اللبنانية لصحيفة كريستشيان ساينس مونيتور تكشف رواية ادق واكثر مأساوية، فالخسائر التي وقعت بين ٤ حزيران و٣١ اب ١٩٨٢، وهي فترة امتدت بين اول غارات قصف اسرائيلية الى حين اكتمال الانسحاب الفلسطيني، بلغت ١٩٠٨٥ قتيلا، و٣٠٣٠٢ جريحا، ففي بيروت وحدها قتل ٦٧٧٥، ٨٤٪ منهم لبنانيون حسبما ذكرت الشرطة.

اوكلاند تريبيون، شيكاغو صن – تايمز و ديترويت فري برس، نشرت جميعها في ٥ ايار ١٩٨٤ تقريرا للاسوشييتد برس من القدس: (رفض المسؤولون الاسرائيليون مما كان يعتقد انه اول عرض علني من منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف المتبادل والمفاوضات المباشرة حول مستقبل الضفة الغربية التي تحتلها اسرائيل، لكن المسؤولين الاسرائيليين اكدوا مجددا رفض اسرائيل المعلن من زمن بعيد، الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ووصفها بانها منظمة ارهابية).

ولم تنشر نيويورك تايمز هذه المبادرة من قبل عرفات، ولم تعلق عليها.

كتب ونستون تشرشل: (ليس هنالك شيء اسمه الراي العام، هناك فقط الراي المنشور).

ان كلمات تشرشل تنطبق اليوم كما كانت قبل اربعة عقود: الصحافة تقرر راي من سيسمع ويأي محتوى.

الصور المسبقة وصانعو السياسة

كانت فضيحة ABSCAM، التابع لمكتب التحقيقات الفدرالية، اف بي اي، ناجحة لان صانعي السياسة كان لديهم تصور خاطيء عن العرب.

تاريخيا، لعبت التصورات دورا في صنع السياسة كما يقول الباحث في الشؤون الدولية، رويرت جيرفس:

(الناس في الغالب يحتفظون بما لديهم من صور في مواجهة ما يبدو، في استعادة الماضي، دليلا واضحا على العكس، اننا نتجاهل المعلومات التي لا تلائمنا، ونغيرها حتى تؤكد معتقداتنا وننكر صلاحيتها).

فيما يتعلق بالشرق الاوسط لاحظ وزير الخارجية الاميركي الاسبق، هنري كيسنجر، ان صانعي السياسة الاميركيين اخطأوا في معنى اجلاء المدنيين السوفييت من سورية قبل بضعة ايام من الهجوم العربي على اسرائيل في تشرين الاول ١٩٧٣. كانت الحكومة الاميركية واثقة من ان العرب اضعف من ان يفكروا بشن حرب.

الخلاصة

حين يتم الحط من قدر مجموعة عرقية او اقلية، لاي سبب كان، فاننا جميعا نعاني، فمثل هذا الحط من القدر يتاثر من خلال الاتصال الجماهيري.

وتظل الصورة المشوهة عن العرب، حيث يبدو ان الثقافة الاميركية قد تشبعت بالصورة المشوهة التي رسمتها اسرائيل عن العرب، فالاسرائيليون يعتقدون ان العرب عاطفيين جدا، وغير متعلمين، ولا يستحقون شيئا واتهم جميعا شيوخ صحراء، جشعون، محبون للمال، مهووسون جنسيا، وعطشون للدماء، وديكتاتوريون.

قال المراسل جيفري سانت جون من سي بي اس:

(ان ذهنية خطيرة تسود التفكير الاميركي حين يتعلق الامر بالشرق الاوسط، فبالنسبة للاميركيين، يهودا كانوا او غير يهود، فان العالم العربي امي، قذر وفقير، ونحن باختصار ننظر الى العرب بنفس النظرة التي نظر بها الغرب الى اليهودي التائه قبل قرون : كصورة مشوهة).

ان صورة العربي المشوهة اليوم توازي صورة اليهود في المانيا قبل النازية، حين كانت الصحف والافلام تصورهم على انهم داكنو البشرة وعلى انهم خطرون وكان وصف اليهود كفوضيين او ماليين منحرفين امرا غير محتمل. لكن هذا التصوير تحول الى مجموعة اخرى من الساميين، وهم العرب، فالعربي اليوم يرتدي ثوبا وكوفية، بدلا من طاقية ونجمة داود، ومن المؤسف انه ما زال امرا مطروقا ان تكون لا ساميا – شريطة ان يكون الساميون اليوم هم العرب.

عند التفكير في التاثير المحتمل للتصورات على السياسة الخارجية، فان علينا ان نلاحظ كلمات امنون روبنشتاين، فعندما كتب عن مأساة الشعب اليهودي فانه يذكرنا: (كل تعميم عرقي، كل محاولة لحرمان الاخرين من حقوقهم، يجب شجبها وادانتها. فعندما يقول الحاخام كاهانا في عكا: (سلام للكلاب)، و(حتى العربي الميت نفاية) واتباعه في غوش ايمونيم يظلون ساكتين، وبصمتهم هذا يظهرون تاييدهم، فانهم يساعدون في الابقاء على الظاهرة الشاملة، كراهية الغريب، وهي ظاهرة كنا نحن اليهود ضحيتها الرئيسية).

ان الصورة المشوهة في الثقافة الشعبية، وانتقاء الاعلام الاخباري للصور والكلمات، حذف المعلومات، والنتائج الممكنة للاحتكار، وتصورات صانعي السياسة تجتمع لنقل التشويهات القاتلة البناء، وتتزايد فداحة الامر حين لا يكون متلقي التشويهات هو الرأي العام فقط بل نائب وزير الخارجية، او استراتيجي في البنتاغون، او مستشار امن قومي للرئيس. فكم مرة سمعنا مسؤولين كبارا يفسرون فهمهم لتصور دبلوماسي بالقول انهم لا يعرفون اكثر مما شاهدوه في الاخبار؟

رغم الشبكة الكبيرة لجمع المعلومات ووضعها تحت تصرفهم، فان صانعي السياسة يحصلون على المعلومات من الرسائل الاعلامية ويسندون اراءهم عليها. فهذه الرسائل تحمل معها ضغطا كبيرا لتقبل الصور المشوهة. ولذلك فان تصوير الاعلام للناس والقضايا والاحداث في الشرق الاوسط قد ساعد في الحيلولة دون نهج واقعي ازاء السياسة الخارجية المطلوبة لحل نزاع الشرق الاوسط.

* صحفي واستاذ الاتصال الجماهيري في جامعة جنوب الينوي في ادوارد سفيل، متخصص في الكتابة عن الصور الاعلامية المشوهة والبرامج الوثائقية التلفزيونية وتطور وسائل الاتصال في دول العالم الثالث للعديد من الصحف والمطبوعات، بما فيها وول ستريت جورنال، واشنطن بوست، جورنال اوف برود كاستنغ. وقد نال منحتين من مؤسسة فولبرايت للتدريس في الجامعة الاميركية في بيروت والجامعة الاردنية. وبرعاية وكالة الاعلام الاميركية، شارك في عدة ندوات وورشات عمل عقدت للصحفيين والمسؤولين الحكوميين في كل انحاء الشرق الاوسط.



الإعلام الأميركي والعرب: الصورة لم تتغير كثيرا

لميس اندوني *

● بوسطن – عندما قصف التحالف الذي قادته الولايات المتحدة ملجأ العامرية في بغداد، في ١٥ شباط ١٩٩١، كان هنالك عدد قليل جدا من الصحفيين الغربيين في العاصمة العراقية، لكن بعد ثلاثة ايام، دخلت قافلة الى العراق وكانت وجهتها الاولى الملجأ الذي كان ما يزال تفوح منه رائحة الاجساد البشرية المحترقة.

ومع هذا، لم يظهر الا القليل جدا في الصحافة ووسائل الاعلام الاميركية فيما يتعلق بالمعاناة الانسانية التي اصابت اقارب مئات من الضحايا الذين احترقوا حتى الموت. كذلك لم تظهر اي تحقيقات تتحرى ادعاءات البنتاغون بان الملجأ كان يستخدم لاغراض عسكرية وبالتالي كان هدفا عسكريا مشروعا.

التقارير الوحيدة من هذا النوع، ظهرت في بعض المطبوعات البريطانية، وبالتحديد الانديبندنت، وفي مطبوعات فرنسية والمانية وسويدية تجرأت على تحدي مزاعم البنتاغون من خلال شهود عيان وتحقيقات صحفية.

كصحفية كنت مع اخرين في بغداد، حاولت كما فعل اخرون، ان انقل المأساة الانسانية واصور حي العامرية حيث فقد الكثيرون اسرهم باكملها، زوجاتهم، اخواتهم، امهاتهم واطفالهم في ضربة واحدة، لكن بلا جدوى، فلم تر قصتي النور، ولم تظهر المطبوعات الاخرى اي اهتمام بالفكرة. كان معظم المنظمات الاميركية مترددة في تحدي البنتاغون وآلته الدعائية القوية.

ان قصف العامرية اوضح مثال على فشل الاعلام الاميركي، رغم مستواه المهني الرفيع، في تقديم تغطية مستقلة فعلا، لا تتمشى مع السياسة الخارجية الاميركية في العالم العربي، وهذا ليس المثال الوحيد لان الاعلام الاميركي قد ساهم في تجريد الناس من انسانيتهم في المنطقة.

ان التغطية الشاملة وحتى اضفاء عنصر الاثارة على الاحداث الفجعة سواء كانت كارثة او مجازر او هجمات ارهابية، تشكل احد ملامح الاعلام الاميركي، فبالاضافة الى التقارير المفصلة فان قصصا حول الاخبار والضحايا تملأ صفحات الصحافة الرئيسية، بينما تظهر صور مثيرة على شاشات التلفزيون تمس قلوب المشاهدين وعقولهم.

لكن كما تبين من تغطية العامرية، فان الامر لا يكون كذلك حين تتعلق المأساة بضحايا عرب وبخاصة اذا كان الطرف المسؤول هو الولايات المتحدة او اسرائيل اقرب حليف لها في المنطقة.

وربما تكون هذه الناحية من نواحي التغطية الاعلامية الاميركية احد ابرز الامثلة – دون اي استثناء – على فشل الاعلام الاميركي في توفير شاهد صادق على التطورات التاريخية في المنطقة العربية حيث تكون الروايات ضد الرؤية والاهداف الاميركية.

مما لا شك فيه انه لا يوجد اي نقص في المراسلين الاميركيين المحترفين في المنطقة، ومعظمهم مستعد للاقدام على المجازفات في اوضاع خطرة، ومن هنا كان هذا الفشل نتيجة لتوجه المنظمات الاخبارية ازاء الشرق الاوسط وشعوبه وليس نتيجة عجز مهني.

لا شك في ان الاعلام الاميركي قد رسخ تقاليده المتمثلة في الموضوعية والدقة والقائمة منذ زمن بعيد، لكن هذه التقاليد لا تصمد حين تواجه النظرة الاميركية للعالم ولدورها تحديا مباشرا.

وهذا لا يعني ان المراسلين الاميركيين يحرفون الحقائق عن عمد، لكن الامر يتعلق بالاطار العام الذي تنقل من خلاله الاخبار وكيفية لانتقاء الحقائق والقضايا التي تتم تغطيتها.

من المؤكد ان هنالك عددا كبيرا من المراسلين الذي يظهرون الشجاعة خلال حالات الحرب، لكن، بالتحليل النهائي، فان الاطار العام الذي يحدد مضمون الاخبار يؤثر على الطريقة التي يتصور بها الناس الحقائق. ان قضية ملجأ العامرية مثال صارخ على هذا الوضع، حيث لم تتم تغطية الحقائق المتعلقة بالنتائج الانسانية للقصف مع استثناءات قليلة جدا لم تصل الى حد التحقيق حول مزاعم البنتاغون.

لا شك ان نتائج الحظر الدولي ضد العراق تتم تغطيتها بين الحين والآخر، لكن يندر وجود تغطية تتساءل حول اهداف العقوبات التي تتزعمها الولايات المتحدة، فهي في احسن الاحوال تركز حول ما اذا كانت العقوبات ناجحة ام لا. فهذا المنطق نفسه مقبول لدى الصحافة الاميركية ويندر التساؤل حوله.

لكن الناحية الانسانية للمعاناة العربية، سواء كانت نتيجة العقوبات الغربية او الاحتلال الاسرائيلي، لا تقارن مع تغطية الالم الاسرائيلي او قصص محن الافراد الغربيين – سواء كانوا رهائن او ضحايا "هجمات ارهابية".

ان تعريف "الارهاب" مؤشر اخر على كيفية تمشي وسائل الاعلام مع الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الخارجية الاميركية. فالهجمات او اعمال العنف توصف بانها ارهابية عندما تضعها الحكومة الاميركية بهذا الوصف. وبطبيعة الحال لا تضطر المنظمات الاميركية الى انتظار الحكومة لاصدار توجيهات ولا تتلقى مثل هذه التعليمات. لكن هنالك فرضية عامة مغروسة في الثقافة السياسية السائدة، المتمشية بشكل اساسي مع وجهات نظر الحكومة، وما يعتبر مصالح اميركية، وهي ما يندر المنظمات الاخبارية ان تتحداها على الاقل حين يتعلق الامر بالعالم العربي.

لهذا، سيكون من الصعب ان نجد هجوما اسرائيليا واحدا او غارة جوية اسرائيلية واحدة، بغض النظر عن الاهداف او الضحايا.. وقد وصف في الاعلام الاميركي الرئيسي بانه "ارهابي". فالهجمات تعتبر في اغلب الاحيان "انتقاما له تبرير"، عمليات دفاع عن النفس، او في احسن الاحوال "اخطاء" غير مقصودة.

ان تغطية الخسائر والالام البشرية التي تتلو، تتأثر بالطريقة التي تعرض بها القصة في المقام الاول.

ومثال ذلك، في اعقاب كل هجوم انتحاري من قبل الاسلاميين الفلسطينيين، يظهر سيل من القصص التي تفصل نتائج الرعب والالم على الافراد والمجتمع الاسرائيلي. وفي الوقت ذاته، كان هنالك عدد قليل من التقارير التي تستكشف اثر الاحتلال الاسرائيلي على نفسية الاطفال الفلسطينيين، والحرمان والخوف واليأس والعنف التي يولدها هذا الاحتلال. كما لو ان العرب لا يملكون نفس الحاجات مثل الاسرائيليين او الغربيين. فعندما قصفت اسرائيل مجمع الامم المتحدة في قانا، في جنوب لبنان، لم يكن هنالك اي تغطية تقارن بتغطية ضحايا التفجيرات الانتحارية، لالم عائلات اكثرمن ١٠٠ شخص حرقوا حتى الموت نتيجة الهجوم، ومعظمهم نساء واطفال، ولا حاجة الى القول انه لم تظهر اي افتتاحية في الصحافة الرئيسية تنتقد العملية الاسرائيلية، ناهيك عن شجبها. فبينما اظهرت نتائج التحقيقات المنفصلة من قبل الامم المتحدة ومنظمة العفو الدولية، وجود ادلة على ان القصف كان متعمدا فالصحافة الرئيسية قد تجاهلت التقارير او دفنتها.

قصة طويلة ظهرت مؤخرا في مجلة بوسطن غلوب كتبها كاتب لا يمكن وصفه بانه متحاز ضد العرب، قالت انه تم اهمال تقرير الامم المتحدة، وقد اكد الكاتب ان القصف خطأ دون ان يبرز ادلة تفند تقرير الامم المتحدة. ولم تهتم الصحافة الاميركية باي شكل من الاشكال ما ادعاه كاتب المقال هذا.

ان خط وزارة الخارجية نادرا ما يتعرض للتساؤل حوله في الصحافة الاميركية وبخاصة حين يتعلق الامر بالعرب وبالشرق الاوسط بشكل عام.

هنالك امثلة صارخة تدل على ان الاعلام الرئيسي لا يتحدى خط وزارة الخارجية وقد تكون تغطية اخبار الخليج العربي اوضح مثال لكنه ليس الوحيد.

خلال حرب الخليج الثانية، والفترة التي تلتها، فان الاقطار التي لم تنضم للتحالف الذي قادته الولايات المتحدة حظيت باقسى تغطية، وقد وصف القادة بانهم يفتقرون للحكمة، بينما تم تصوير المعارضة الشعبية للجهود الحربية بانها غير عقلانية.. وحاولت بضع مقالات تناول زيادة المشاعر المناهضة للسياسات الغربية، ووضعها في سياقها التاريخي. وكان هنالك محاولات اقل في الاعلام الاميركي للتساؤل حول اهداف وتاريخ السياسات الاميركية في المنطقة.

ان كل تحليل هدف الى نقل صوت الشعوب العربية كان يوصف بالانحياز للعدوان العراقي على الكويت.

في فترة ما بعد الحرب، نشرت الصحافة الاميركية مقالات كثيرة تتحدث عن خرق الاردن للعقوبات، وكانت هذه المقالات تأتي عادة بعد تصريحات البنتاغون بان الاردن غير ملتزم بالعقوبات. بينما كان هنالك تقارير قليلة جدا عن عمليات التهريب على الحدود التركية العراقية وتقارير اقل عن الحصار الذي فرض على العقبة واستهدف بضائع متوجهة الى الاردن وليس الى العراق مما سبب خسائر فادحة للاقتصاد.

وكان يندر اي ذكر لحقيقة ان الحصار كان يرافقه ضغط شديد على الاردن للموافقة على معاهدة سلام مع اسرائيل حتى قبل تامين حقوقه والموافقة على مساندة الشروط الاميركية مع العراق.

ان تغطية العملية السلمية قضية اخرى يجدر ذكرها، فقد كان يحكم على الاقطار والاطراف طبقا لمواقفها القابلة او الرافضة للشروط التي تضعها الحكومة الاميركية. فطالما كانت منظمة التحرير الفلسطينية ترفض قبول القرار ٢٤٢ كاساس وحيد للمحادثات مع اسرائيل فانها لم تكن تعتبر شريكا مناسبا من قبل الحكومة الاميركية. ولذلك استبعدت وسائل الاعلام منظمة التحرير من معسكر المعتدلين.

وفي الوقت الذي تصر فيه منظمة التحرير على تطبيق القرار ٢٤٢ في مفاوضات الوضع النهائي، فانه لم تظهر اي تقارير تتحدث عن قيام اسرائيل بابعاد العملية عن قرارات الامم المتحدة.

الاسلام وحقوق الانسان مثال آخر يشير الى كيف تقوم وسائل الاعلام باخذ توجهاتها من الحكومة الاميركية.

ان تصوير الاسلام كمصدر للارهاب اخذ يصبح واحدا من الملامح الرئيسية للتغطية الاعلامية الاميركية للعرب والعالم العربي ولسنا نقول ان التقارير الاميركية ينبغي اعتبارها مسؤولة عن تغطية الاعمال المتطرفة في حالة الجزائر، والمجازر التي ترتكب باسم الاسلام، لكن السياق الغالب، واللهجة والانتقائية هي التي توحي بحكم شامل على الاسلام والمسلمين.

من النادر ان نجد تحليلا يكشف الجماعات الاسلامية المتطرفة وفي الوقت ذاته لا يشوه الاسلام او يتجاهل القضايا الاجتماعية والسياسية التي تدفع المنطقة الى اليأس، وهنالك مثال على هذا النهج، ويتمثل في سلسلة من التحليلات الصادرة بقلم روجر كوهين في نيويورك تايمز في اوائل هذه السنة، أعطى تحليلات مختلفة للوضع في الجزائر عن طريق كشف جذور التطرف والقمع الرسمي من قبل الجماعات الاسلامية غير العنيفة والعنيفة في البلاد.

والاهم من ذلك، ما يكمن وراء هذا التشويه الذي لا يرد بشكل مباشر في التغطية، لكن يمكن تعقبه الى مدرسة فكرية سائدة ترى الاسلام كغريب على ما يسمى بالاخلاقيات اليهودية – المسيحية.

وحيث ان الاخلاقيات اليهودية – المسيحية ينظر اليها على انها تشكل الاساس الروحي للحضارة الغربية، فان الاسلام يقع خارج هذه الدائرة، وتطبق عليه معايير مختلفة. وهذه الحجة تتجاهل اوجه الشبه بين الديانات السماوية الثلاث وتبرز الخلافات، لذلك، في الوقت الذي يمكن فيه لاي شخص ان يدلي بحجة ضد اي ناحية من نواحي الديانات الثلاث، العقيدة والممارسات فان الاسلام والمسلمين يتعرضون للتشويه.

ونتيجة لذلك، فان تغطية المجتمعات الاسلامية تعامل الاسلام بشكل مختلف عن تغطية المجتمعات المسيحية واليهودية.

ومثال ذلك، حين يقع عمل من قبل جماعات اسلامية، فان مقالات مطولة تصدر عن "الارهاب الاسلامي". لكن هذا لا يطبق على المتطرف اليهودي او متطرف يميني حين يرتكب عملا مماثلا.

لا يتم شجب او تشويه اليهودية او اليهود، ولا المسيحية او المسيحيين لان ذلك سيعتبر تحاملا.

حين انفجرت طائرة اميركية تابعة للخطوط الجوية العالمية، فوق المحيط الاطلسي في العام الماضي، نشرت الصحف عدة تقارير تتهم الارهاب الشرق اوسطي او الاسلامي، حتى قبل اظهار الحكومة نفسها لاي دليل او اتهام.

ان الحقيقة الماثلة في ان اكبر هجوم ارهابي في تاريخ الولايات المتحدة وهو تفجير مبنى الحكومة الفيدرالية في ولاية اوكلاهوما والذي نفذه متطرفون اميركيون مقربون من اليمين المسيحي، لم يثر مقالات كثيرة تنظر في العلاقات المحتملة لهذه الفئات مع اخرى شبيهة بها او تلك التي تمتلك ايديولوجيات تكون مكملة او متلائمة مع اهدافها، بغض النظر عن الاختلافات الجوهرية بينها وهذا مؤشر على التردد الاميركي في تقبل فكرة الارهاب المحلي، وهو ايضا مؤشر على منهج اكثر موضوعية لا يطبق في التعامل مع العنف الذي يشمل جماعات عربية او اسلامية.

ان هذا الموقف الاعلامي الاميركي ازاء الاسلام قد اثر وحرف في بعض الاحيان تغطيته للمسيحيين العرب فلم تظهر مقالات كثيرة تبرز دور المسيحيين العرب في الحركات الوطنية العربية او في منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تقدم عادة – فيما يتعلق بمنظمة التحرير مؤخرا – على انها حركات تنتمي الى ثقافة وديانة غريبتين.

والاهم من ذلك، الحقيقة المتمثلة في ان مدنا مثل القدس وبيت لحم والناصرة، تقدم على انها مدن اسرائيلية كما هو الحال مع مدينة الناصرة، او مدن فيها اقلية مسيحية مضطهدة من قبل المسلمين العرب، ويندر ذكر الحقيقة بان المسيحيين في هذه المدن يتعرضون لنفس القمع الذي يتعرض له اخوانهم الفلسطينيون المسلمون، ويزداد الامر سوءا حين تنشر مطبوعات مقالات وتقارير تفصل ما تصفه بالمخاوف المسيحية من الهيمنة الاسلامية، وتعرض اسرائيل على انها "الحامية" من المسلمين.

ان اوضح مثال قد يكون قصة نشرتها مجلة نيويورك تايمز التي تصدر عن نفس الصحيفة مرة في الاسبوع عشية اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في بيت لحم، والتي تصادفت مع عيد الميلاد عام ١٩٩٥، ان التقرير المطول الذي جاء بعنوان استفزازي ومضلل "الله في بيت لحم" اسوأ مثال على مجلة تعتبر نفسها الافضل، فتبرز تحريفا مخيفا للحقائق والتعصب الاعمى فاذا بدأنا بالعنوان والمقالة فانهما اوحيا ان الله ظاهرة غربية متجاهلة انها اللفظة التي تدل على الله الذي يعبده اليهود والمسيحيون والمسلمون على حد سواء.

ان المقالة التي تشمل اشارات محرفة كثيرة الى سكان بيت لحم، تقول ان اعادة انتشار القوات الاسرائيلية وتسليم المدينة للادارة الفلسطينية تنهي عهد امن وسلام وفرته اسرائيل لمسيحيي المدينة.

ان التأكيدات الواردة في المقالة تتجاوز الانحياز الذي يظهر في السياسة الخارجية الاميركية المؤيدة لاسرائيل وهي تتمشى مع الفرضية المتجذرة في الثقافة الاميركية الرسمية بان الولايات المتحدة راعية التقليد اليهودي الاميركي الذي يرى ان الاسلام عقيدة وثقافة غريبة.

اضافة الى عدم احترامها للاسلام، وتجاهلها للفلسطينيين فان المقالة تظهر ان تغطية المنطقة، فيما عدا ان منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ارهابية تائبة ينبغي اختيارها، لم تتغير بشكل اساسي منذ بدء عملية السلام في عام ١٩٩١، ومع ان الاردن يحظى بتغطية صحفية افضل بعد معاهدة السلام مع اسرائيل عام ١٩٩٤ فان ذلك لم يغير الفرضية بان اسرائيل تظل ممثلة للثقافة الغربية، والاكثر انسانية في المنطقة.

يتم الحكم على الزعماء العرب بمدى تقيدهم بالفهم الاميركي والاسرائيلي لتسوية سلمية- التطبيع مع اسرائيل بشكل اساسي، واستجابتهم للاستعداد لقبول شروط العولمة الاقتصادية – كما تطرحها الخطوط العريضة لصندوق النقد الدولي.

وهكذا حين تنشر الافتتاحيات والتقارير تقييمات ناقدة لحكومة الليكود الاسرائيلية الحالية، فان مصالح اسرائيل، وامنها، هي المرجعية للحكم على الاداء الاسرائيلي والعربي على حد سواء، وهذا الخط يتفق مع التأكيدات الاميركية الرسمية المتكررة بان امن اسرائيل على راس قائمة اهدافها في الشرق الاوسط

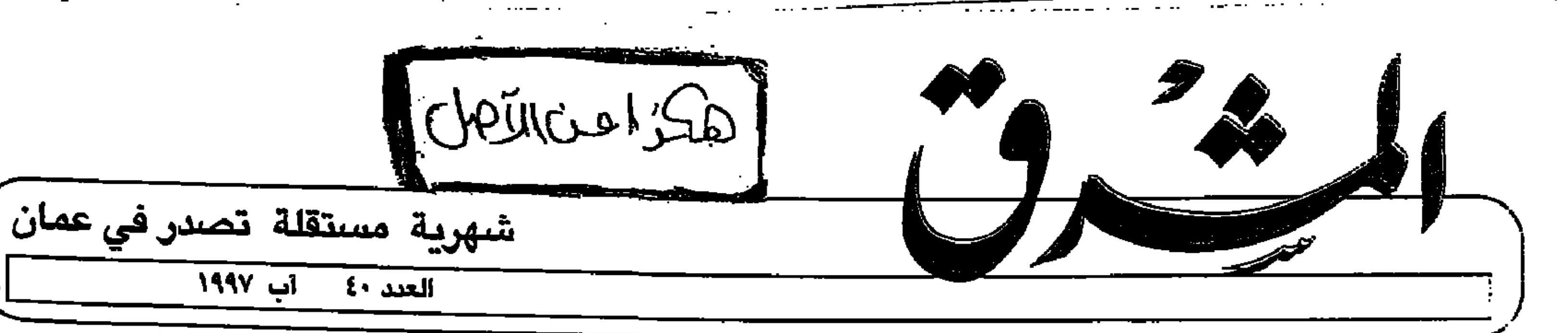
لكن ما يثير الرعب اكثر من غيره، ان الصحافة لا تكاد تتحدى تعريف الامن الاسرائيلي الذي يستخدم الان كتبرير للانتهاكات التعسفية للحقوق الفلسطينية وتبرير للتوسع الاقليمي الاسرائيلي.

هنالك افتتاحيات نادرة تنتقد اسرائيل ففي اعقاب اتفاقية الخليل، نشرت عشرات الاراء في نيويورك تايمز من قبل اسرائيليين من عماليين وليكوديين، بينما لم تظهر اية تعليقات من قبل فلسطينيين او عرب او حتى يهود لا يتبعون نفس التوجه.

لا يوجد اي مؤشر على ان الوضع سيتغير رغم مواجهة اسرائيل لصحافة اكثر نقدا نتيجة السياسات المتطرفة التي ينهجها رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو لكن الصحافة اشارت مرارا الى انها ترغب في تشجيع اي وميض اعتدال يظهره نتنياهو حتى وان كان لا يعني سوى التراجع قليلا عن المواقف الاكثر تطرفا.

وبالتحليل النهائي، فان المشكلة الحقيقية ليست وسائل الاعلام الاميركية بل الافتقار الى الحرية الكافية في العالم العربي.. وبعد كل ذلك، فان القضية الحقيقية هي من سيكتب ويعرف تاريخ المنطقة.. ان الاعلام الاميركي مهما كان بعض الصحفيين محترفين ونزيهين يعرف بنظرته للعالم، وسوف تستمر المشكلة اذا لم يكن هنالك نظرة مقابلة في صحافة عربية حرة وذات مصداقية.

* صحفية وباحثة اردنية



الاصلاح الاقتصادي والديمقراطية السياسية.. أيهما يأتي أولاً

الدكتور فهد الفانك *

لا يخلو العالم من اسئلة معزولة هنا وهناك تدل على امكانية الاصلاح والتطور والنمو الاقتصادي بدون ديمقراطية سياسية، مثل نهضة كوريا الجنوبية في ظل حكم عسكري دكتاتوري، كما يشار الى نهضة الصين الحالية التي غيرت الوضع الاقتصادي بشكل جوهري دون تغييرات موازية في الوضع السياسي واسلوب الحكم الشمولي عن طريق الحزب الواحد.

ولا يخلو العالم كذلك من اسئلة معزولة على امكانية التطبيق الديمقراطي في مجتمع متخلف اقتصاديا، حيث كان يشار الى الهند وهي من دول العالم الثالث باعتبارها اكبر دولة ديمقراطية في العالم. كما ان الديمقراطية نشأت في اثينا قبل قرون جنبا الى جنب مع العبودية والاستغلال الاقتصادي.

لكن هذه الامثلة المعزولة تظل بمثابة الاستثناء الذي يثبت القاعدة، وهي التقدم الصناعي والتطور الاقتصادي يأتي عادة يدا بيد مع التطور السياسي والديمقراطية.

في هذا المجال نود أن نشير الى عملية الاصلاح الاقتصادي في الاردن باعتبارها تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي بعد ازمة المديونية ١٩٨٨/١٩٨٩، كما سوف نشير الى عملية الاصلاح السياسي باعتبارها عملية التحول الديمقراطي التي انطلقت باجراء اول انتخابات عامة حرة في تاريخ الاردن منذ عقود.

ونحن نعتقد ان الاصلاح الاقتصادي في الاردن ما كان لينجح لو لم ترافقه عملية الاصلاح السياسي، وان الديمقراطية السياسية والتعددية ما كانت لتتجذر وتنمو لو لم ترافقها عملية تحرير الاقتصاد الاردني واقتصاديات السوق.

اسوق هذا الاعتقاد وانا اعترف بان كثيرين ما زالوا تحت وهم الخمسينات، وهو امكانية قيام تعددية سياسية وديمقراطية بالمعنى الليبرالي المتعارف عليه في ظل نظام اشتراكي او رأسمالية الدولة، حيث يسيطر القطاع العام على الحياة الاقتصادية في البلاد وتتخذ القرارات بصورة مركزية.

لماذا تخاف حكومات العالم الثالث من عمليات الاصلاح الاقتصادي والسياسي، وتتردد قبل تنفيذ خطوة مما كان الحكام يقولون به عندما كانوا خارج الحكم، سواء في المعارضة او الاوساط الفكرية والثقافية؟

يقول الدكتور علاء الدين هلال استاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة: ليست كل الانظمة قادرة على الاصلاح. فبعضها ليس له قدرة بتاتا، وبعضها الآخر قادر على الاصلاح الجزئي، وكل ذلك حسب درجة الشرعية التي يتمتع بها النظام، والتأثير الاجتماعي الناشيء عن الاصلاح، مما يوحي بان هناك تناقضا بين الاعتبارات السياسية بمعنى المحافظة على السلطة وبين الاعتبارات الاقتصادية بمعنى اصلاح الاختلالات في بعض الاحيان.

ولفهم سلوك الحكومات تجاه الاصلاح السياسي او الاقتصادي لا بد من اقرار حقائق اساسية: فكل حكومة في الدنيا تريد البقاء في السلطة، وزيادة قوتها، وتوسيع قاعدتها، وعدم اعطاء فرصة لخصومها. وكل حكومة تريد صيانة مشروعيتها وتعزيزها، وارضاء اكبرعدد ممكن من الجماعات والافراد. وكل حكومة لا ترغب في القيام بعمل يثير بعض قواعدها ومصادر قوتها. واذا اضطرت لذلك فانها تطالب بالوقت والتدرج لتعيد تركيب التحالف الذي تستند اليه، بحيث تجتذب فئات جديدة من المجتمع مقابل الفئات التي ستخسرها. واخيرا فان الحكومات ليست موحدة، ففيها اجنحة وتوجهات وتناقضات ومن مزايا انظمة الحكم العربية انها اجمالا سلطوية، وفي حالات قليلة تعددية مداره، وفي معظم الحالات يوجد رجل واحد على رأس الدولة والنظام، يتمتع بسلطة كاسحة لا تخضع للمحاسبة، وقلما يتمتع برؤية وافق سياسي واجتماعي تؤهله لقيادة شعبه.

عملية الاصلاح الاقتصادي تشبه الديقراطية من حيث انها قد تجلب عدم الاستقرار في البداية، ولكنها تقود الى الاستقرار على المدى المتوسط والبعيد. والمشكلة ان بعض الانظمة العربية هشة فلا تستطيع الصمود حتى تجتاز المرحلة الانتقالية، ولذلك تتردد في بدء العملية حفاظا على بقائها. فما فائدتها من الاستقرار على المدى المتوسط والبعيد اذا لم تكن موجودة عندما يأتي. وحوادث نيسان ١٩٨٩ مثال بارز عل ذلك.

وعملية الاصلاح الاقتصادي غير ممكنة الا من افق زمني واسع. وقد لا تكون مجدية سياسيا من وجهة نظر حكومة لا يتجاوز افقها الزمني سنة، فهي تتطلب أفقا اوسع، لانها قد تذهب بحكومة ما، ولكنها تمنح الاستقرار للدولة والنظام. ومن هنا فان عمليات الاصلاح الكبرى السياسية والاقتصادية لا بد لنجاحها من التزام قوي على صعيد النظام الحاكم وليس الحكومة فقط لان النظام يتطلع الى افق بعيد، ويتحمل النكسات الصغيرة في سبيل الوصول الى نجاحات كبيرة في المستقبل. فمدى الحكومة سنة او سنتان ومدى النظام اوسع بكثير، واذا كانت الدولة ابقى من النظام فان النظام ابقى من الحكومات. وفي حالة الاردن تكاد الدولة تتماهى مع النظام. وليس غريبا ان يكون جلالة الملك هو ضمانة الاستمرار في النهج الديمقراطي والاصلاح الاقتصادي في آن معا.

هناك خمس دول عربية على الاقل تطبق في الوقت الحاضر برامج للاصلاح الاقتصادي، متفقا عليها مع صندوق النقد الدولي، وهي: المغرب وتونس ومصر والاردن واخيرا الجزائر وفيما عدا حالة الاردن فان هذه البرامج قابلت صعوبات عديدة، وفي مصر لا يبدو ان لها مستقبلا واعدا. لان السياسة المصرية المقررة تجاه الاصلاحات الاقتصادية هي المماطلة والتأجيل لاطول فترة ممكنة لمجرد ان الحكومة المصرية واثقة من اهميتها وقيمتها الاستراتيجية بالنسبة لامريكا والغرب بحيث انه ليس من المحتمل ان يسمح الصندوق بسحب البساط من تحت اقدام الحكومة المصرية حرصا على الدور السياسي الذي تقوم به في المنطقة.

لا يعود ذلك فقط الى أن عملية التصحيح الاقتصادي تتطلب قرارات صعبة لا تقدر على اتخاذها سوى انظمة حكم ذات شرعية عالية، بل لان هناك عوامل اخرى تجعل عملية الاصلاح الاقتصادي مأزقا للانظمة العربية. وقد اشار الدكتور علاء الدين هلال الى بعضها:

في المقام الاول هناك ثبوت الشرعية الدولية للاصلاح الاقتصادي وعدم رسوخ هذه الشرعية وطنيا ومحليا، فبرامج الاصلاح الاقتصادي لم تنبع من الداخل بل جاءت من الخارج، بل ان الاقتصاديين العرب لم يتفقوا بعد على اصطلاح عربي واحد لترجمة كلمة PRIVATI-ZATION التي لا عهد لنا بها ولم تنبثق من تجربتنا.

ثم ان برامج الاصلاح الاقتصادي والهيكلي ليس لها انصار واضحون او قواعد دعم محلية قوية، فالمستفيدون من نجاحها ليسوا فئة واحدة محدودة حتى تنبرى للدفاع عنها وتأييدها، فدعمها يأتي من المؤسسات الدولية ذات السطوة المالية، ومن بعض الاقتصاديين المحليين الذين ليست لهم قواعد شعبية يعتد بها. اما القطاع الخاص الذي يفترض ان يؤيد هذه البرامج فانه يتردد كثيرا لانه مستفيد من العيش عالة على القطاع العام ويهتم اكثرمما يجب بالمكاسب العاجلة ونتائج المدى القصير، ومن الظواهر التي تستحق الانتباه ان رفض برامج التصحيح الاقتصادي يعتبر في ادبيات الاحزاب والشارع السياسي دليلا على الموقف الصلب مثل رفض الاستعمار ومخططاته.

وقد قبلت بعض الانظمة العربية بهذه البرامج ليس عن قناعة ورضى بل خوفا من نتائج التوقف عن سداد الديون الخارجية، كما ان بعض الحكام العرب سمع نصيحة من بعض مستشاريه بان تطبيق هذه البرامج، او على الاقل التظاهر بذلك، افضل من سياسة (التشليط) التي قد تؤدي الى دفع ثمن سياسي.

وهناك بطبيعة الحال تعارض اساسي بين متطلبات برامج التصحيح وبين اسلوب الحكم السائد في الوطن العربي. فالاصلاح الاقتصادي الحر يتطلب توفير ونشر المعلومات والارقام التي تتعامل معها الانظمة العربية بالكتمان. والنظام الاقتصادي الحر يتطلب نظاما سياسيا حرا ومنفتحا. فمن غير المحتمل ان تصبح الحكومات العربية متحررة اقتصاديا وان تظل متسلطة سياسيا. وعملية الاصلاح تتطلب الكشف عن الحقائق والمعلومات التي تعتبرها الانظمة سرية او مصدرا من مصادر قوتها، وتطبيق حد ادنى من حقوق الانسان التي تعتبرها الانظمة تدخلا في شؤونها الداخلية. واخيرا لا يخفى ان التسلط والحكم المطلق يقوم على حماية الفساد وتأمين الدخل الريعي عن طريق السلطة والصلاحيات وانظمة الترخيص، والسماح والمنع والتسعير الالزامي. فكيف يمكن التخلي عن كل هذه الادوات كما تتطلب عملية الاصلاح الاقتصادي؟

برامج الاصلاح الاقتصادي لم تولد عندنا، ولكن هل يجوز ان نقاوم الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان والتكنولوجيا والحرص على البيئة لانها لم تولد عندنا، ولكنها تمثل افكارا وتجارب واتجاهات علمية. ولا يجوز معارضة الاصلاح الاقتصادي لمجرد انه جاء من صندوق النقد الدولي والا فاننا نصبح مثل المناضل الجزائري المعروف ابن باديس الذي قال خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار الفرنسي قولته المشهورة: والله لو طلبت فرنسا ان اقول لا اله الا الله ما قلتها!



الانظمة الحاكمة تقارب عملية الاصلاح الهيكلية بطرق مختلفة. الاتحاد السوفييتي في عهد غورباتشوف مثلا حاول القيام بالاصلاح السياسي اولا، عل ان يأتي الاصلاح الاقتصادي فيما بعد. والصين حاولت القيام بالاصلاح الاقتصادي اولا، واخذت بمبادىء اقتصاد السوق، على ان تأتي التعددية السياسية والديمقراطية فيما بعد.

في الحالتين لم يحصل النظام الحاكم على الهدف المقصود، ففي الاتحاد السوفييتي ارتفعت توقعات الناس وظنوا انهم سيحصلون على مستوى المعيشة الامريكي المرتفع بمجرد نبذ الشيوعية والحصول على حرية التعبير وكان الاقتصاد ينهار. وفي الصين الشعبية ظن الناس ان اطلاق حرية القطاع الخاص للتصرف في السوق يعني ان الديمقراطية اصبحت وراء الباب، واحتاج قمعهم الى العنف واراقة الدماء. والنتيجة ان اقتصاد الاوامر المركزية لا يتعايش مع الحريات السياسية، كما ان اقتصاديات السوق لا تزدهر في ظل الحكم الشمولي. وان علينا ان نختار بين حكم شمولي يدير اقتصادا مركزيا، او حكم تعددي ليبرالي يسمح بتفاعل قوى السوق ضمن الضوابط والمعايير الاجتماعية والقانونية وبالتالي يسمح بانطلاق الطاقات.

في الاردن تقرر الاخذ بالاصلاح الاقتصادي (برنامج التصحيح) وبالاصلاح السياسي (العملية الديمقراطية) في الوقت ذاته. ذلك ان محاولة الاصلاح الاقتصادي بدون ديمقراطية فشلت بدلالة احداث نيسان ١٩٨٩. ومن حسن الحظ ان جلالة الملك الحسين يتمتع بموهبة نادرة بين حكام العرب، وهي الرؤية السياسية البعيدة المدى. ولذا فقد قرر التزام الدولة (وليس حكومة معينة) بالبرنامج، في الوقت الذي حدد فيه موعدا لاجراء اول انتخابات عامة حرة في جيلنا.

حتى الآن نجحت التجربة الاردنية بجناحيها الاقتصادي والسياسي نجاحا طيبا، ومع انه ما زال امامها اشواط بعيدة لاستكمال البناء وتحويل الانفراج الديمقراطي الى واقع مؤسسي مستديم، الا ان الانجازات التي تحققت حددت الاتجاه وابرزت الهدف، ولكنها لم تنل حقها من التغطية الاعلامية. عربيا لان نجاحها يحرج بعض الانظمة العربية الاخرى، ودوليا لان نتائجها لم تأت كما يرغب الغرب، وخاصة خلال ازمة وحرب الخليج، حيث استثمر الشعب الاردني مناخ الحرية ليلعب دور ضمـ[illegible] الامة العربية. والغرب يشجع الديمقراطية في العالم الثالث ولكن مصالحه الاقتصادية وامنه الوطني لهما الاولوية.

والاهم من ذلك ان الاصلاح السياسي والاقتصادي لم يضعف النظام الحاكم بل امده بقـ[illegible] اضافية، فالديمقراطية سلاح يحرج الانظمة التي اغـ[illegible] ابوابها في وجه التغيير والمشاركة الشعبية. والبـ[illegible] الاقتصادي اصبح القدوة والمحك امام خمس دول [illegible] تطبق برامج مماثلة ولا تحقق نجاحات مشابهة. الاصلاح الاقتصادي يتطلب قرارات صعبة وليس [illegible] شعبية ولا يجرؤ على اتخاذها سوى الحاكم الذي يتمـ[illegible] بالمشروعية والمصداقية.

ان مما يلفت النظر ان رفع اسعار المحروقات فـ[illegible] الاردن ادى الى مقاومة شعبية عنيفة في نيسان ١٩٨٩ ولكن فرض ضريبة الاستهلاك في تشرين الثاني [illegible] ورفع اسعار المحروقات في شباط ١٩٩٢ بنسبة اعلى، قوبلا بالتحمل والتفهم، فما الذي حدث خلال ثلاث سنوات؟ الجواب البسيط هو الاصلاح السياسي، والمشاركة في صنع القرارات، واخضاع السلطة التنفيذية للمساءلة، واتاحة الفرصة للتعبير عن التأييد او المعارضة بوسائل سلمية، وتوفير المعلومات للناس، وعدم صدور القرارات المصيرية من فوق كمفاجأة دون ان تتهيأ الاذهان لها.

الاردن قطرعربي نموذج، وقدوة للاقطار العربية الاخرى، ودليل حي على ان المواطن العربي يستحق حقوق الانسان، وانه قادر على الابداع في ظل الديمقراطية القوية التي تستطيع ان تضرب على ايدي الخارجين على الدستور والقانون.

* كاتب واقتصادي اردني

المشرق تصدر عن شركة المشرق العربي للصحافة (محدودة المسؤولية)	رئيس التحرير المسؤول محمد سلامة	الاشتراكات السنوية للافراد ١٢ ديناراً / للمؤسسات والشركات ٢٠ دينارا

العنوان: تلفاكس ٦١٥٢٨٢، العبدلي – ساحة الباصات المركزية خلف ارابيلا ، ص.ب ٩٦١٧٧٢ عمان – ١١١٩٦ – الاردن